بسم الله الرحمن الرحيم

الأمان

AL-AMAN

سياسيّة أسبوعيّة جامعة

١٦ صفحة

١٠٠٠ ليرة

العدد ١٣١٢ - السنة السادسة والعشرون - الجمعة ٢٥ شعبان ١٤٣٩ هـ - ١١ أيار ٢٠١٨ م

لبنان.. والاتفاق النووي

ما إن وضعت حرب الانتخابات أوزارها في لبنان مساء الاثنين الماضي، حتى خرج الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن صمته في خطاب متلفز، خاطب فيه الرأي العام العالمي مساء الثلاثاء، وشنّ حرباً لا هوادة فيها ضد إيران، فيتهمها بأنها أكبر دولة راعية وداعمة للإرهاب في العالم، وأنها تخون شعبها وتبدد ثرواته عندما تدعم المنظمات الإرهابية مثل حركات «حماس» وحزب الله و«القاعدة»، وأن الشعب الإيراني يستحق حكومة أفضل. هنا، وبعد أقل من دقيقة، يخرج رئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتن ياهو، ليخاطب الرأي العام مؤيداً موقف ترامب، وموجهاً نقده اللاذع الى الاتفاق النووي الإيراني الذي وقعته الولايات المتحدة الأميركية مع مجموعة الدول الأوروبية خلال ولاية الرئيس الأميركي أوباما.. وتكرّ السبحة، فتخرج الدول الأوروبية لتردّ على خطاب ترامب، وبعدها يردّ ناطقون باسم الدول الخليجية: السعودية والبحرين والإمارات، أما اللبنانيون فسوف ينقسمون كذلك، رغم أنهم تمهلوا كي يغسلوا أيديهم من رواسب الصراعات الانتخابية، بين مؤيد ومعارض، ومادح للقانون الانتخابي وواصف إياه بأنه القانون الهجين.. الى أن يتجاوزوا كل ذلك ليتفرغوا للاتفاق النووي مع إيران.

الحالة الإسلاميّة ونتائج الانتخابات النيابيّة

البرلمان الجديد

تكتلات وتحالفات جديدة برسم المشهد اللبناني

مسيرات العودة

ما قبل الانفجار الوشيك!

إصابة ١١٤٣ فلسطينياً في جمعة «عمال فلسطين» شرق حدود قطاع غزة

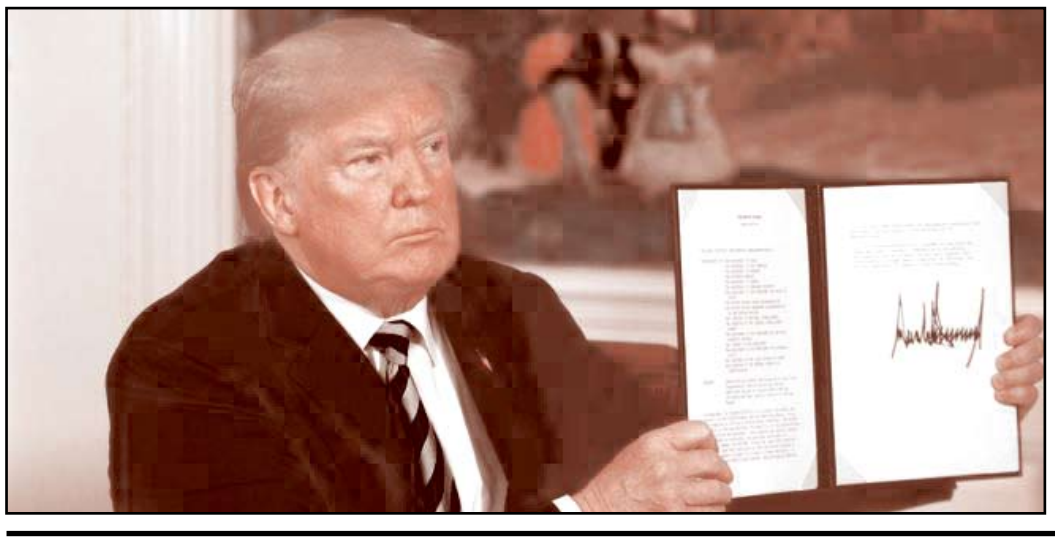

ترامب يعلن رسمياً الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني

روحاني ينتقد أميركا ويهدّد باستئناف التخصيب

الانتخابات البلدية في تونس

حراك محلي ورهانات كبرى

محللون: تصدّر حركة النهضة ونداء تونس البلديات فوز بطعم الخسارة

مرشحون خاسرون يستعدون للطعن

دفعت نتائج الانتخابات النيابية اللبنانية عدداً من المرشحين الذين لم يحالفهم الحظ وآخر فائزاً، إلى الاعتراض عليها والإعلان عن التحضير لتقديم طعون أمام المجلس الدستوري، مستندين إلى ما يعتبرونها، مخالفات وتجاوزات. وأعلن النائب المنتخب فؤاد مخزومي، في مؤتمر صحافي عن تقديم طعون للدفاع عن أعضاء في لائحته «لبنان حرزان».

وأبدى رئيس لائحة «الكرامة والإنماء» النائب السابق يحيى شمص، في بيان، اعتراضه على «الفرز الحاصل في قصر عدل بعلبك».

ورأى المرشح النائب السابق مصباح الأحدب في مؤتمر صحافي في طرابلس أن ما جرى في الانتخابات، «ليس عملية ديموقراطية بل اغتصاب للسلطة، وشاهد الجميع توزيع الأموال أمام الكاميرات وشراء ذمم الناخبين، ثم الدخول مع الناخب إلى خلف العازل للتأكد من خياره الانتخابي. وقد أقفلوا مراكز الاقتراع استنسابياً بحيث استمرت عملية الاقتراع مفتوحة بعد الوقت المحدد قانوناً للاقتراع وفق مصالحهم».

باسيل: «لبنان القوي» بديلاً لـ«التغيير والإصلاح»

أعلن رئيس «التيار الوطني الحر» الوزير والنائب اللبناني المنتخب جبران باسيل بعد اجتماع «تكتل لبنان القوي» الذي استبدله باسم «تكتل التغيير والإصلاح» ولادة التكتل الجديد قائلاً إنه «يضم التيار وأحزاباً وشخصيات حليفة وصديقة ونحن الدعامة الأساسية للرئيس والعهد».

وشدد باسيل بعد الاجتماع على أن «لا رجوع إلى الوراء ولا رئيس ضعيفاً، وسنكون حراساً للميثاقية وللتمثيل الفعلي والمساواة بين اللبنانيين». وقال إن التكتل «معني بالدفاع عن حقوق كلّ مظلوم لبناني جغرافياً ومذهبياً وطائفياً وكلّ المكوّنات اللبنانيّة وسنعمل على إلغاء الفساد».

وأعلن عن «مهرجان للنصر سيقام مساء السبت المقبل على طريق القصر الجمهوري للاحتفال مع كلّ مناصرينا بالانتصار الانتخابي الذي نأمل أن يتحوّل انتصاراً لجميع اللبنانيين».

بري: نتائج الانتخابات لم تحدث انقلاباً

اعتبر رئيس المجلس النيابي اللبناني نبيه بري أن «ليس هناك انقلاب في ضوء نتائج الانتخابات النيابية، كل ما هنالك، كما في كل انتخابات، أحزاب تتقدم وأحزاب تتأخر. لكن جميع الأحزاب اللبنانية بقيت على الساحة لأن في لبنان لا يمكن تجاهل أحد، ولبنان بلد التوافق ليس فقط من حيث الأديان وإنما أيضاً في الأمور السياسية».

وأكد لـ«وكالة فرانس برس»، أن «مجرد أن ينعقد المجلس النيابي، من أول الأعمال التي يجب أن نبدأ بها هو تطوير هذا القانون الانتخابي كي يرضي كل الأطراف في المجتمع اللبناني».

إيران تُشيد بـ«انتصار» «حزب الله» في الانتخابات

أشاد مستشار المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية علي خامنئي، علي أكبر ولايتي بـ«انتصار حزب الله وحلفائه في الانتخابات النيابية في لبنان»، معتبراً أن «هذا الانتصار وتصويت الشعب اللبناني للائحة المقاومة ناتج من تأثير السياسات اللبنانية الراهنة في الحفاظ على استقلال سوريا ودعمها أمام الارهابيين».

وقال ولايتي في تصريح نشره موقع التلفزيون الايراني الرسمي أمس: «إن الانتخابات اللبنانية حققت نتائج خلافاً لمزاعم الصهاينة، والفوز في الانتخابات جاء استكمالاً للانتصارات العسكرية اللبنانية بقيادة حزب الله في مواجهة الكيان الصهيوني».

البعثة الأوروبيّة لمراقبة الانتخابات: استحقاق جيّد

خلصت البعثة الأوروبية لمراقبة الانتخابات الى أن «الانتخابات النيابية جرت في شكل جيّد في ٦ ايار، لكنها تحتاج الى اصلاحات»، مشددة على أن «هناك حاجة الى العمل على تحسين مشاركة النساء في الحياة السياسية، وتعزيز الاشراف على تمويل الحملات الانتخابية».

ودعت في تقريرها الأولي عن الانتخابات الى «تعزيز صلاحيات هيئة الإشراف على الانتخابات في مجالي الرقابة والمعاقبة»، مشيرة الى أنها ستقدم توصيات «يمكن أن تحسن القوانين وتنفيذها والتحكم بالانفاق على الحملات الانتخابية». ومن المتوقع أن تصدر تقريرها الختامي بعد نحو شهرين، على أن تسلمه الى السلطات اللبنانية والافرقاء السياسيين وهيئات المجتمع المدني المعنية.

وعقدت البعثة مؤتمراً صحافياً في فندق «موفنبيك» - الروشة، شاركت فيه كبيرة مراقبي البعثة إيلينا فالنسيانو، رئيس وفد البرلمان الأوروبي خوسيه إغناسيو سالافرانكا، نائب المدير للمراقبة في البعثة خوسيه انطونيو دو غبريال، في حضور شخصيات ديبلوماسية وإعلامية.

السفارة الأميركية تحضّ على احترام التزامات لبنان الدولية

هنّأت السفارة الأميركية في بيروت، الشعب اللبناني بإجراء إنتخابات ٦ أيار النيابية، وهي الانتخابات الأولى من نوعها التي تجري منذ تسع سنوات، معبّرة عن تقديرها لـ«جهود الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، التي وفرت للشعب اللبناني التدابير الأمنية الضرورية لممارسة حقوقه في التصويت بأمان».

وأوضحت في بيان، «أننا، في الوقت الذي يتطلع فيه لبنان إلى تشكيل حكومة جديدة، نحض جميع الأطراف على احترام التزامات لبنان الدولية، بما في ذلك تلك الواردة في قراري مجلس الأمن ١٥٥٩ و١٧٠١، بالإضافة الى سياسة النأي بالنفس عن الصراعات الخارجية»، آملة «أن تستمر الحكومة اللبنانية المقبلة بالسير على طريق بناء لبنان مستقر وآمن، ملتزم السلام ومستجيب لحاجات الشعب اللبناني».

المفتي دريان يدعو إلى محاسبة من أخلّ بأمن بيروت

أعرب مفتي الجمهورية اللبنانية

الشيخ عبد اللطيف دريان عن أسفه لما شهدته شوارع بيروت، مؤكداً أن «أمن لبنان واللبنانيين مسؤولية الجيش والقوى الأمنية وينبغي ألا تتكرر مثل هذه الأعمال المسيئة الى بيروت وأهلها التي عاش أبناؤها ليلة توتر وذهول».

وقال: «لولا حكمة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء وانتشار الجيش اللبناني والقوى الأمنية لدخلت بيروت في الفوضى واندلاع نار الفتنة التي ظننا أن أحداً من اللبنانيين لا يريدها ولا يقبلها». ودعا الى «محاسبة كل من أخلّ بأمن بيروت واستباح شوارعها بأعمال منافية لحسن الجوار والأخلاق وأمن المواطنين وحكم القانون».

إشكال الشويفات قتيل لـ«التقدمي»

تطور إشكال بين شبان من الحزب «التقدمي الاشتراكي» وآخرين من الحزب «الديموقراطي اللبناني» قرب مركز التقدمي في حيّ الأمراء في منطقة الشويفات الثلاثاء الماضي، إلى تشابك بالأيدي، سرعان ما تحول إلى إطلاق نار متبادل من أسلحة رشاشة، نتج منه سقوط قتيل من التقدمي، ما خلق توتراً في المنطقة.

ووقع الاشكال على خلفيات انتخابية بين شابين من مناصري التقدمي والديموقراطي، وعمدت القوى الأمنية إلى تطويقه ومنع تفاقمه، فيما تدخلت اللجان المشتركة في الحزبين لإنهائه. وسُمعت أصوات إطلاق النار ورمي قنبلة يدوية على مركز للتقدمي.

وقد أعلنت مديرية الإعلام في الحزب الديمقراطي اللبناني، ببيان لها، أنه بقرار من رئيس الحزب وزير المهجرين طلال أرسلان، تم تسليم المطلوبين لقيادة الجيش اللبناني على أن تأخذ العدالة مجراها في حادثة الشويفات الاليمة. من جهته أعلن رئيس «الحزب التقدمي الاشتراكي» وليد جنبلاط، في تعليق على مواقع التواصل الاجتماعي، أنّه «تم تسليم المشتبه بهما في افتعال حادثة الشويفات صلاح صعب ورائد صعب، لكن نُصرّ على القبض على الذين سبّبوا وفاة علاء أبو فرج».

وجهة نظر

متى تحصل الانتخابات النيابية القادمة؟

بقلم: أيمن حجازي

انقشع الغبار الانتخابي وبدأت الصورة بالتبلور والوضوح والحسابات بالظهور، بعد أن وضعت الانتخابات النيابية أوزارها، وباتت الخسائر والأرباح قيد التحديد والمعاينة. والحقيقة التي يمكن الخروج بها، أن القوى السياسية الكبرى ثبتت أقدامها وأن بعض القوى الصغرى تضاءلت أحجامها حيث يمكن الحديث عن ستّ قوى كبرى باتت تشكل أكثر من ثلاثة أرباع المجلس النيابي.

فحزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر والقوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي وتيار المستقبل هي القوى الكبرى التي تحتل أكثر من تسعين مقعداً نيابياً في مجلس الـ٢٠١٨. ولوحظ أنه في مقابل محافظة الثنائي الشيعي على كتلتيهما النيابيتين، كبر حجما الكتلتين المسيحيتين الممثلتين بالتيار الوطني الحر وحزب القوات اللبنانية، في الوقت الذي تراجعت فيه كتلتا تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي. فكيف حصل ذلك ووفق أية معطيات؟

أقفل الثنائي الشيعي دوائر الجنوب في وجه أي تغير، وتمكنا من التمدد نحو دائرة صيدا - جزين التي اعتُبرت دائرة سنّية - مسيحية متحررة من سيطرة الصوت الشيعي الذي يطبع المساحة الجنوبية. وبناءً عليه أستعاد أسامة سعد حليف «حزب الله» مقعده النيابي الصيداوي الذي افتقده في انتخابات ٢٠٠٩، وتمكن إبراهيم عازار حليف حركة أمل من استعادة مقعد والده الراحل سمير عازار في جزين. أما في البقاع، فقد نجح الثنائي الشيعي في استعادة المقعدين الشيعيين في زحلة والبقاع الغربي من تيار المستقبل، فحل أنور جمعة (حزب الله) محل عقاب صقر وفاز محمد نصر الله (حركة أمل) بديلاً من أمين وهبي.

بالنسبة الى الثنائي المسيحي ممثلاً بالتيار الوطني الحر وحزب القوات اللبنانية، فإن القانون النسبي فتح آفاقاً متسعة لهما في دوائر كانت محرمة على كليهما. فبيروت الأولى والكورة والبترون والبقاع الغربي والشوف وعكار كانت دوائر مغلقة في وجه التيار الوطني الحر، وكانت بعبدا والمتن وجبيل وكسروان وبعلبك الهرمل موصدة في وجه حزب القوات اللبنانية. لكن النسبية فتحت هذه الدوائر لكلا الطرفين، ما أدى الى تكبير كتلتيهما النيابيتين. أما الحزب التقدمي الاشتراكي الذي تراجعت كتلته النيابية من ١٣ نائباً الى ١٠ نواب، فإنه تمكن من جمع المقاعد النيابية المبعثرة في بعبدا وحاصبيا والبقاع الغربي وبيروت الثانية وجرى الحؤول دون انخساف كتلته النيابية بفعل الدائرة الانتخابية الأكبر في لبنان من خلال دمج دائرتي الشوف وعاليه ومن خلال مشاركة حلفاء قديرين في تكوين اللائحة.

أما تيار المستقبل فتمكن من الحد من خسائره الناتجة من تراجع حجم كتلته الانتخابية التي وصل تعدادها الى ٢١ عضواً بعدما كانت تناهز ٣٥ نائباً في المجلس النيابي السابق، مع ملاحظة انفراط عقد تحالف تيار المستقبل مع القوات اللبنانية والرئيس نجيب ميقاتي وحزب الكتائب اللبنانية والجماعة الإسلامية واللواء أشرف ريفي وانحصار التحالف مع التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية في مساحة ضيقة.

في موازاة الكتل الكبيرة، تبدو الكتل التي يمتلكها حزب الكتائب وتيار المردة والحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث وتيار الكرامة وتيار العزم (أكبر الكتل الصغيرة)مرشحة للاستقطاب من قبل كتل كبرى.

انها انتخابات نيابية مهمة جرت بعد مخاض استمر ثماني سنوات قبل التوصل فيها الى قانون النسبية والصوت التفضيلي، هذا الصوت الذي شنّع عليه الرئيس نبيه بري، ما يطرح السؤال: متى الانتخابات النيابية القادمة؟ هل تحصل كما هو مفترض في عام ٢٠٢٢، أم أن الخلاف على مصير الصوت التفضيلي في القانون الانتخابي سيؤدي الى تجاذبات تطيل عمر مجلس ٢٠١٨ أو حتى تقصره؟

د. الحوت: الاعتداء على كرامة بيروت مرفوض والتنافس يجب ان يكون على تنمية العاصمة لا على ادعاء تمثيلها

استنكر عضو المكتب السياسي للجماعة الاسلامية الدكتور عماد الحوت الممارسات المسيئة التي قامت بها بعض المجموعات التي جابت أحياء العاصمة بيروت والهتافات المذهبية والاستفزازية التي رافقتها في محاولة لاستباحة شوارع العاصمة واستفزاز المواطنين واستعادة اجواء حقبة اساءت لبيروت وأهلها، يسعى الجميع لطيّ صفحتها.

وشدد الحوت على أن هذا النوع من الممارسات يزيد من حالة التململ في الشارع البيروتي ولا يخدم الاستقرار المنشود للبنان وعاصمته، التي وحدهم أبناؤها هم من يحدد هويتها، وهم الحريصون على التنوع الموجود فيها دون السماح بالمسّ بكرامة أي مكون من مكوناتها.

وكان الحوت قد شارك في الاتصالات لتطويق هذه الممارسات وذيولها، داعياً الأجهزة الأمنية والقضائية لاتخاذ التدابير الأمنية والقانونية الرادعة التي تؤمن للعاصمة أمنها واستقرارها، كما دعا مختلف القيادات السياسية الى وقف خطابات الشحن الطائفي والمذهبي الذي يزيد من التوتر والاحتقان.■

ثمن النسخة
لبنان: ألف ل.ل، سوريا ٥٠ ل.س، السعودية ٥ ريالات، الامارات ٧ دراهم، قطر ٥ ريالات، الكويت ٣٠٠ فلس، الأردن ٧٠٠ فلس، البحرين ٥٠٠ فلس، اليمن ٢٠٠ ريال، مصر ٦ جنيه، السودان ٣ جنيه، المغرب ١٠ دراهم، فرنسا يورو واحد، انكلترا جنيه واحد، الولايات المتحدة وبقية الأقطار ١،٥ دولار أو ما يعادلها.
الاشتراكات
داخل لبنان: ٧٥ ألف ليرة للأفراد / ١٠٠ ألف ليرة للمؤسسات
خارج لبنان: ١٠٠ دولار للدول العربية / ١٢٥ دولاراً أوروبا / ١٥٠ دولاراً بقية أنحاء العالم (بالبريد الجوي)

كلمة الأمان

بعد تشكيل الحكومة يأتي البيان الوزاري والاستراتيجيّة الدفاعيّة

أخيراً.. انقضى يوم الأحد السادس من أيار بسلام، على الرغم من الانكفاء الشعبي عن المشاركة في هذه الانتخابات. فاللبنانيون ينتظرون هذا اليوم منذ سنوات، والانتخابات الحرة تكاد تكون منعدمة في المحيط العربي، ومع هذا لم يتجاوز عدد المقترعين في دائرة بيروت الأولى ٣٤٪، كما أن عمليات اقتراع المغتربين اللبنانيين في ديار اغترابهم لم تؤخذ على محمل الجد، ولم تعلن وزارة الداخلية (حتى كتابة هذه السطور) نسبة المقترعين وعددهم في أي من أقطار الاغتراب.

لا أريد التوقف عند الطعون التي تقدم بها عدد كبير من المرشحين، فذلك مالاوزن له بعد أن أجاب وزير الداخلية (نهاد المشنوق) على ما كان يطرحه المرشحون أو الإعلاميون والمراقبون. ويمكن الحكم بأن النتائج التي جرى الإعلان عنها باتت نهائية، وأن على المرشحين الذين فازوا أن يحمدوا الله، أما الذين لم يتحقق لهم الفوز فليس عليهم إلا أن يتابعوا أداءهم (السياسي والشعبي) مدة أربع سنوات جديدة، وربما أكثر إذا لجأ المجلس الحالي لأسلوب التمديد أو التجديد كما فعل المجلس السابق. لكن الأهم من كل ذلك الآن يتركز على قضايا واستحقاقات أهمها: تشكيل الحكومة القادمة التي يفترض أن تكون «حكومة العهد»، والبيان الوزاري لهذه الحكومة، والإعداد لاعتماد قانون جديد للانتخابات يتجاوز الثغرات التي اشتكى منها الكثيرون في القانون الحالي المعمول به.

لم تحمل الانتخابات نتائج تحمل تحوّلات جذرية، لا على المستوى السياسي أو الإداري، لكن الجميع يدركون أن المرحلة التي سبقت اجراء الانتخابات، والتي أعقبت انتخاب رئيس جديد للجمهورية بعد تمديد طويل ومتكرر للمجلس النيابي المنتهية ولايته، وبعد الفراغ الطويل في موقع الرئاسة الأولى، وأن التسوية التي تولاها الرئيس سعد الحريري حملت معها بصمات، يطلق عليها البعض اسم «تنازلات» تلافياً للفراغ الدستوري الذي كان سائداً في غياب رئيس للجمهورية، وأن المعادلة التي حكمت الساحة السياسية اللبنانية لا يمكن أن تستمر. وإذا كان الرئيس سعد الحريري يفاخر بتقديم هذه التسويات أو التنازلات، فإن شارعه السياسي يستشعر الكثير من المرارة نتيجة ضياع حقوقه أو التفريط بها. وعلى الرغم من أن النشاط الانتخابي الذي قام به الرئيس الحريري جهد غير مسبوق في الحياة السياسية اللبنانية، لا سيما جولاته في المناطق المحرومة في عكار والضنّية وقرى الجنوب والبقاع، إلا أن ذلك لم يحمل الناخبين في هذه المناطق على الاقبال على صناديق الاقتراع أو صب أصواتهم للوائح الرئيس الحريري كما كان متوقعاً. وبدلاً من أن يزيد عدد نواب كتلة تيار المستقبل فإن عددها تقلص، أو تراجع ولاؤه لرئيس تيار المستقبل. وهذا ما ينبغي أن يقف عنده الرئيس الحريري في أدائه السياسي.

وعلى الرغم من أن الكتلة النيابية لتيار المستقبل ما تزال في طليعة القوى السياسية، فإن في الساحة اللبنانية تيارات أخرى تركز دون كلل على «الرئيس القوي» و«التكتل القوي»، و«ما منقبل حدن يلغينا»، مع أن أحداً لم يحاول أو يخطر في باله إلغاء هؤلاء.. اضافة الى أن قانون الانتخاب النسبي تميّز بتحالف صلب أطلق عليه اسم «الثنائي الشيعي» الذي تميز بتحالف سياسي عميق الجذور وليس مجرد تحالف انتخابي، فضلاً عن القدرات البشرية والعسكرية والمالية التي يتمتع بها هذا التحالف.

إذن، لن تكون عملية اجراء المشاورات لتشكيل الحكومة أمراً سهلاً، خاصة أن هناك من يطالب بوزارات سيادية معينة كشرط للمشاركة بالحكومة القادمة.. فضلاً عن الدور الذي يمارسه رئيس الجمهورية، سواء بامتلاكه أكبر كتلة برلمانية أو بحرصه على أن يكون «الرئيس القوي». ويعرف الجميع أن النظام اللبناني ديمقراطي وليس رئاسياً، ومن يراجع الدستور دستور الطائف) يجد أنه حدد صلاحيات رئيس الجمهورية، وأنه إذا شارك باجتماع مجلس الوزراء يترأس الجلسة، دون أن يكون له حق التصويت. ويذكر اللبنانيون المبنى الذي أقيم في منطقة المتحف في بيروت ليكون مقراً لاجتماعات مجلس الوزراء، إلى أن تولى الرئيس الراحل رفيق الحريري ترميم مبنى السراي الكبير ليكون مقراً للحكومة وداراً لاجتماعات مجلس الوزراء.. بينما تحوّل القصر الجمهوري اليوم في بعبدا الى مكان ثابت لجلسات مجلس الوزراء، برئاسة رئيس الجمهورية، إلا إذا كان جدول أعمال المجلس بسيطاً، أو كان الرئيس مريضاً أو غائباً، فيتولى رئيس الحكومة ترؤس الجلسة في السراي الكبير. فهل سيكون من الممكن تصويب هذا الموضوع، خاصة بعد أن بات القصر الجمهوري يغصّ بالمستشارين وجلّهم من أنسباء وأقرباء رئيس الجمهورية.

القضية ذات الأهمية التي سوف يتوقف عندها مجلس الوزراء هي البيان الوزاري، فقد جرى الاتفاق على تسوية بشأن سلاح المقاومة عند تشكيل الحكومة الحالية، التي تتحول الى مجرد حكومة تصريف أعمال ريثما يتم اجراء مشاورات لتسمية رئيس مجلس الوزراء أو تشكيل الحكومة ونيلها ثقة المجلس النيابي، فهناك تكتل نيابي واسع، على رأسه «التحالف الشيعي» سوف يصر على الثلاثي الذهبي: (الجيش والشعب والمقاومة)، بينما يصر تكتل نيابي واسع على ضرورة الاتفاق على «استراتيجية دفاعية» شبيهة بميثاق بعبدا، الذي يركز على دور الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني في اتخاذ القرار الاستراتيجي المتعلق بالأمن والحدود وامتلاك السلاح على الأراضي اللبنانية، سواء في الجنوب أو في بقية المناطق اللبنانية.

إذن، لن تكون مهمات المجلس النيابي القادم سهلة المنال، خاصة أن المنطقة العربية والإقليمية حول لبنان تضج بالأحداث والتحولات، ولعل القرار الأمريكي بالخروج من الاتفاق النووي مع إيران، والموقف العربي الذي تجلى بوقوف كل من السعودية والبحرين والإمارات الى جانب قرار الرئيس ترامب، ووقوف دول عربية أخرى في الاتجاه المعاكس.. وذلك ما سوف ينعكس على الساحة اللبنانية بين مؤيد ومعارض.. فاللهم ألهمنا السداد والرشاد.

نتائج انتخابات دائرة بيروت الثانية.. بين خيبة الأمل ونشوة الانتصار

انتهت الانتخابات النيابية الأكثر إثارة للجدل في تاريخ لبنان، التي جرت على أساس القانون النسبي مع الصوت التفضيلي.

ومع انتهاء الانتخابات، لا بدّ من التوقف أولاً عند نتائجها العامة، ومن ثم عند بعض نتائجها الخاصة، ولا سيما نتيجة دائرة بيروت الثانية التي كان الصراع فيها محتدماً بين تيار المستقبل ولائحة «وحدة بيروت» التي تضم تحالف «حزب الله» وحركة أمل وجماعة الأحباش.

بالنسبة إلى النتائج العامة للانتخابات في لبنان فهذه الانتخابات لم تحمل تغييراً على مستوى القوى السياسية الكبرى الممسكة بالقرار السياسي في البلد.

فعلى الصعيد المسيحي توزعت المقاعد بصورة رئيسية بين التيار الوطني الحر وحزب القوات اللبنانية الذي ضاعف كتلته النيابية مقارنة بانتخابات عام ٢٠٠٩، وتمثل حزب الكتائب وتيار المردة وبعض المستقلين.

أما على الصعيد الإسلامي العام، فالثنائي الشيعي استأثر بمقاعد النواب الشيعية ما عدا مقعد جبيل، والنائب وليد جنبلاط عاد بكتلة وازنة مع نفس الحضور للنائب طلال ارسلان، وأما التغيير الأكبر فهو في مقاعد النواب السنّة الذين توزعوا بين كتلة من ١٨ نائباً لتيار المستقبل و١٠ نواب معارضين، وبهذا يكون التغيير الكبير على الصعيد العام هو في الإطار النيابي السنّي.

أما على الصعيد الخاص لنتائج الانتخابات النيابية، فيمكن الوقوف عند نتائج دائرة بيروت الثانية التي كانت المنافسة فيها بين تيار المستقبل الذي رفع شعار الدفاع عن عروبة بيروت في وجه «ولاية الفقيه السياسية» كما كان يردد الوزير نهاد المشنوق والتي بحسب تيار المستقبل تريد جعل بيروت «فارسية».

أما تحالف «حزب الله» – حركة أمل، فقد كان يعتبر أن الهدف من معركة بيروت هو التأكيد أن بيروت لكل لبنان وتختصر كل لبنان، و«ستبقى عاصمة للمقاومة» كما قال السيد حسن نصر الله.

هذا الخطاب السياسي المتناقض بين طرفي المواجهة الذي اعتمد على الشعارات الغرائزية والطائفية والمذهبية فعل فعله على مستوى نتائج الانتخابات وخصوصاً لمصلحة لائحة «حزب الله» – أمل.

فقد أسهم خطاب تيار المستقبل كما قال السيد نصر الله في حماسة واندفاع الناخبين الشيعة وخصوصاً في دائرة بعلبك – الهرمل، ودائرة بيروت الثانية حيث وصلت نسبة التصويت في دائرة بعلبك – الهرمل الى ما يقارب الـ٦٢٪ مقارنة مع ٥٠٪ في عام ٢٠٠٩.

وأما في بيروت فقد حصلت لائحة «حزب الله» على ٤٥ ألف صوت مقارنة بـ٦٠ ألف صوت للائحة المستقبل، وهذه النتيجة تؤكد ان الخطاب المذهبي والغرائزي الذي اعتمده تيار المستقبل في بيروت تحديداً ارتد عليه سلباً حيث حصل المستقبل على ٥ مقاعد ومعارضوه على خمسة مقاعد ومقعد للحزب التقدمي الاشتراكي.

لكن ماذا عن النتائج السياسية لانتخابات دائرة بيروت الثانية؟

النتيجة الأولى هي انتهاء حصرية تمثيل أهالي بيروت من قبل تيار المستقبل وقد أكد أحد أركان تيار المستقبل أن «أهالي بيروت تركوا المدينة لـ«حزب الله».

وغلب العقل الخدماتي على الاستراتيجية السياسية، وليس سهلاً على المستقبل أن يفقد نصف المدينة. وأضاف: السؤال الذي يجب ان يبحث عنه الحريري هو: لماذا نحو ٥٩٪ من البيروتيين قاطعوا الانتخابات؟

خيبة الأمل الحريرية في دائرة بيروت الثانية تقابلها نشوة الانتصار الانتخابي والسياسي لدى حزب الله.

فقد اعتبر السيد حسن نصر الله في خطابه بعد إعلان نتائج الانتخابات أن النتائج «تعطي الهوية الحقيقية لبيروت» وأضاف: «عندما نرى نتائج الانتخابات والقوى والشخصيات والتنوع، فهذا يؤكد أن بيروت لكل لبنان وتختصر كل لبنان وستتأكد هويتها المقاومة، وأنها كانت وستبقى عاصمة للمقاومة».

هذه الخلاصة السياسية لمعركة بيروت الانتخابية التي أكد فيها السيد نصر الله انتصار التنوع قابلها لهجة تخوينية تجاه اللوائح الأخرى التي ناقشت لائحة تيار المستقبل حيث اعتبر الرئيس سعد الحريري أن «معركتنا كانت على جبهات عدة: جبهة الدفاع عن وجودنا السياسي، وجبهة التصدي لتفتيت القرار السياسي، وجبهة اللوائح المفبركة، التي تأكد بالوقائع والأرقام أنها كانت أداة في يد الأخصام المعروفين لتيار المستقبل».

وبذلك يكون تيار المستقبل مستمراً في خطابه التخويني تجاه البيئة السنّية المعارضة له، ولم يدرك انه بخطابه الانتخابي القائم على الغرائزية والشعبوية والمذهبية هزم نفسه في بيروت.

تبقى نقطة أخيرة بالنسبة إلى نتائج دائرة بيروت الثانية هي حالة الإحباط وخيبة الأمل التي أصابت الكثير من أهالي بيروت والتي زاد من حدتها المواكب السيارة لمناصري «حزب الله» وحركة أمل والأحباش في شوارع بيروت التي شهدت العديد من الاشكالات والمواجهات.

باختصار، نتائج الانتخابات عامة وفي دائرة بيروت الثانية خاصة سيكون لها ما بعدها في رئاسة الحكومة وفي إدارة الدولة. فهل دخل لبنان عصراً آخر بعد هذه الانتخابات؟■

بسام غنوم

الأمان
عبر شبكة الإنترنت
www.al-aman.com

الحالة الإسلامية.. ونتائج الانتخابات النيابيّة

بقلم: وائل نجم

جرت يوم الأحد الماضي (٦ أيار ٢٠١٨) الانتخابات النيابية وفقاً للقانون الجديد الذي اعتمد التمثيل النسبي على مستوى الدائرة (لبنان خمس عشرة دائرة) والصوت التفضيلي على مستوى القضاء (الوحدة الإدارية)، وقد شاب هذه العملية الكثير من الخروقات والتجاوزات قبل وأثناء وبعد الانتخابات، ما جعل من الممكن القول إن النتائج جاءت مشوّهة للحقائق في كثير من الأماكن، ليس قدحاً في النسبية، ولا حتى في الصوت التفضيلي، على الرغم من وجود ملاحظات على كلتا المسألتين، ولكن بالنظر إلى أمور أخرى رافقت هذه العملية.

فعلى صعيد القانون لم يكن هناك وحدة معيار للتمثيل النسبي، فنجد أن دائرة يمكن أن يكون عدد الناخبين فيها ٤٥٠ ألف ناخب كدائرة الجنوب الثالثة مثلاً، ودائرة أخرى لا يتجاوز عدد ناخبيها ربما مئة ألف. وهناك دوائر كانت ممثلة بثلاثة عشر مقعداً نيابياً، كما في الشوف وعاليه، ودوائر بخمسة مقاعد كما في صيدا وجزين. وهناك دوائر كانت عبارة عن محافظة، وهناك دوائر كانت عبارة عن قضاء أو أقضية، وخلاصة القول أنه لم يكن هناك معيار واحد لتقسيم الدوائر، وهذا بالطبع ينعكس على النتائج.

أمّا في ما يتعلق بالخروقات والتجاوزات، فهناك ما هو قبل الانتخابات، ويتلخّص أبرزه باستغلال السلطة، وعدم تمكين هيئة الإشراف على الانتخابات من القيام بعملها، أو منحها الصلاحية الكاملة للإشراف على الانتخابات، بمعنى أن تكون مستقلة. وهناك عدم تكافؤ الفرص في الإعلان والإعلام الإنتخابي، فضلاً عن الإنفاق المالي على اللوائح والحملات الانتخابية، ناهيك عن الخطابات التخوينية والتوتيرية والتحريضية التي يرفضها القانون، ناهيك عن الضغوطات التي مورست في أكثر من دائرة سواء عبر التهديد بالوظائف أو بحملات التخويف والاعتداءات، أو بقطع الطرقات أمام مرشحين بغطاء من قوى الأمر الواقع، إلى غيرها الكثير الكثير من الممارسات التي لم تُعطِ فرصة حقيقية وجدّية وحرية كاملة للناخب كي يمارس دوره وحقه الانتخابي.

أما في التجاوزات التي حصلت أثناء عملية الاقتراع فهي كثيرة أيضاً ليس أقلها الخروج عن الصمت الانتخابي، أو محاولات شراء الذمم مالياً، أو الاشكالات التي حصلت بإرادة أو بتخطيط أو من غيرهما في أقلام الاقتراع مع كثير من الناخبين، وكل ذلك أيضاً له تأثيره على نتائج الانتخابات.

وفي ما يتعلق بما بعد الانتخابات فإن الفضائح التي جرى الحديث عنها في عمليات الفرز لا تكاد توصف، إذ جرى الحديث عن شهداء انتخبوا، وعن مرشحين لم يصوّتوا لأنفسهم صوتاً تفضيلياً، وعن صناديق كانت تأتي إلى مراكز الفرز ولم تكن مختومة بالشمع الأحمر، وعن نتائج من دون محاضر رسمية وقانونية، وعن كثير من الأمور التي أقل ما يقال فيها أنها تشوّه العملية الانتخابية، وهي محل طعن حقيقي بمجمل العملية الانتخابية.

أما عن الحالة الإسلامية في لبنان، التي كانت تتمثّل في المجلس النيابي المنتهية ولايته في العشرين من الشهر الحالي، والتي تقول النتائج التي خرجت عن عمليات الفرز إنها خسرت المقعد الذي كانت تشغله منذ عام ٢٠٠٩، فإنها قد عانت إضافة إلى كل ما تقدّم من تجاوزات إلى مشاكل وعقبات أخرى لا يكاد البعض ينظر إليها.

لا يخفى على أحد أن الكثيرين في الداخل والخارج ينظر إلى الحالة الإسلامية في لبنان (الجماعة الإسلامية)، التي تعبّر عن نفسها بأنها حالة وسطية معتدلة ومنفتحة ومحاورة وتريد بناء الدولة، على أنها الفرع اللبناني لـ«جماعة الإخوان المسلمين»، وهي لا تنكر ذلك على المستوى الفكري والنظري، ولكنها تؤكد أنها فصيل لبناني لا يرتبط تنظيماً بأي مكوّن آخر، لا في الداخل ولا في الخارج، ولذلك فإن هذه الحالة، أمام ما يشهده الإقليم من محاولات لإقصاء الحالات الإسلامية والتيارات الإسلامية، عانت في هذه المرحلة في لبنان، وفي هذا الاستحقاق من محاولات الإقصاء والتهميش وحتى الإلغاء، وموِرست ضغوطات كبيرة وكثير على العديد من القوى السياسية، ولا سيما في الساحة المشتركة مع الحالة الإسلامية، حتى لا تُصاغ أية تحالفات انتخابية أو سياسية معها، وكان ذلك في كثير من الأحيان بفعل ضغوطات خارجية من أكثر من طرف. وبالفعل، تمكّنت هذه الضغوطات من ثني معظم القوى السياسية الإسلامية التي تتشارك مع الحالة الإسلامية تلك الساحة من التحالف معها مع إدراكها أن التحالف مع الحالة الإسلامية يمثّل في مكان فرصة افضل للفوز من ناحية، وتحصيناً لواقع الساحة الإسلامية من ناحية ثانية، إلا أن الضغوط، يبدو أنها كانت أكبر من القدرة على التحمّل لدى تلك الأطراف، وهو ما جعل الحالة الإسلامية تخوض، في الحقيقة، معركتين، لا معركة واحدة في هذا الاستحقاق. معركة الحفاظ على المقعد النيابي في الندوة النيابية، وقد رشّحت لهذه الغاية أربعة مرشحين في أربع دوائر، ولم توفّق في أي منها. ومعركة ثانية، وبتقديري كانت هي الأهم، وهي معركة كسر الحصار الذي كان يفرض عليها، وإفشال محاولات الإقصاء التي استهدفتها، وأظن أنها نجحت في هذه المعركة وحققت إنجازاً مهماً وكبيراً يمكن البناء عليه للمستقبل، ويمكّنها أيضاً من الخروج من «شرنقة» الحالة الضيّقة، إلى فضاء ورحاب الوطن المفتوح. وهنا يجدر الذكر أن الحالة الإسلامية تمكنت من نسج تحالفات انتخابية من مكوّنات رئيسية وأساسية في الساحات الأخرى، حيث تحالفت مع التيار الوطني الحر في دائرتين هما صيدا – جزين، وعكار، وقد مكّن هذا التحالف التيار الوطني الحر من حصد أربعة مقاعد لصالحه، ويمكن أن يرتقي هذا التحالف الانتخابي مع الأيام ومع الثقة التي تولّدت بين الطرفين إلى تفاهم أو تعاون سياسي، وهذا بالطبع يعد مكسباً قوياً للحالة الإسلامية.

وأما القضية الأخرى التي تندرج في هذا السياق، فهي دعم الحالة الإسلامية لرئيس الحزب التقدمي الإشتراكي النائب وليد جنبلاط في الشوف، وهذا ما عمّق بشكل أكبر العلاقة التاريخية التي كانت تجمع الحالة الإسلامية والحزب الاشتراكي التي يمكن أن تتحوّل لاحقاً إلى ما هو أعمق في السياسة ومواجهات التحديات.

مختصر القول في هذا المقام أن الحالة الإسلامية خسرت مقعداً نيابياً وتمثيلاً في المجلس، وهذا صحيح، ولكنها في المقابل ربحت معركة إفشال محاولات إقصائها وحصارها، ولكنها في الوقت ذاته تحتاج إلى مزيد من الانفتاح والانطلاق إلى الفضاء الوطني حتى تحافظ على نتائج التحالفات سياسياً وحتى تتمكن من استعادة الدور والحضور والمقاعد لاحقاً.■

نتائج مرشحي الجماعة الإسلامية في الانتخابات

حقق مرشحو الجماعة الإسلامية في الانتخابات النيابية الأرقام التالية:
بيروت: الدكتور عماد الحوت (٣٨٨٤ صوتاً).
طرابلس: الدكتور وسيم علوان (٢٤١١ صوتاً).
صيدا: الدكتور بسام حمود (٣٢٠٤ أصوات).
عكار: محمد شديد (٥٢٧٧ صوتاً).

البرلمان الجديد
تكتلات وتحالفات جديدة.. برسم المشهد اللبناني

انتهت الانتخابات النيابية في السادس من أيار برسم مشهد جديد للواقع السياسي اللبناني من خلال الكتل النيابية الفائزة ودخول عدد كبير من النواب الجدد إلى البرلمان (٦٣ نائباً)، وسيكون لهذه الانتخابات تداعيات مستقبلية على التحالفات بين مختلف القوى والأحزاب اللبنانية.

وأدى اعتماد النسبية في القانون الجديد الى عودة عدد كبير من الشخصيات السياسية إلى البرلمان بعد أن فشلت في ذلك في الانتخابات الماضية (٢٠٠٥ و٢٠٠٩)، كذلك أسهمت الانتخابات بتعزيز كتل وأحزاب (القوات اللبنانية، حركة أمل وحزب الله)، تيار العزم، وتقلص بعض الكتل الكبيرة (تيار المستقبل، الوطني الحر)، فيما حافظت كتل وأحزاب على قوتها (الحزب التقدمي الاشتراكي، تيار المردة، الحزب السوري القومي الاجتماعي)، وتراجع دور حزب الكتائب، وفشلت بعض الشخصيات السياسية في العودة الى المجلس النيابي (بطرس حرب، نقولا فتوش)، ودخلت الى البرلمان شخصيات سياسية وحزبية، منها فيصل كرامي، أسامة سعد، عبد الرحيم مراد، إيلي الفرزلي، فؤاد مخزومي.

وفشل الوزير أشرف ريفي في الدخول الى البرلمان رغم ما حققه سابقاً في الانتخابات البلدية، وخرجت الجماعة الإسلامية من البرلمان، فيما نجح الأحباش بالعودة إلى البرلمان.

فكيف كانت نتائج الانتخابات النيابية وكيف توزعت الكتل النيابية الجديدة؟ وهل سنكون أمام تحالفات جديدة تُسهم في رسم المشهد السياسي اللبناني في المرحلة المقبلة؟

توزُّع البرلمان الجديد

بداية كيف توزعت الكتل والأحزاب والشخصيات في البرلمان الجديد؟

١- تيار المستقبل كان أبرز الخاسرين وأصبحت كتلته ٢٠ نائباً.

٢- التيار الوطني الحر تراجعت كتلته النيابية الى ٢٠ نائباً، ولكن مع بقية الحلفاء والأصدقاء قد تصبح ٢٩ نائباً وهي الكتلة الأكبر.

٤- حركة أمل (١٤ نائباً) وحزب الله (١٣ نائباً) وقد ينضم عدد من النواب الى كتلة حركة أمل وكتلة التنمية والتحرير).

٥- القوات اللبنانية نجحت في الحصول على كتلة نيابية كبيرة (١٥ نائباً) وهي الفائز الأكبر في الانتخابات.

٦- الحزب التقدمي الاشتراكي واللقاء الديمقراطي حصدا كتلة نيابية من ١٩ نائباً وبذلك صمدا في وجه الضغوط ودخل تيمور جنبلاط بقوة إلى البرلمان.

٧- حزب الكتائب أصبحت كتلته ٣ نواب.

٨- تيار العزم برئاسة نجيب ميقاتي (٤ نواب).

٩- تيار المردة (٣ نواب) بزعامة طوني سليمان فرنجية.

١٠- الحزب السوري القومي الاجتماعي (٣ نواب).

١١- حزب سبعة (المجتمع المدني) نائب (بولا يعقوبيان).

١٢- حزب الطاشناق (٣ نواب).

ونجح النائب ميشال المر في الحفاظ على مقعده، وعاد إلى البرلمان عبد الرحيم مراد، فيصل كرامي، جهاد الصمد، إيلي الفرزلي، عدنان طرابلسي، فريد هيكل الخازن، جان عبيد، أسامة سعد... ودخلت وجوه جديدة: ابراهيم عازار، مصطفى الحسيني، نعمة افرام، فؤاد مخزومي.

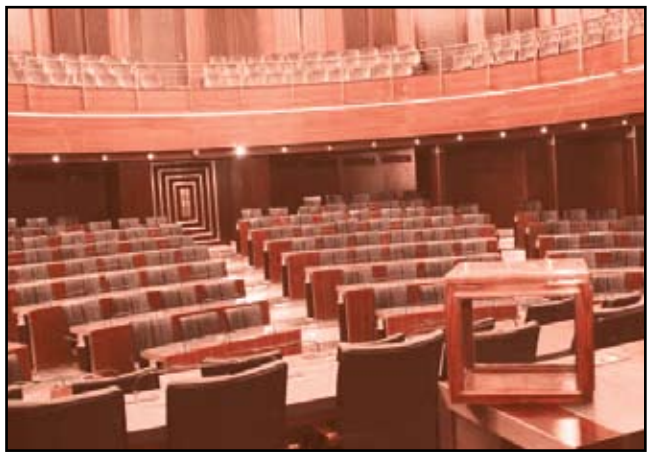

التحالفات الجديدة

لكن ماذا عن التحالفات في المرحلة الجديدة؟ وكيف ستنعكس هذه التحالفات على صورة المشهد السياسي؟

التحالف الأقوى الثابت خلال الانتخابات ومن بعدها هو التحالف الثنائي بين حركة أمل وحزب الله، وقد ينضم إليهما عدد من النواب المستقلين وسيكون لهما الدور الأقوى في إعادة انتخاب الرئيس نبيه بري برئاسة مجلس النواب.

والتحالف الثنائي الذي يتوقع استمراره سيكون بين التيار الوطني الحر وتيار المستقبل، وذلك من أجل اعادة ترشيح الرئيس سعد الحريري الى رئاسة الحكومة بعد ان أكد الأخير استمرار تعاونه مع رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، وقد أعلن رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل ترشيح الحريري لرئاسة الحكومة.

الحزب التقدمي الاشتراكي لم يحسم تحالفاته السياسية، وإن كانت العلاقة بين رئيس الحزب وليد جنبلاط والرئيس نبيه بري مستمرة، إضافة إلى التعاون الانتخابي مع القوات اللبنانية وتيار المستقبل، لكن الحزب واللقاء الديمقراطي سيقوده في المرحلة المقبلة تيمور جنبلاط وسيحدد تحالفاته مستقبلاً مع استمرار دور والده وليد جنبلاط مؤثراً في المشهد السياسي.

القوات اللبنانية لم تحسم تحالفاتها السياسية وهي لديها مشكلة مع «تيار المستقبل» و«التيار الوطني الحر»، وإن كان دورها سيزداد فعالية في المرحلة المقبلة بسبب زيادة كتلتها النيابية.

الرئيس نجيب ميقاتي عاد الى المشهد السياسي بقوة من خلال كتلة من أربعة نواب ويمكن ان ينضم الى تحالفات جديدة لتشكيل كتلة وسطية تلعب دوراً مؤثراً في المرحلة المقبلة.

تيار المردة والحزب السوري القومي الاجتماعي والشخصيات السنّية المعارضة لتيار المستقبل ستكون أقرب الى تحالف حركة أمل وحزب الله، وهذا سيشكل كتلة نيابية تضم ٤٧ نائباً.

وبالنسبة إلى حزب الكتائب فقد يشكل كتلة نيابية مع عدد من الشخصيات المستقلة بالتعاون مع حزب سبعة (الممثل ببولا يعقوبيان)، إضافة إلى فريد هيكل الخازن ومصطفى الحسيني.

ومع ان التيار الوطني الحر أكد استمرار تحالفه مع حزب الله، فإن هذا التحالف قد يواجه بعض الاشكالات بسبب استمرار تأزم العلاقة بين التيار الوطني والرئيس نبيه بري، وبسبب التحالف القوي بين التيار الوطني وتيار المستقبل.

إذن، سنكون أمام خريطة جديدة للتحالفات، وهذا سينعكس على تشكيل الحكومة المقبلة، بعد انتخاب رئيس جديد للبرلمان واختيار المرشح لتشكيل الحكومة.

وبانتظار تبلور الصورة النهائية للتحالفات، فإن الانتخابات النيابية والقانون الجديد الذي اعتمد تحتاجان لتقييم موسع وشامل لمعرفة الثغرات والاشكالات والبحث في كيفية تطوير العملية الانتخابية كي تحقق التمثيل الأفضل مستقبلاً.

قاسم قصير

الاستحقاقات الفلسطينيّة الضائعة.. ماذا حققت؟

بقلم: ماجد الشيخ

الدعوة «المتعجلة» لانعقاد دورة جديدة – قديمة للمجلس الوطني الفلسطيني، على الرغم من ثغرات النصاب وعدم توافق الكل الفلسطيني، وبقاء الانقسام السياسي والجغرافي أمراً واقعاً؛ يتعاكس ومسألة الوحدة الوطنية، ويبعد الشرعيات عن تحقيق لحمتها الوطنية وتوافقاتها واتفاقاتها على طبيعة العمل السياسي والتنظيمي. ولن يكون هذا كله خليقاً بإنجاح انعقاد هذه الدورة «المتعجلة» غير التوحيدية وتثميره.

بالتوازي، أو في المقابل، كانت هناك مساع حثيثة إلى عقد مؤتمر وطني في بيروت (جرى استبعاده لأسباب عديدة)، وآخر في غزة، بمشاركة قوى وفصائل وهيئات وأعضاء المجلس الوطني (مائة على الأقل) الذين أعلنوا مقاطعتهم خطوة انعقاد المجلس في رام الله، تأكيداً واحتجاجاً على عدم مشروعيته، وتفرّد حركة فتح وفصائل أخرى بالدعوة إلى انعقاده، وذلك كله بعيداً من الحرص على وحدة منظمة التحرير الفلسطينية وقواها وفصائلها بما تمثل من بيت ووطن معنوي لجميع الفلسطينيين، أو بما كانت تمثله من وحدة كفاحية، أفقدها الانقسام السياسي والجغرافي نصابها الوطني، ما أضعف المواقف الفلسطينية جميعها، وأفقدها وحدة الهدف والبرنامج، وبالتالي بات الجميع غير قادرٍ على قيادة العمل الكفاحي والوطني الفلسطيني، فكانت البديل، أو أحد البدائل الملحة، تلك المسيرة الكفاحية الراهنة: مسيرة العودة إلى الأرض عنواناً لمواصلة مسار المقاومة الشعبية التي تشقّ طريقاً كفاحياً تحرّرياً، تجاوزت فيه جماهير الشعب الفلسطيني، أوضاعاً قيادية لم تعد تستطيع أن تعكس آمال وطموحات شعب بغالبيته، ليس مغرماً بسياسات الاستبداد والتفرد بالسلطوية، على اختلاف تلوّناتها واتجاهاتها الفئوية.

على أن فقدان «النصاب السياسي» لعقد دورة غير عادية للمجلس الوطني، لا يمنح دورته «المتعجلة» الشرعية المطلوبة، استناداً إلى نصاب عددي جرى «طبخه» وتدبيره» على عجل كذلك، وكأن من يسعون إلى تجاوز عقبات عقد دورة قانونية صحيحة وطبيعية للمجلس الوطني، يسابقون الزمن قبل حدوث إكراه ما أو تداعيات إكراهية منتظرة، لا يعود بعدها للسلطة قدرة الهيمنة على اتخاذ القرارات، لا سيما المنسجمة مع محدّدات اتفاق أوسلو واشتراطاته، بضماناته الأمنية والسياسية والاقتصادية.

وهكذا وقبل الوقوع في الفراغ الكبير والفوضى المدمرة، هناك من يسعى إلى ترتيب البيت الفلسطيني، بعيداً من روح الكفاح التحرّري وإبداعات المقاومة الشعبية واستبسال المواطن الفلسطيني في الدفاع عن قضية الأرض وحق العودة، وكامل حقوق اللاجئين في وطنهم وفي مخيمات اللجوء والشتات؛ وهذه طامة كبرى، والجريمة الأكبر التي ترتكب بحق شعب بدأت مأساته قبل سبعين عاماً. وها هي معالم نكبة أخرى يراد لها أن تستمر وتتواصل، في بداية العقد الثامن لنكبة أو نكبات لا يواصلها كيان العدو الاستعماري فقط، بل هناك من يشترك في مواصلتها عوناً ودعماً ومساعدة من أجل مصالحه أيضاً، بمواقفه كما بقراراته الخاطئة، وبأخطائه التاريخية التي قامت منذ البداية، على قاعدة الخطيئة التوراتية كخطيئة بدء خرافية، حين وجدت من يصدّقها ويصادق عليها كأكذوبة «مقدّسة»، ضيّعت فلسطين ومعها شعبها في شتات داخلي وخارجي.

وبذا يكون الانقسام السياسي والجغرافي، وقد بات يفرخ ظواهر انقسامية عديدة، تذهب جميعها في اتجاهات تعظيم المأزق الوطني الفلسطيني، بدلاً من معالجته، بما يكفل إيجاد حلول تصب في مصلحة الكل الوطني. وكما نرى فإن الإصرار على سياسات التفرد الأحادية يقود اليوم إلى انتعاش سياسات الفئويات الفصائلية، واستنهاض عصبياتها؛ في تجاهل متعمد لحال المقاومة الشعبية الناهضة باعتبارها مسلكاً استراتيجياً يحاول الانتفاض مجدداً في وجه الاحتلال الكولونيالي الإسرائيلي، ومن يتشارك معه تنسيقاً وتطبيعاً، ويغزل معه «ناعماً»، أملاً في العودة إلى مفاوضات فات أوانها، لا سيما بوجود إدارة أميركية هوجاء، تزايد في يمينيتها وعنصريتها على يمين إسرائيلي متطرف، يسعيان إلى عرض وتنفيذ صفقة «تاريخية» ليست للتفاوض، بل للقبول بها رزمةً واحدةً مفروضة كما هي، وإلا فلا، وهذا ما لن يقبل به أشد الاستسلاميين خنوعاً من بين الفلسطينيين.

أخيراً، ما الذي أبقته السلطة والفصائل التي تدور في فلكها، أو التي تعاديها، من منظمة التحرير الفلسطينية، لترثه أو تورثه للأجيال القادمة، كي تواصل مسيرتها على درب التحرير والعودة، الذي كان الطريق الوحيد لآمال الذين آمنوا ويؤمنون بالمشروع الوطني الفلسطيني، الهدف والغاية لأجيال الشعب الفلسطيني، لرفع الراية خفاقةً من دون تنكيسها في منتصف الطريق، دون تحقيق أيٍّ من الأهداف الوطنية؟■

المجلس الوطني بين القدس ومسيرة العودة

بقلم: حازم عيّاد

غابت الاسئلة المهمة عن جلسة المجلس الوطني الفلسطيني التي يقف على رأسها مستقبل السلطة الفلسطينية ومستقبل قيادة منظمة التحرير. فعباس بلغ من الكبر عتياً، كما لم يقدم المجلس خطة عمل واضحة لمواجهات التحديات التي يعاني منها الشعب الفلسطيني في القدس وقطاع غزة، مكتفياً بمحاولة تثبيت اركان وجوده دون البحث في مبررات هذا الوجود وهي الدفاع عن فلسطين أرضاً وشعباً ومقدسات.

الأسئلة لا تتوقف عند حدود مستقبل القيادة السياسية فقط؛ إذ يشمل طبيعة الدور المنوط بالمجلس الوطني ومن ورائه السلطة، التي باتت مرتبطة ارتباطاً قوياً بسياسة التنسيق الأمني وفقدت زخمها الوطني؛ اذ بدون التنسيق تفقد مبررات وجودها سواء على المستوى الهيكلي أو المالي، فشرعيتها لا صلة لها بالشعب الفلسطيني وإرادته، والأخطر من ذلك ان التنسيق يعود له الفضل في ترتيب انعقاد جلسات المجلس في رام الله، وهي مثلمة كبيرة وخطيرة.

هل تتوقف الأسئلة عند هذا الحد؟ بالطبع لا. فالمجلس الوطني لم يقدم إجابات واضحة لطريقة التعامل مع صفقة القرن غير الرفض المعلن، دون تحديد استراتيجية جديدة للمواجهة، وخطة طوارئ للتعامل مع هذا المشروع الذي يجد له صدىً قوياً لدى بعض الأنظمة العربية المتهافتة على التطبيع مع الكيان الصهيوني؛ تهافت لدواع إقليمية أو لدواع داخلية تتعلق بتثبيت أركان هذه الأنظمة التي تعيش حالة من عدم الاستقرار وأوضاع انتقالية تعايشها يومياً.

المجلس الوطني لم يقدم استراتيجية واضحة لطريقة التعامل مع استهداف القدس ومشاريع نقل السفارة الأمريكية، مكتفياً بإعلانات وعناوين لا تأثير ميدانياً لها على أرض الواقع.

لم يقدم المجلس خطة عمل واضحة، بل اكتفى بالحديث عن الرفض لهذه السياسة بشكل علني دون ان يضع اجندة للعمل، والأسوأ من ذلك ان عمليات الاقتحام الصهيونية للحرم القدسي، والإعلانات المتكررة لترامب بإمكانية مشاركته في احتفالات نقل السفارة، لم تقابل بأي خطوات معلنة من قبل السلطة، وقيادة منظمة التحرير التي تتجنب مناقشة هذه الاعلانات والسياسات بشكل عملي.

الأسوأ من ذلك كله ان الكيان تابع سياساته القمعية في الضفة الغربية، التي كان آخرها هدم البيوت واعتقال الشيخ عكرمة صبري، وفرض الإقامة الجبرية عليه في محاولة لإسكات وقمع أية أصوات مناهضة للإجراءات الصهيونية في القدس.

لم يقدم المجلس الوطني دعماً حقيقياً لمسيرات العودة، ولم يحدّد مسار النضال والمقاومة الواجب اتباعه في الضفة الغربية، بل أكد سلمية التحرك دون ان يحدد آلية هذه التحرك في الضفة الغربية؛ فالنتيجة النهائية لانعقاده هي صفر بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني؛ اذ لم يقدم شيئاً للملفات المفتوحة، وجلّ ما قدمه بعض المناصب التي تم توزيعها بين شخصيات لم تثبت فاعليتها في المواجهة مع الاحتلال الصهيوني.

أخيراً اكتفت قيادات منظمة التحرير وسلطة رام الله بتفجير الانقسام الفلسطيني وتحويله الى موضوع الساعة، في محاولة واضحة للهروب من الأسئلة الصعبة؛ مستقبل القيادة السياسية المتهالكة بيولوجياً، ومستقبل القدس واللاجئين وقطاع غزة، وأخيراً صفقة القرن والمعركة مع المطبعين والمتصهينين العرب، فهذه الموضوعات هُمشت بشكل واضح في جلسة المجلس الوطني ليقتصر دوره على مجرد إثارة الأزمات وتشتيت الإنتباه.■

لكِ الله يا حماس!!

بقلم: بسام ناصر

ليس غريباً على إعلام الدول الداعمة للثورة المضادة، وكذلك الإعلام المموّل من تلك الدول أن يشن حملة شرسة على حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، فهذا دوره المناط به في هذه المرحلة، وتلك هي المهمة المطلوب إنجازها على وجه السرعة. لكن الغرابة في تصدر مشايخ ودعاة وطلبة علم لأداء تلك المهمة.

يكثر أولئك المشايخ والدعاة من الحديث عن ضرورة التزام الإنصاف في مواطن الاختلاف، ويطالبون الآخرين دائماً بالتحلي بذلك، لكنهم للأسف سرعان ما يتناسون ما كانوا يدعون الناس إليه من قبل، فأين أنت من الإنصاف أيها الشيخ الجليل والداعية النبيل، حين تنخرط في تلك الحملة المسمومة على حماس التي تتصدى لمواجهة الاحتلال الصهيوني الذي يشكل أكبر خطر على الأمة وعقيدتها ودينها ووجودها؟

لماذا يعزّ عليك أيها المقرئ (...) مناصرة حماس وهي تخوض حرباً مفتوحة ضد الاحتلال الصهيوني، وتغرد بأعلى صوتك متسائلاً: «كيف لعاقل أن يناصر حركة حماس التي تصادق وتحالف وتترحم على قتلة المسلمين والأبرياء في سوريا والعالم الإسلامي، والمجتمع الدولي يتفرج وللأسف»؟ هل حقاً ضاقت الأمور أمامك حتى تعذرت عليك مناصرة حماس؟

ألا يسعك يا من أحب الناس تلاوتك الخاشعة، وأناشيدك الرائعة، أن تناصر حماس وتؤيدها وتؤازرها في مشروعها التحرري المقاوم، من غير أن تلزم نفسك بتأييدها في مواقفها الأخرى التي تفرضها عليها حالة الضرورة الملجئة، بل لك كامل الحق في تخطئتها في تلك المواقف، إن لم تتقبل وجهة نظرها ولم تقنعك حججها المسوّغة لذلك. هل خفي عليك – وعلى غيرك من أهل العلم – ما قاله ابن تيمية «وإذا اجتمع في الرجل الواحد: خير وشرّ، وفجور وطاعة، ومعصية وسنة وبدعة، استحق من الموالاة والثواب بقدر ما فيه من الخير، واستحق من المعاداة والعقاب بحسب ما فيه من الشر، فيجتمع في الشخص الواحد موجبات الإكرام والإهانة كاللص تقطع يده لسرقته، ويعطى من بيت المال ما يكفيه لحاجته، هذا هو الأصل الذي اتفق عليه أهل السنّة والجماعة..»، إن تعذر عليك تفهم مواقف حماس الملتبسة، فأنزلها منزلة الرجل الذي اجتمع فيه الخير والشر، والفجور والطاعة.. فأكرمها وناصرها وادعمها بما تستحقه من ذلك، وانكر عليها ما تراه من ضلال وانحراف وأخطاء، وفقاً لتأصيل ابن تيمية وتقعيداته، فليس مطلوباً منك ولا من غيرك تأييد حماس في جميع مواقفها، يكفيك أن تؤيدها وتناصرها وتدعمها في حربها المفتوحة ضد الاحتلال الصهيوني!

هل خفي عليك أيها المقرئ والمنشد العفاسي أن حماس وهي تتلبس بتلك المواقف الملتبسة حقاً، إنما تتجرع السم الزعاف، وهي مكرهة على ذلك لا محالة، ولو أن الدول التي ترفع راية التوحيد والدعوة السلفية تقدمت الصفوف ودعمت حماس مادياً ومعنوياً، لكفتها مؤونة اللجوء إلى إيران والاضطرار إلى قبول دعمها، تحت سيف الحاجة الملحة والملجئة، فحماس لا تتحمل مسؤولية حركتها فقط، بل تتحمل مسؤولية قطاع غزة بأكمله، بكل تحدّياته الصعبة والقاسية المفروضة عليها. ليت العلماء والمشايخ والدعاة الذين اختاروا طريق العلم الشرعي، تعلماً وتعليماً وتأليفاً ونشراً، ونأوا بأنفسهم عن الخوض في السياسة ومواقفها المعقدة والشائكة، أن يحافظوا على مواقفهم تلك على طول الخط، لأن تدخلاتهم المفاجئة غالباً ما تكون فجة وساذجة ومستفزة، هذا إن صدقت النيات وكانت مواقف ذاتية محضة، ليست موجهة ومفروضة من أنظمة بعينها، كم هو مفجع أن يرخص العالم نفسه، ويهين علمه، ويسوّد صفحته، حينما يضع نفسه وعلمه في خدمة المستبدين الظالمين!.■

هل تشتعل حرب بين الكيان الصهيوني وإيران؟

تزداد مؤشرات اندلاع حرب بين إسرائيل وإيران يوماً بعد يوم، ولعل ما قدّمه رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتن ياهو، من معلومات عن البرنامج النووي الإيراني، يشير إلى أن المواجهة ما بين الطرفين، ليست في سورية فقط، بل على الأراضي الإيرانية أيضاً، من خلال عمليات الموساد الاستخباراتية، التي طاولت أماكن حساسة فيها، وحصوله على وثائق من البرنامج النووي الإيراني، حوّلها نتن ياهو إلى موضوع سجال غربي ودولي.

ويبدو أن التفاعل الغربي مع ما كشف عنه نتن ياهو استدعى قيام وفود استخباراتية من كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا للذهاب إلى إسرائيل، بغية الاطلاع ودراسة المواد الاستخباراتية الجديدة التي حصلت عليها بشأن البرنامج النووي الإيراني، وصورها جهاز الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) بمثابة «الكنز الدفين» الذي حرص نتنياهو على توظيفه داخلياً وخارجياً، وسارع إلى الكشف عنه قبيل الموعد المقرر لإعلان الرئيس ترامب قبل الثاني عشر من أيار قراره بشأن الاتفاق النووي، وهو يأمل أن يؤثر ذلك في قراره، وفي حثه على الانسحاب من الاتفاق وإلغائه تماماً، وليس تعديله.

ويبدو أن إسرائيل تستعد لحرب مع إيران، وتحضّر لها في الداخل وفي الخارج، إذ إن الجيش الاسرائيلي بات منذ مدّة في حالة تأهب قصوى، فيما تحوّل الداخل الإسرائيلي إلى ما يشبه القاعدة العسكرية المغلقة، بعدما وظف ساسة إسرائيل التصريحات النارية لقادة النظام الإيراني داخلياً، كي يشعر الإسرائيليون كأنهم باتوا مجدّداً على شفير حرب وجودية. وهذا يتماشى مع طبيعة الدولة العبرية القائمة على الحرب وظيفة وأداء، إذ من دون حرب لا يمكن فرض التماسك على تركيبتها الاجتماعية، ولا يمكن كذلك المضي في تأكيد هويتها التي تشكل العسكرة، في أشد أشكالها تطرّفاً، مكوناً بنيوياً أساسياً من مكوناتها ونشأة كيانها.

وإذا كانت نذر الحرب كثيرة ما بين إسرائيل والنظام الإيراني، إلا أن السؤال يطاول توقيت اندلاعها، وهل ستكون محدودةً وعلى الأرض السورية فقط، أم أنها قد تتمدّد وتشمل الإقليم برمته، وهذا ما يلمح إليه الساسة الأميركيون، ويثير لديهم خوفاً متزايداً من استعدادت الساسة والعسكريين الإسرائيليين للحرب، لذلك كان مستغرباً أن يزور قائد القوات المركزية الأميركية (سينتكوم) جوزيف فوتيل إسرائيل أخيراً، ثم الزيارة الأولى لوزير الخارجية الأميركي الجديد، مايك بومبيو لها، ضمن جولته الخارجية الأولى على بعض دول المنطقة، فور تقلده منصبه الجديد.

ويمكن أن يكون الهدف من هذه التحركات مجتمعة هو تدارس الأوضاع والتنسيق ما بين ساسة الولايات المتحدة الأميركية ونظرائهم الإسرائيليين بشأن إيران، وسبل مواجهتها والوقوف في وجهها، وخصوصاً في ظل تصريحات أركان الإدارة الأميركية وأحاديثها، والجدد منهم خصوصاً، حول ضرورة الحدّ من النفوذ الإيراني في المنطقة، وتقليم أظفارها الميليشياوية فيها.

من جهة أخرى، يمكن القول إن نذر الحرب ما بين إسرائيل والنظام الإيراني تزداد تواتراً بعد حديث ساسة إيران عن «الرد المزلزل» على الهجمات الجوية الإسرائيلية المتكرّرة لمواقع إيرانية في سورية، وخصوصاً بعد الهجمات الأخيرة على مخازن الصواريخ الإيرانية في ريفي حماة وحلب، ومقتل عشرات الضباط والخبراء العسكريين الإيرانيين، وقبلها مقتل عدد من خبراء الطائرات المسيرة «الدرون»، في القصف الإسرائيلي على مطار التيفور في البادية السورية.

ولعل تتالي الضربات العسكرية الإسرائيلية على مواقع إيرانية في سورية، وسقوط قتلى إيرانيين، يفيد بأن الحرب ما بين إسرائيل وإيران قائمة بالفعل، ويمكن توصيفها بالحرب ذات البعد الواحد، أو الطرف الواحد، حيث تستهدف إسرائيل أي موقع على الأراضي السورية لإيران، أو لميليشيات حزب الله أو للنظام السوري، في ظل تنسيق أو عدم اعتراض روسي عليها، وهذا يطرح أسئلةً عن طبيعة التحالف الروسي الإيراني في سورية، خصوصاً أن كل الهجمات الإسرائيلية جرت في ظل عدم تفعيل منظومات الصواريخ الروسية من نوع إس ٣٠٠ وإس ٤٠٠، التي تصاب بالعمى حين تطلق المقاتلات الإسرائيلية صواريخها على المواقع الإيرانية في سورية.

وإن كانت الحرب التي تشنها إسرائيل ذات طرف واحد مهاجم، هو إسرائيل، وطرف متلق هو نظام الملالي الإيراني وحليفه الأسدي، فإن المتوقع هو امتدادها إلى خارج الأراضي السورية، ربما إلى لبنان، أو قد تتحول إلى حرب شاملة أو مفتوحة، لكن ما يكبح هذا التوقع هو عدم امتلاك إيران القدرة عسكرياً على خوض حرب مفتوحة ومباشرة مع إسرائيل، وصرف مليارات الدولارات على التسلح، وعلى الميليشيات الطائفية، اللبنانية والعراقية والأفغانية وسواها.

ولعل صمت إيران على الخسائر البشرية التي باتت تتلقاها من جراء الهجمات الإسرائيلية، فضلاً عن الخسائر المادية، وعدم قيامها بأي رد يذكر، يفسر عدم قدرتها على خوض حرب حقيقية ضد إسرائيل وعدم سعيه إليها، إذ تعوّد هذا النظام خوض الحروب بالواسطة أو بالوكالة، حيث استخدم على الدوام أذرعه الأخطبوطية الميليشياوية من طريق ميليشيات نظام الأسد وسواه من القوى الميليشياوية الأخرى، وهو اليوم في حالة ترقب وانتظار، حيث قرّر الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، التخلي عن الاتفاق النووي، وسنرى وقتها مدى صدقية تصريحات وتهديدات جنرالات إيران التي أشبعتنا كلاماً عن أن «صواريخها جاهزة للإطلاق»، وستقوم بـ«استهداف المصالح الحيوية للأعداء في أي مكان».■

البيت الأبيض: وفد رئاسي سيحضر افتتاح سفارة واشنطن بالقدس

أعلن البيت الأبيض يوم الاثنين، أن «وفداً أمريكياً رئاسياً» سيشارك في افتتاح السفارة الأمريكية بالقدس، ليتأكد أن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب لن يسافر إلى إسرائيل لحضور الافتتاح.

وقال البيت الأبيض في بيان له، إن نائب وزير الخارجية، جون سوليفان سيرأس هذا الوفد، الذي سيفتتح السفارة في ١٤ أيار الجاري.

وأوضح البيان أن الوفد سيضم كلاً من: سفير الولايات المتحدة في إسرائيل ديفيد فريدمان، ووزير الخزانة ستيفن مونشن، ومستشار الرئيس وصهره غاريد كوشنر، ومساعدة الرئيس وابنته إيفانكا ترامب، بالإضافة إلى مساعد الرئيس والممثل الخاص للمفاوضات الدولية جيسون غريلبت.

وبهذا سيغيب ترامب عن افتتاح السفارة الأمريكية في القدس، بعد أن كان قد لمح في وقت سبق أنّ من الممكن أن يحضر هذا الافتتاح.

وتعتزم الولايات المتحدة نقل سفارة واشنطن لدى إسرائيل من تل أبيب إلى القدس، منتصف أيار الجاري، بالتزامن مع حلول الذكرى السبعين لقيام دولة إسرائيل (١٤ أيار ١٩٤٨). ■

خمسون خيمة حول العالم تساند الفلسطينيّين وترفض نقل السفارة

أقيمت أكثر من خمسين خيمة حول العالم، تحت عنوان «الحملة العالمية للعودة إلى فلسطين»، لمساندة الفلسطينيين في قضيتهم ورفضاً لنقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس المحتلة.

أعلن عن ذلك «الهيئة العليا لمسيرات العودة وكسر الحصار»، و«الحملة العالمية للعودة إلى فلسطين» في قطاع غزة، يوم الاثنين.

وجاء الإعلان خلال حفل افتتاح الخيمة المركزية، الذي نظمته الهيئة والحملة، على الحدود الشرقية لقطاع غزة.

وقال القيادي في حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، إسماعيل رضوان، في كلمة له خلال الافتتاح: «في هذه الأثناء التي نفتتح فيها الخيمة المركزية لتأكيد حق العودة، هناك افتتاح خمسين خيمة مماثلة حول العالم، لدعم القضية الفلسطينية».

وأضاف: «هذه الخيام لتأكيد وقوف أحرار العالم مع قضيتنا الفلسطينية، وأننا لسنا وحدنا في الخندق».

وشدد على أن «مسيرة العودة ستستمر ولن تتوقف رغم الصعاب والجراحات والدمار الذي أصاب الفلسطينيين».

بدوره قال القيادي في حركة «الجهاد الإسلامي»، خالد البطش: «نحيي أحرار العالم الذين ينتفضون اليوم للدفاع عن حقنا، مثل مصر وتركيا وإيران وتونس والعراق وجميع الشعوب التي تعارض نقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس».

وتعتزم الولايات المتحدة نقل سفارة واشنطن لدى إسرائيل من تل أبيب إلى القدس، منتصف أيار الجاري، بالتزامن مع حلول الذكرى السبعين لقيام دولة إسرائيل (١٤ أيار ١٩٤٨).

وشكر البطش جميع الدول العربية والمسيحية في أمريكا اللاتينية لوقوفها مع الشعب الفلسطيني.

وأشار البطش إلى مضيّ مسيرات العودة تحضيراً ليوم «الحشد الكبير في منتصف الشهر الجاري، الذي يصادف يوم النكبة الفلسطينية، رفضاً للحصار وللتأكيد على حق العودة».

ومنذ ٣٠ آذار الماضي، يتجمهر فلسطينيون يومياً عند خمس نقاط قرب الحدود بين غزة وإسرائيل، في إطار مسيرة «العودة»، المطالبة بعودة الفلسطينيين إلى قراهم ومدنهم التي هُجّروا منها قسراً عام ١٩٤٨.

ويقمع الجيش الإسرائيلي تلك الفعاليات السلمية بالقوة، ما أسفر عن استشهاد عشرات الفلسطينيين وإصابة الآلاف.■

إسرائيل تحتفل بـ«استقلالها» في ميدان التحرير بالقاهرة.. وغضب مصري!

احتفلت السفارة الإسرائيلية بالقاهرة، مساء الثلاثاء، بما تسميه بلادها «عيد الاستقلال» السبعين، المعروف لدى العرب والمسلمين بـ«النكبة».

وأوضح بيان صادر عن وزارة الخارجية، أن «السفارة الإسرائيلية في مصر أجرت مساء الثلاثاء، مراسم استقبال بمناسبة عيد الاستقلال الـ٧٠ لدولة إسرائيل (النكبة الفلسطينية، ويوافق ١٥ أيار)» في أحد الفنادق بميدان التحرير، وسط القاهرة».

وأشارت إلى أن «المراسم حضرها لفيف من الدبلوماسيين ورجال الأعمال وممثلون عن الحكومة المصرية».

من جانبه، قال السفير الإسرائيلي لدى القاهرة، دافيد جوبرين، خلال الحفل: «الشراكة المتينة بين مصر وإسرائيل تشكل قدوة ومثالاً لحلّ صراعات إقليمية ودولية في العالم أجمع حتى يومنا هذا».

وأضاف: «نلاحظ التغيير في معاملة الدول العربية لإسرائيل، التي لا تعتبر عدواً بل شريكاً في صياغة واقع جديد وأفضل في المنطقة، واقع يستند إلى الاستقرار والنمو الاقتصادي».

وأشار إلى أن «الاعتقاد السائد في الماضي كان أن التعاون في مجال معيّن يأتي بالضرورة لصالح طرف على حساب الطرف الثاني، ولكن مع مرور الوقت أدركنا أنها ليست بالضرورة لعبة خاسرة».

ودعا نشطاء بمصر، إلى مقاطعة الاحتفالية التي تعرف بالنكبة عند الفلسطينيين والعرب والمسلمين.

وانتشرت تغريدات على منصات التواصل بمصر تدعو لمقاطعة الاحتفالية والفندق الذي سيستضيفها، لما اعتبروه من «استفزاز للشعب المصري الرافض للتطبيع مع الكيان المحتل». ولم تصدر السلطات في مصر بياناً بشأن ما أثير حول الاحتفالية.

وفي تقرير نشرته يوم الأحد، قالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية، إنه «بعد سنوات من الفعاليات الصغيرة، تقيم السفارة الإسرائيلية في القاهرة احتفالية كبيرة تستضيف فيها مسؤولين مصريين وصحفيين ورجال أعمال ومثقفين»، وأوضحت الصحيفة أن «الحفل يأتي بعد أكثر من عقد (١٠ سنوات)، لم يتم خلاله تنظيم أي حدث إسرائيلي رسمي في مصر».■

ترامب يعلن رسمياً الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني

أعلن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، مساء الثلاثاء، الانسحاب رسمياً من الاتفاق النووي مع إيران.

وقال ترامب في مؤتمر صحفي إن الولايات المتحدة ستنسحب من الاتفاق النووي الإيراني. ووجه ترامب، انتقادات شديدة إلى هذا الاتفاق، وقال إنه فشل في الحد من طموحات إيران النووية وكذا تطوير برنامجها للصواريخ البالستية.

وأشار ترامب في هذا السياق، إلى أن «الاتفاق أخفق في منع النظام الإيراني من تطوير الصواريخ البالستية التي يمكن أن تحمل رؤوساً نووية»، مشدداً على أن «الصفقة كانت كارثية، ومنحت النظام الإيراني القائم على الإرهاب مليارات الدولارات».

وشدد على أن «النظام الإيراني يرعى الإرهاب ويغذي النزاعات في الشرق الأوسط».

ووقع على مذكرة تتضمن عقوبات جديدة على إيران، وقال في هذا السياق: «سنعيد فرض أعلى مستوى من العقوبات القاسية على إيران وأي دولة تساعدها وسيتم فرض عقوبات عليها هي الأخرى»، دون مزيد من التفاصيل بخصوص العقوبات الاقتصادية.

وكشف الرئيس الأمريكي، أن هذا القرار جاء بعد مشاورات أجراها مع حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا والشرق الأوسط، مضيفاً: «سنعمل مع حلفائنا للعثور على حل شامل ودائم للتهديد النووي الإيراني».

وفي عام ٢٠١٥، وقعت إيران، مع الدول الخمس الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن (روسيا والولايات المتحدة وفرنسا والصين وبريطانيا) وألمانيا، اتفاقاً حول برنامجها النووي. وينص الاتفاق على التزام طهران التخلي لمدة لا تقل عن عشر سنوات، عن أجزاء حيوية من برنامجها النووي، وتقييده بشكل كبير، بهدف منعها من امتلاك القدرة على تطوير أسلحة نووية، مقابل رفع العقوبات عنها.

ومن أبرز الانتقادات التي وجهتها إدارة ترامب إلى هذا الاتفاق، بند ينص على إسقاط بعض القيود التقنيّة على الأنشطة النووية تسقط تدريجاً بداية من عام ٢٠٢٥، بالإضافة إلى عدم تطرق هذا الاتفاق للنفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، والأسلحة الإيرانية البالستية.

وكان الانسحاب من هذا الاتفاق من بين الوعود التي قدمها ترامب خلال حملته للرئاسيات الأمريكية سنة ٢٠١٦.

تركيا تتحدى تهديدات ترامب

تحدى وزير الاقتصاد التركي نهاد زيبكجي، يوم الثلاثاء، تهديدات ترامب للدول التي تجري تجارة مع إيران، بالقول إن بلاده ستمضي قدماً في تجارتها مع إيران بقدر المستطاع.

وأضاف أن تركيا «لن تكون خاضعة لمحاسبة أي طرف آخر».

وكان ترامب قد قال إن الولايات المتحدة ستنسحب من الاتفاق النووي الذي أبرم في عام ٢٠١٥.

وقال زيبكجي في مقابلة مع شبكة «سي إن إن»: «من الآن فصاعداً، سنتعامل في تجارتنا مع إيران في الإطار الممكن حتى النهاية ولن نقدم كشف حساب لأحد عن هذا».

أما إبراهيم غالن المتحدث باسم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، فقال إن «قرار أمريكا بالانسحاب بشكل أحادي من اتفاق إيران سيزعزع الاستقرار ويسبب صراعات جديدة».

وقال على «تويتر» إن الاتفاق المتعدد الأطراف سيستمر مع الدول الأخرى. وأضاف أن تركيا ستواصل معارضتها لكل أشكال الأسلحة النووية.

احتفاء سعودي

من جهتها، احتفت السعودية بقرار إيران، ونقل التلفزيون الرسمي السعودي أن الرياض تقول إنها «تؤيد قرار أمريكا بالانسحاب من اتفاق إيران النووي».

وأفاد التلفزيون الرسمي بأن «السعودية تعتبر أن إيران استخدمت المكاسب الاقتصادية بعد رفع العقوبات لزعزعة استقرار المنطقة».

وقال بيان بثته قناة العربية التلفزيونية المملوكة لسعوديين: «تؤيد المملكة العربية السعودية وترحب بالخطوات التي أعلنها فخامة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حيال انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي، وتؤيد ما تضمنه الإعلان من إعادة فرض للعقوبات الاقتصادية على إيران والتي سبق أن عُلّقت بموجب الاتفاق النووي».

وأضاف البيان أن إيران «استغلت العائد الاقتصادي من رفع العقوبات عنها واستخدمته للاستمرار في أنشطتها المزعزعة لاستقرار المنطقة، وخاصة من خلال تطوير صواريخها البالستية، ودعمها للجماعات الإرهابية في المنطقة».■

روحاني ينتقد أميركا ويهدّد باستئناف التخصيب

قال الرئيس الإيراني حسن روحاني إن موقف الرئيس الأميركي دونالد ترامب مساء الثلاثاء بالانسحاب من الاتفاق النووي يؤكد أن أميركا تنقض العهود. وأضاف في مؤتمر صحفي أن بلاده التزمت بكل تعهداتها في الاتفاق النووي بشهادة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وكشف روحاني أنه أعطى تعليمات لوزير خارجيته بإجراء مشاورات ومباحثات مع الأوروبيين (ألمانيا وبريطانيا وفرنسا) وروسيا والصين حول موقفهم من الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي، وماذا ستفعله على الأرض.

وأوضح روحاني أنه إذا عبّرت تلك الدول عن مواقف تخدم وتراعي مصالح بلاده، فإنها ستواصل احترام الاتفاق، وإلا فإنه سيخاطب الشعب الإيراني ويتخذ القرار اللازم، مشيراً إلى أن طهران ستقوم بالتخصيب الصناعي في المستقبل دون أي قيود إذا اقتضت الحاجة.

وشدد روحاني على أن الاتفاق المذكور لم يكن بين إيران والولايات المتحدة، بل كان اتفاقاً دولياً صادق عليه مجلس الأمن في قراره رقم ٢٢٣١.

وقال –بعد دقائق من إعلان ترامب من البيت الأبيض الانسحاب من الاتفاق النووي وتوقيعه على فرض عقوبات على طهران– إن هذا الانسحاب يؤكد أن الولايات المتحدة دولة لا تحترم الاتفاقات الدولية، وينسجم مع سجلها في خرق تلك الاتفاقيات، مشيراً إلى انسحابها من اتفاقية المناخ بباريس والمعاهدات التجارية.

وطمأن روحاني الشعب الإيراني ودعاه لعدم القلق، لأن حكومته اتخذت جميع الإجراءات الاحترازية تحسباً للقرار الأميركي، وتفادي أي تداعيات اقتصادية. وقال: «لن نسمح لترامب بأن يمارس أي ضغوط نفسية أو اقتصادية على الإيرانيين».■

تفجيرات في دمشق وأنباء عن قصف إسرائيلي لأهداف إيرانية

قالت وسائل إعلام تابعة للنظام السوري مساء الثلاثاء إن أصوات انفجارات ضخمة سمعت في منطقة الكسوة بريف العاصمة دمشق.

وذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان، مقره لندن، أن تسعة مقاتلين موالين للنظام قتلوا جراء القصف الصاروخي.

وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن إن قصفاً صاروخياً طال «مستودع أسلحة تابعاً لمقاتلين من الحرس الثوري الإيراني، مما أسفر عن مقتل تسعة مقاتلين موالين للنظام»، مشيراً إلى أنه «لم يُعرف بعد إذا كان بينهم إيرانيون».

ونقلت وكالة سانا التابعة للنظام السوري عن مصدر طبي أن «مواطناً وزوجته» قتلا إثر الانفجار الناجم عن «اعتداء إسرائيلي» وقع قرب منطقة الكسوة على الطريق الدولي الواصل بين العاصمة ومحافظة درعا.

وذكرت «سانا» إن «الدفاعات الجوية تتصدى لصاروخين إسرائيليين في ريف دمشق»، فيما أشارت صحيفة الوطن التابعة للنظام إلى «وجود معلومات أولية عن عدوان إسرائيلي قرب مدينة الكسوة جنوب دمشق».

وذكرت أن انفجاراً واحداً على الأقل وقع «بنقطة تابعة للجيش السوري قرب الكسوة في ريف دمشق»، فيما نقلت صفحات مؤيدة للنظام السوري أن الانفجارات ناتجة من «عدوان جديد يستهدف المنطقة الصناعية في الكسوة بريف دمشق».

وقال ناشطون آخرون إن «مقاتلات إسرائيلية تستهدف قاعدة عسكرية إيرانية بجبل المانع في منطقة الكسوة قرب دمشق»، بينما قال مراسل قناة الميادين المقربة من النظام إنه «سمع دوي انفجار في المنطقة الصناعية في بلدة الكسوة جنوب دمشق واشتعال حريق في المنطقة».

ونفت مصادر مقربة من النظام، جميع الأنباء التي تحدثت عن نجاح الغارات باستهداف قيادي إيراني كبير قرب دمشق.

وسبق هذه الأنباء إعلان إسرائيلي عن رفع حالة التأهب في الجولان السوري المحتل وفتح الملاجئ في المستوطنات بعدما قال جيش الاحتلال إنه «رصد تحركات إيرانية مشبوهة على الحدود السورية»، فيما قالت وسائل إعلام إسرائيلية إن «هناك احتمالاً لقيام الجيش بشن غارات في سوريا لإحباط أي تهديد»، وفق تعبيرها.■

انتخاب عبد الرحمن مصطفى رئيساً للائتلاف السوري المعارض

انتخب «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية» يوم الأحد، عبد الرحمن مصطفى رئيساً له، خلفاً لرياض سيف، الذي استقال في آذار الماضي.

وجاء انتخاب مصطفى خلال اجتماعات الدورة العادية التاسعة والثلاثين للائتلاف، التي استمرت يومين في مدينة اسطنبول التركية.

وقال الائتلاف على حسابه الرسمي في «تويتر»، إن مصطفى كان المرشح الوحيد للرئاسة، وحصل على تأييد ٦٦ عضواً من إجمالي ٨٣، شارك منهم ٧٥ عضواً في التصويت.

وجرى كذلك انتخاب كل من ديما موسى، وبدر جاموس، وعبد الباسط حمّو، نواباً للرئيس، وانتخاب نذير الحكيم أميناً عاماً للائتلاف.

كما انتُخب لعضوية الهيئة السياسية للائتلاف كل من: أنس العبدة، هادي البحرة، عبد الأحد اسطيفو، محمد العبدالله، بشار الزعبي، أمل شيخو، رياض الحسن، أحمد رمضان، جمال الورد، محمد سليم الخطيب، عقاب يحيى، محمد يحيى مكتبي، هيثم رحمة، ياسر فرحان، حواس خليل، عبد المجيد البركات، محمد سلو، فادي إبراهيم، فؤاد عليكو.

وكانت الهيئة السياسية للائتلاف، قد أعلنت في آذار الماضي، استقالة الرئيس السابق للائتلاف، رياض سيف؛ لـ«أسباب صحية»، وكلف الائتلاف، عبد الرحمن مصطفى، نائب الرئيس حينها، تسيير أعمال الرئاسة حتى إجراء الانتخابات، بناء على المادتين ٨ و١١ من النظام الأساسي للائتلاف، الخاصتين بحالات شغور منصب الرئيس.

وينحدر مصطفى من مدينة جرابلس شمالي سوريا، ودرس الاقتصاد في حلب، ثم مارس الأعمال والإدارة المالية لمدة ٢٤ عاماً، في كل من تركيا وليبيا والسعودية وبلغاريا، وهو يتقن اللغة التركية، وفق موقع الائتلاف.

ومع بداية الحراك الشعبي السوري ضد نظام بشار الأسد، عام ٢٠١١، وضع مصطفى نقطة النهاية لحياته المهنية، التي انطلقت عام ١٩٨٨، وعاد إلى سوريا.

وفي عام ٢٠١٢ تولى مصطفى مهمات فعالة على صعيد تنظيم صف التركمان ضمن الثورة السورية، ولا سيما في محافظة حلب، وكان في عداد الهيئة التأسيسية لـ«منبر تركمان سوريا».

وفي الاجتماع الثاني للهيئة العامة للمجلس التركماني، في أيار ٢٠١٤، انتخبه المندوبون رئيساً للمجلس التركماني السوري.

ويواصل مصطفى العمل السياسي التركماني مع فريق المجلس على الصعد المحلية والإقليمية والدولية.■

مسيرات العودة.. ما قبل الانفجار الوشيك!

هل تفلح الجهود الإقليمية والدولية في تنفيس الاحتقان؟

بقلم: مؤمن بسيسو

هل يشكل الحراك الشعبي السلمي – ضمن مسيرات العودة الكبرى على حدود قطاع غزة – مدخلاً للحل، وسبباً لإنهاء الأزمة الإنسانية التي تعصف بأهالي القطاع؛ في ظل فشل محاولات الاحتواء الإقليمية والدولية؟

سؤال يبدو شديد الواقعية والوضوح برسم الأحداث المتصاعدة التي تسبق الانفجار المتوقع خلال الأيام القليلة القادمة.

سلميّتها قوتها

بدأت مسيرات العودة الكبرى على حدود قطاع غزة مع فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ نتاجاً لفكرة تفتقت عنها قريحة ناشطين شبان هالهم الصراع بين الفصائل الفلسطينية، وقطعت هذه الفكرة شوطاً ليس هيّناً كي تستقر في قناعات المكونات الفلسطينية المختلفة، وتحوز قبول الفصائل السياسية والمنظمات المجتمعية.

ثم لتتحول –من بعدُ– إلى برنامج عمل وطني تم تبنّيه والتنظير له والرهان عليه، في ظل انسداد الخيارات الوطنية كافة (وفي مقدمتها خيار المصالحة والوحدة)، وتفاقم الأزمة المعيشية والإنسانية جراء تواصل الحصار واشتداد وطأة العقوبات الجماعية التي فرضتها السلطة الفلسطينية على أهالي القطاع.

وفي كل يوم يتعزز الطابع السلمي للمسيرات عبر البرامج المتنوعة التي تم إشراك مختلف الشرائح الشعبية فيها، من قبيل لقاءات الوجهاء والعشائر والمخاتير، وجلسات السمر والترفيه والتثقيف، وبعض حفلات الزواج.

وكذلك المهرجانات الوطنية ذات العلاقة بالمناسبات والقضايا الوطنية الكبرى، كالأسرى والقدس واللاجئين، والزيارات المدرسية، وغيرها من الفعاليات اليومية التي كرست آليات الرباط الدائم في مخيمات العودة قرب المنطقة الحدودية.

لكن الثغرة الأهم تكمن في استمرار الانقسام الفلسطيني الداخلي، وغياب التوافق والمصالحة الوطنية الذي حرم هذه المسيرات من زخم المؤيدين لحركة فتح والسلطة الفلسطينية، اللتين رأتا في مسيرات العودة خياراً أحادياً يستهدف الالتفاف على العقوبات الجماعية الخانقة، التي تم فرضها لإجبار حماس على تسليم الحكم في غزة.

فلا يخفى أن موقف السلطة وفتح اتسم بالغضب والاستياء في البداية، قبل أن يتراجع مؤشر الموقف تكتيكياً لجهة عدم التصادم مع الإرادة الشعبية، دون أن يعني ذلك السماح بمشاركة مؤيدي فتح والسلطة في هذه المسيرات.

الرهان الأخير

تراهن حماس وأهالي غزة على استمرار الحراك الشعبي ضمن مسيرات العودة، وتضع ثقلها خلف تصعيد المشاركة الشعبية الواسعة فيها وصولاً إلى منتصف أيار القادم، الذي يؤرخ لنكبة فلسطين عام ١٩٤٨.

بل إن الحركة –التي تراهن على ذروة المشاركة الشعبية منتصف أيار– لم تعد تحصر رهانها في ذلك التاريخ، وتستعد لمنافحة طويلة المدى مع إسرائيل عبر أسلوب المقاومة الشعبية الذي ثبتت فعاليته الميدانية وقدرته على إحداث حراكات –بشكل أو بآخر– على المستوى السياسي.

لم تدرك حماس في البداية مدى جدوى الحراك الشعبي وفعاليته في مواجهة الاحتلال، لكنها أيقنت مع انطلاق أولى موجات مسيرات العودة نهاية آذار الماضي أن هذا الخيار يختزن قوة بالغة الأثر والتأثير، وأنها قادرة عبره على تغيير المعادلة وقلب الطاولة في وجه إسرائيل، والنظام الإقليمي والدولي الذي يفرض ويرعى الحصار على غزة.

ولعل المتابع لفحوى التصريحات والمواقف الصادرة عن القوى الداعمة للحراك، وقيادات حماس على وجه الخصوص؛ يدرك تماماً أن الحركة وضعت في سلة الحراك الشعبي، وأن آمالها ورهاناتها معقودة بشكل كامل على إمكانية توليد حلول معقولة من وهج المشاركة الشعبية، وترى أن استمرار وتطوير وتصعيد مسار الحراك الشعبي قادر على تحريك المواقف الإقليمية والدولية في نهاية المطاف.

ومن دون مبالغة؛ فإن التشدد الكامل الذي تبديه حماس إزاء التمسك بالحراك الشعبي، والوصول به إلى وضع الذروة منتصف أيار القادم؛ ينبع من شعورها بأن هذا الخيار يمثل الفرصة الأخيرة أمامها للخروج من كابوس الانهيار المحدق بقطاع غزة وقطاعاته الأساسية والحيوية، جراء قسوة الحصار وتصاعد وتيرة العقوبات الجماعية التي أحالت حياة الناس إلى جحيم.

ولذا؛ فإن حماس ستمضي في هذا الخيار، وستراهن عليه بكل ما أوتيت من قوة مهما كانت الأثمان والتداعيات.

فشل الاحتواء

منذ انطلاق موجة الحراك الشعبي الفلسطيني؛ أدركت إسرائيل أنها فقدت تفوقها التقليدي في ميدان القدرة والحسم العسكري، وأن البعد الشعبي السلمي البحت كفيل بتجريدها من عناصر قوتها العسكرية والمادية التي اعتمدت عليها في إخضاع الفلسطينيين.

واجهت إسرائيل مشقة بالغة في تسويق روايتها بشأن التصدي للمحتجين الفلسطينيين المسالمين، فقد كانت تواجه مسلحين فلسطينيين ذوي أعداد محدودة في ما مضى، يسهل تبرير مواجهتهم وتصفيتهم، إلا أنها تواجه اليوم أعداداً غفيرة عزلاً من السلاح، وتتألف من مختلف الفئات شباناً وشيوخاً ونساء وأطفالاً، ما يجعل روايتها الإعلامية المنقولة من الميدان مثلومة وغير ذات مصداقية.

فوق ذلك؛ فإن مدى جرأة المشاركين في المسيرات، والتجهيز الضخم للمسيرات الكبرى في ذكرى النكبة منتصف الشهر القادم، وخشية إسرائيل من السيناريو المرعب القائم على اقتحام مئات أو آلاف أو عشرات الآلاف من الفلسطينيين على الأقل للحدود، وما قد يترتب عن ذلك من تداعيات، وضع قادة الاحتلال في مأزق حقيقي لم يكن يخطر لهم على بال.

حملت الأنباء حديثاً عن عرض أوروبي لـ«حماس» يتولى الاتحاد الأوروبي بموجبه العمل على تدشين مشاريع تزيد قيمتها على نصف مليار دولار في الجانب

كتائب القسّام: شهداء غزة أفشلوا مخططاً تجسسياً خطيراً

قالت كتائب القسام –الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)– في بيان، إن الشهداء الذين ارتقوا يوم السبت كانوا يتابعون أكبر منظومة تجسس فنية زرعها الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة. وقال البيان إن الحادث وقع بينما كانت مجموعة من عناصر كتائب القسام تقوم بمهمة أمنية وميدانية كبيرة لمتابعة أكبر منظومة تجسس فنية زرعها الاحتلال في قطاع غزة خلال العقد الأخير للنيل من الشعب ومقاومته.

ولفت البيان إلى أن هذه العناصر كانوا قد نجحوا في الوصول إلى المنظومة الخطيرة، وتمكنوا من حماية الشعب والمقاومة من مخاطر غاية في الصعوبة، وأفشلوا هذا المخطط الاستخباري التجسسي الكبير الذي كانت تعوّل عليه إسرائيل وأجهزة مخابراتها.

وتوعد البيان بأن تواصل كتائب القسام مسيرة الجهاد والمقاومة بكل قوة وثقة نحو تحقيق النصر والتحرير. وذكر البيان أن هناك جوانب مهمة في هذا الحدث الكبير سيكون الكشف عنها أمام الشعب الفلسطيني خلال مرحلة لاحقة.

وكانت كتائب القسام قد أعلنت مساء السبت استشهاد ستة من أعضائها في انفجار ببلدة الزوايدة وسط قطاع غزة، وحمّلت الاحتلال المسؤولية.

من جهته قال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنيّة إن المعركة مفتوحة مع «العدوّ الإسرائيلي» وإن ما جرى محطة من محطات الصراع التي ستزيد الحركة ثباتاً وثقة.■

المقدسات الإسلامية في مرمى الحقد الصهيوني

بقلم: مصطفى أبو السعود

بلا كلل أو ملل، وبلا شرع أو أدب، يواصلُ العدو الصهيوني تهويد كل المعالم الفلسطينية، الإسلامية منها والمسيحية، كي يخفي آثارها من الجغرافيا ومن التاريخ، ويصنع لنفسه موطئ قدم من خلال إقامة مشاريع مختلفة ذات صبغة دينية يهودية، يبرهن من خلالها على أحقيته بهذه الأرض. ولم يقتصر الأمر على تهويد الأماكن العادية وتجريف الأراضي الزراعية، بل وصل به الحقد لتجريف المقابر ونبش القبور، ما يدل على أن هذا العدوّ يتفنن في إهانة الشعب الفلسطيني، الأحياء منهم والأموات، ولا يأبه لقوانين سماوية أو قوانين أرضية تطالب بعدم الاعتداء على الأموات، لأنه يعتقد بأنه «لا مانع من فعل أي شيء يخدم مصالحه، فالغاية تبرر الوسيلة».

وكثيرة هي المقدسات التي تعرّضت لانتهاكات واضحة، دون أن تتحرك أي من الدول أو المؤسسات لوضع حد لهذه الانتهاكات، ومنها:

١– مقبرة مأمن الله: هي مقبرة إسلامية عريقة تقع في مدينة القدس، وتحديداً غربي البلدة القديمة، وتبعد حوالي كيلومترين اثنين عن باب الخليل، تعتبر من أشهر وأكبر المقابر الإسلامية في فلسطين، وتقدّر مساحتها بـ٢٠٠ دونم، وتضم رفات وأضرحة أعلام وصحابة وشهداء وتابعين مسلمين كثيرين، حيث دفنوا فيها منذ الفتح الإسلامي للقدس عام ٦٣٦م، ومنذ احتلال القدس عام ١٩٤٨م خضعت المقبرة للعديد من المخططات الإسرائيلية لطمس معالمها وتحويلها إلى مشاريع عدة، مثل حديقة الاستقلال، ومتحف التسامح، والمدرسة الدينية، وفنادق ومواقف سيارات ومتنزّهات، ومحلات لبيع الخمر، في اعتداء واضح على المقبرة وقبور المسلمين فيها.

اختلف الباحثون في تفسير معنى ماملا، فقيل إنها مشتقة من «ماء ملا»، وهو اسم مكان، وقيل إن ماملا اسم لقديسة، وقيل إنها مشتقة من «ماء ميلو»، وهو اسم الحي الذي كان هناك، أما كلمة مأمن الله فتعني باب الله.

٢– مقبرة باب الرحمة: الملاصقة للسور الشرقي للمسجد الأقصى المبارك، وهي من أقدم المقابر الإسلامية في القدس، ويعود تاريخها إلى ١٤٠٠ سنة. وتحتوي المقبرة على العديد من قبور الصحابة، وأبرزهم عبادة بن الصامت وشداد بن أوس، وعلى قبور للمجاهدين الذين اشتركوا في فتح القدس أثناء الفتحين العمري والأيوبي، تعرضت فيها القبور للنبش بحجة بنائها على أرض مصادرة «لسلطة الطبيعة». وتحاول سلطات الاحتلال مصادرة أجزاء من مقبرة باب الرحمة وتحويلها لمسارات سياحية خاصة بالحدائق المحيطة بالبلدة القديمة، كما تمنع الدفن في بعض أجزائها.

٣– المقبرة اليوسفية: تقع عند باب الأسباط إلى الشمال من مقبرة باب الرحمة، وكل ما يعرف عن ماضيها أن الذي عمرها هو الأمير «قانصوه اليحياوي»، كافل المملكة الشامية، وذلك سنة ٨٧٢ هـ– ١٤٦٧ م. وهي اليوم عامرة يدفن فيها المسلمون موتاهم.

٤– مقبرة الساهرة: وهي مقبرة قديمة تقع عند سور المدينة من الشمال، وعلى بعد عدة أمتار من الباب المعروف بالساهرة. ومن أسمائها «مقبرة المجاهدين»؛ لأن شهداء الفتح الصلاحي دُفنوا فيها. ومن الجدير

ذكره أن بعض المصادر تشير إلى أن هذه المقبرة هي التي يشار إليها في القرآن الكريم عند قوله تعالى: ﴿فإذا هم بالساهرة﴾ سورة النازعات، آية ١٤.

٥– مقبرة النبي داود: تقع في حيّ النبي داود على جبل صهيون، وهي مجموعة مقابر لآل الدجاني، تتألف من ثلاث مقابر: الأولى تعود لعائلة الشيخ سليمان الدجاني وأحفاده، والثانية لعائلة الشيخ أنيس الدجاني وأحفاده، والثالثة مخصصة لدفن أطفال عائلة الدجاني، وتسمى تربة المنسي، نسبة للشيخ محمد المنسي، وتقع جنوبي مقبرة الأرمن والسريان.

أخيراً: فإن اعتداءات الاحتلال على المقابر الإسلامية لن تتوقف طالما أنهم لم يجدوا من يردعهم عن ذلك، ثم إن مبررات الاحتلال هي مبررات سخيفة وعنصرية، فبأي منطق يتم نبش القبور لإقامة حدائق وملاعب ومواقف للسيارات، وهذا دليل على أن النظام الصهيوني نظام تجاوز كل الخطوط الأخلاقية والقانونية في تعامله مع الأموات.

ملاحظة: تمت الاستعانة بمواقع إلكترونية ومقالات سابقة (أحياناً بالنقل وأحياناً بتصرف) لإعداد هذا المقال.■

الإنساني والبنية التحتية، بغية التخفيف من الأزمة الإنسانية المتفاقمة في القطاع، مقابل قيام حماس باحتواء الحراك الشعبي وتأمين الجبهة الحدودية مع إسرائيل.

ومما يبدو؛ فإن العرض الأوروبي لم يحظ بأدنى اهتمام لدى حماس لأنه لا يحقق الحد الأدنى من مطالب رفع الحصار وحل الأزمة الإنسانية في غزة، لأنه يعالج جانباً من أعراض وأسباب الأزمة الإنسانية وينزع عنها طابعها السياسي والوطني الهام.

بموازاة ذلك؛ نشطت الدبلوماسية المصرية عبر الوفد الأمني المصري خلال الفترة الماضية، لنزع الفتيل والتأثير على حماس بغية وقف الحراك الشعبي القائم، وتلافي التداعيات المحتملة في ذكرى النكبة التي تتوجس منها مصر وترى فيها قنبلة موقوتة قد تؤدي إلى تفجير الموقف برمته، ولربما تسبب اندلاع حرب جديدة وفق رؤية المصريين.

حطّ الوفد الأمني المصري رحاله في غزة مؤخراً، والتقى على عجل قيادة حماس مطولاً، ولكنه رأى في موقفها صلابة ظاهرة، فحاول نقل صناعة الحدث إلى مقر قيادة المخابرات المصرية كي تكون القدرة المصرية على الضغط على الحركة أكثر قوة وتمكّناً، ونجح فعلاً في إقناعها بإرسال وفد إلى القاهرة.

لكن الوفد خلا من إسماعيل هنية (رئيس الحركة العام) ويحيى السنوار (رئيس الحركة في غزة)، وهو ما بدا كأنه رسالة واضحة من الحركة برفض التعاطي مع الموقف المصري الداعي إلى وقف مسيرات العودة وإبداء المرونة لإنجاز المصالحة مع فتح، والاستمرار في موقف الحركة القاضي بتأجيج الحراك السلمي حتى النهاية.

وهكذا؛ لم يكن غريباً أن تتمخض لقاءات وفد حماس مع المصريين عن صفر كبير، وأن يعود الوفد من حيث جاء دون أي اتفاقات أو تفاهمات.

احتمالات التصعيد

إسرائيلياً؛ ما زالت المواقف الحادة والمتشنجة على حالها دون أي تغيير، ولم يصدر عن الحكومة الإسرائيلية ما يشي بإمكانية بلورة رؤية أو صفقة ما لحل معضلة غزة وأوضاعها المتفاقمة، أو الإيعاز إلى حلفاء إقليميين ودوليين ببلورة مبادرات تقدم تنازلات ذات بال، لإرضاء حماس وإقناعها بالعدول عن الحراك الشعبي.

ومن يتابع المنحنى البياني لخطاب حماس السياسي والإعلامي الذي تتصاعد وتيرته يوماً بعد يوم؛ يدرك أنها حسمت موقفها وخياراتها الراهنة، ولن تسمح للمساعي والجهود الإقليمية والدولية –القاصرة من وجهة نظر الحركة– بتقويض الحراك الشعبي وأهدافه المرسومة.

وتتعزز رؤية حماس –أكثر ما يكون– عبر المواقف الداعمة والمؤازرة التي يبديها عدد من القوى والفصائل الفلسطينية الأساسية (حركة الجهاد الإسلامي والجبهتان الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين)، والعديد من الشرائح الشعبية، الذين يبدون ثباتاً وصلابة في ضرورة مواصلة الحراك الشعبي، والاستمرار في فعالياته الموضوعة حتى النهاية.

في ضوء ذلك؛ تتضاءل السيناريوهات المحتملة التي تناقش مآلات الحراك الشعبي الحالي إلى أبعد مدى، وتكاد تنحصر في سيناريوهين اثنين لا أكثر:

– يتجه السيناريو الأول –وهو الأكثر رجحاناً– إلى القول بأن الأوضاع الميدانية ستشق طريقها نحو التدهور التدريجي خلال الأيام القليلة القادمة، وأن القلق الكبير الذي يعتري صناع القرار في إسرائيل مع اقتراب موعد الزحف الكبير لاقتحام الحدود منتصف أيار، سيدفعهم إلى استباق الأحداث وإبطال القنبلة الموقوتة قبل سقوط آلاف الضحايا.

وحسب هذا السيناريو؛ قد تعمد إسرائيل إلى تسخين الجبهة الميدانية، وتلجأ مجدداً إلى أسلوب القصف والاغتيالات خلال الأيام القادمة لاستجلاب ردود فلسطينية عنيفة تتدحرج إلى أشبه ما يكون بكرة الثلج، وصولاً إلى حرب تتحكم إسرائيل في معظم مقاييسها وتفاصيلها.

– أما السيناريو الآخر فيكمن في المراوحة وانتظار إسرائيل ما قد يحدث في ذكرى النكبة، وهو ما قد يفضي إلى احتمال تدحرج الأحداث إلى مستوى الحرب التي تفرض نفسها على الطرفين، أو احتمال التمكن من السيطرة على الموقف الميداني أيا كانت طبيعة الحدث، وبالتالي استمرار الحراك الشعبي أسابيع طويلة.

وفي كل الأحوال؛ فإن نُذُر الحرب تخيم على الأجواء لأن إسرائيل المرتبكة والمأزومة لا تستطيع الانتظار أو الاحتمال طويلاً، ومع الحرب أو بدونها فإن إسرائيل ستكون مضطرة إلى البحث والدفع في اتجاه توليد حلول موضوعية لأزمة غزة ومعضلاتها الكبرى قريباً.■

إصابة ١١٤٣ فلسطينيّاً في جمعة «عمال فلسطين» شرق حدود قطاع غزة

أصيب المئات من الفلسطينيين بالرصاص الحيّ وبالاختناق في الجمعة السادسة من مسيرات العودة التي أطلق عليها اسم مسيرة «عمال فلسطين».

وقالت وزارة الصحة الفلسطينية إن إجمالي اعتداءات القوات الإسرائيلية على المسيرات السلمية شرق حدود قطاع غزة بلغ ١١٤٣ إصابة بجراح مختلفة وبالاختناق بالغاز.

وتمكن المئات من الشبان من اقتحام السياج الأمني المحيط بقطاع غزة أكثر من مرة عصر الجمعة. وأفادت وكالة «معا» بأن الجيش الإسرائيلي أطلق وابلاً من قنابل الغاز تجاه المتظاهرين السلميين على طول الحدود الشرقية وبطريقة عشوائية باستخدام طائرة لقنابل الغاز.

كما أصيب صحفي وتضرّرت مركبات إسعاف تابعة للهلال الأحمر بعد استهدافها من القوات العسكرية الإسرائيلية، حيث أكدت وزارة الصحة أن القوات استهدفت سيارتي إسعاف بقنابل الغاز شرق خزاعة و تسببت في عرقلة عمل طواقمها.

من جانبها، أعلنت اللجنة العليا للطوارئ الصحية في قطاع غزة رفع حالة الجهوزية لمواكبة الأحداث في مسيرة العودة في أسبوعها السادس، مشددة على أن طواقمها الطبية على أهبة الاستعداد.

وتأتي عملية إحياء «جمعة العمال» على وقع تفاقم النقص الكبير في مستلزمات قطاع غزة من جهة، وبدء العد التنازلي لبلوغ مسيرات العودة ذورتها في الخامس عشر من أيار ٢٠١٨.■

حركة حماس: لم نعرض شيئاً على إسرائيل

نفت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) تقارير إسرائيلية عن عرض الحركة تهدئة طويلة الأمد مع إسرائيل، مقابل رفع الحصار عن قطاع غزة.

وقال الناطق باسم الحركة عبد اللطيف القانوع لوكالة الأنباء الألمانية إن الحديث عن اتفاق تهدئة جديد بين الحركة وإسرائيل، أو تقديم حماس عرضاً بهذا الخصوص «غير صحيح وغير مطروح حالياً».

وأضاف أن «الاحتلال الإسرائيلي لم يلتزم باستحقاق التهدئة الموجودة، والمطلوب إلزامه من قبل الأشقاء المصريين والمجتمع الدولي، خاصة أن الاحتلال يمارس القتل ويرتكب الجرائم» في قطاع غزة.

ويأتي هذا تعقيباً على ما ورد في صحيفة هآرتس الإسرائيلية يوم الاثنين، إذ قالت إن حماس بعثت من خلال قنوات دبلوماسية عديدة رسائل إلى إسرائيل تعرض فيها هدنة لسنوات طويلة مقابل رفع الحصار عن قطاع غزة.

وقالت الصحيفة إن حماس أوضحت في هذه الرسائل – التي تكررت في مناسبات مختلفة خلال الأشهر الأخيرة – أنها مستعدة للدخول في مفاوضات غير مباشرة. وأضافت هآرتس أن «الصفقة» المفترضة تشمل تسهيلات وإجراءات لتخفيف الحصار على قطاع غزة ومصادقة إسرائيل على إقامة مشاريع كبيرة للبنية التحتية في القطاع، فضلاً عن تبادل جثث وأسرى.■

أبو الفتوح في محبسه حرمان من الدواء والحقوق

عبد الله حامد–القاهرة

حذّر محامي رئيس حزب مصر القوية د. عبد المنعم أبو الفتوح من تردي الحالة الصحية لموكله بعد أن تعرض لذبحة صدرية للمرة الرابعة منذ حبسه قبل ثلاثة أشهر.

وأكد المحامي عبد الرحمن هريدي أن إدارة السجن رفضت بشكل قاطع مطالب أسرة أبو الفتوح بنقله إلى الرعاية المركزة أو أي مستشفى خاص لتلقي العلاج على نفقته الشخصية.

وقال هريدي إن الظروف القاسية التي يعاني منها أبو الفتوح من حبس انفرادي ومنع التريّض خارج الزنزانة وحرمانه كافة حقوق الحبس الاحتياطي تضاعف تدهور صحته. وأشار إلى أن المطلوب حصول أبو الفتوح على الحقوق التي تفرضها لائحة السجون لمصلحة المحبوس احتياطياً.

وتطالب هيئة الدفاع بإزالة كل أشكال التمييز السلبي الواقعة عليه، حيث يعاني من حرمان تسعة حقوق أساسية، منها الحبس دون ارتكابه أي مخالفة قانونية، فضلاً عن منع التريض وجلب أطعمة من الخارج والحصول على كتب من المكتبة، وغيرها من الحقوق.

ولفت هريدي إلى التزام أبو الفتوح الصمت أثناء جلسات التجديد له، وعدم الإجابة عن أسئلة نيابة أمن الدولة العليا كنوع من الاحتجاج على التعسف مع معارض سياسي يتبنى التغيير السلمي ولا يدعو أو يحرض على مؤسسات الدولة.

وكان أبو الفتوح قد اعتقل في شباط الماضي بمجرد عودته إلى القاهرة من لندن بعد أن أجرى مقابلات تلفزيونية –بينها حوار مع قناة الجزيرة– طالب خلالها النظام بفتح المجال أمام المعارضة للمشاركة السياسية، وكانت حجة الاعتقال قيادة تنظيم إرهابي، ونشر أخبار كاذبة، وتكدير الأمن العام.

ونقل هريدي عن أبي الفتوح في وقت سابق شعوره بأن هناك حملة ممنهجة للإضرار بحالته الصحية والوصول به إلى مرحلة القتل البطيء، وقناعته بأن «نظام حسني مبارك المسيطر على مصلحة السجون يصفي الحسابات السياسية معه».

يشار إلى أن أبو الفتوح البالغ من العمر ٦٧ عاماً يعاني من أمراض القلب وارتفاع ضغط الدم والسكر وانزلاق غضروفي، ما يستدعي وجود مقعد صلب في زنزانته.■

أوغلو: بعض الفرنسيين «الوقحين» يطالبون بحذف آيات من القرآن

استنكر وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، مطالبة شخصيات فرنسية بـ«حذف» آيات من القرآن الكريم. وأضاف جاويش أوغلو، يوم الأحد، في كلمة ألقاها خلال اجتماع المجلس التشاوري لحزب العدالة والتنمية، أن «بعض الوقحين بينهم الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي دعوا إلى حذف بعض آيات القرآن الكريم».

وتساءل الوزير التركي مستنكراً: «هل كتابنا المقدس مثل لعبة تركيب الصور المقطعة؟» التي يقوم فيها الشخص بالتبديل والتعديل في أجزاء الصورة حتى يتمكن من تجميعها بشكل أفضل.

وبين أن «المطالبين بحذف الآيات يزعمون أنها تعادي اليهود»، واستدرك: «أنتم من اضطهد اليهود

على مرّ التاريخ، على عكس الإمبراطورية العثمانية والجمهورية التركية التي كانت ملجأ لليهود».

وقال جاويش أوغلو: «نحن ضد اضطهاد الدولة الإسرائيلية للفلسطينيين ولسنا ضد اليهود، فنحن نحترم جميع المعتقدات».

واعتبر أن المستوى الذي وصل إليه هؤلاء في العنصرية ومعاداة الإسلام مؤشر على التعصب الفكري. ولفت الوزير التركي إلى أنه «كلما تحدث هؤلاء بخطاب التعصب والكراهية، تتعرض المساجد في أوروبا للاعتداءات».

ونددت قيادات من مسلمي فرنسا بمقال نشرته صحيفة «لو باريزين»، في نيسان الماضي، وتضمن مطالب بـ«حذف» آيات من القرآن، حيث اعتبرت ما تضمنه المقال «نوعاً جديداً من معاداة السامية».

وحث الموقعون الـ٣٠٠ على المقال، وبينهم الرئيس الأسبق نيكولا ساركوزي ورئيس الوزراء السابق مانويل فالس، سلطات المسلمين على «حذف» آيات من القرآن ادعوا أنها «تحث على قتل ومعاقبة اليهود والمسيحيين والملحدين».■

«ناتو»: المتوسط «تكدّس» بالسفن الروسية

اتهم مسؤول كبير في حلف شمال الأطلسي الـ «ناتو» روسيا باستغلال «دورها العسكري» في سورية ودعمها النظام السوري، في «تعزيز حضورها العسكري في البحر المتوسط».

وقال المسؤول عن ملف جنوب أوروبا في الحلف، الأدميرال في البحرية الأميركية «جايمس فوغو»، إن روسيا استغلت دورها العسكري في سورية لتعزيز وجودها البحري في شرق البحر المتوسط، واستطاعت مدّ قوة روسيا العسكرية لأبعد من الحدود السورية.

وأضاف «فوغو» في تصريحات نقلتها وكالة «أسوشييتد برس» أن سورية ومنطقة شرق البحر المتوسط أصبحت «مزدحمة» بالسفن الروسية، حيث «استغلّ الرئيس الروسي بوتين يأس نظيره السوري بشار الأسد»، لكنه «شيء علينا التعامل معه كقوات بحرية محترفة». ووصف الجنرال الأميركي سورية والمنطقة بأنها أصبحت «مزدحمة للغاية»، مشيراً إلى «وقائع غير آمنة أو غير احترافية ضمت طائرات روسية» من دون ذكر توضيحات.

أكثر من مليوني فلسطيني في غزة يعيشون حالة مأسوية

أعلنت وزارة الإعلام الفلسطينية في قطاع غزة، أن «أكثر من مليوني مواطن فلسطيني، بينهم ١،٤ مليون لاجئ، يعيشون حالة مأسوية، نتيجة استمرار الحصار الإسرائيلي المفروض للعام الـ١٢ على التوالي».

وقال رئيس المكتب الإعلامي الحكومي (تابع للوزارة)، سلامة معروف، خلال مؤتمر صحافي عقده بالتعاون مع وزارة الخارجية الفلسطينية، إن «هذا الحصار خلّف آثاراً مخيفة على كافة مناحي الحياة المعيشية». وأضاف أن «الأوضاع الإنسانية في غزة ازدادت سوءاً بعد الإجراءات العقابية الأخيرة التي اتخذها الرئيس محمود عباس، والمتمثلة في قطع رواتب الموظفين وإحالة الكثيرين منهم للتقاعد، ووقف صرف النفقات التشغيلية على القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم وقطاع الكهرباء والبلديات».

وأشار معروف، إلى أن نحو ٥٦،٦ في المئة من سكان قطاع غزة، يعانون من انعدام الأمن الغذائي، فيما يعيش نحو ٨٠ في المئة من السكان تحت خط الفقر. وأضاف أن «ما يقارب من نصف سكان القطاع يتلقون مساعدات غذائية شهرية من الحكومة أو وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)»، مستنكراً «تأخر صرف المخصصات المالية التي تصرفها وزارة الشؤون الاجتماعية للمواطنين الفقراء، وتقدّر بقيمة ٩ مليون دولار شهرياً»، ولافتاً إلى أن «٧٢ ألف أسرة تستفيد من ذلك البرنامج».

تحطم سابع مروحية روسية في سورية لـ«خلل فني»

مع إعلان سقوط مروحية من نوع «كا-٥٢».ارتفعت الحصيلة الرسمية للخسائر الروسية في مجال المروحيات في سورية إلى ٧ منذ بدء العملية العسكرية في ٣٠ أيلول ٢٠١٥.

وفيما أعلنت وزارة الدفاع الروسية أن خللاً فنياً سبب سقوط الطائرة وتحطمها ومقتل طيارين كانا يقودانها، ذكرت صحيفة كوموميرسانت الروسية نقلاً عن مصادر أن «الطائرة أسقطت بواسطة صواريخ محمولة على الكتف من قبل متشددين إسلاميين أثناء قيامها بطلعة جوية في شرق سورية».

وهذه هي الخسارة الأولى لروسيا من مروحيات «كا- ٥٢» في أثناء العمليات في سورية، وصممت المروحية لتنفيذ مهمات قتالية متعددة الأغراض بغض النظر عن الأحوال الجوية، وهي نموذج محدث من مروحية كا-٥٠ «القرش الأسود»، وتستطيع العمل ليلاً وتستخدم ضد المدرعات والدبابات، إضافة إلى الأهداف الجوية والاستطلاع ودعم القوات البرية.

لندن تتهم دمشق بـ«برنامج كيماوي سري»

عاد الجدل حول استخدام الأسلحة الكيماوية في سورية إلى واجهة الأحداث، بعد نحو شهر من هجوم «دوما الكيماوي»، الذي تبعته ضربات نفذتها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على مواقع للنظام السوري. إذ اتهمت لندن دمشق بمواصلة إنتاج الأسلحة الكيماوية «سراً»، فيما لوحت باريس بـ«ضربات جديد في حال استخدام الكيماوي».

وقبل ساعات من عقد مجلس الأمن جلسة مغلقة شهرية لمناقشة ملف الأسلحة الكيماوية السورية، أشار نائب مندوب بريطانيا الدائم لدى الأمم المتحدة جوناثان آلين، في تصريحات صحافية إلى أن السلطات السورية لم تقدم حتى الآن المعلومات الكاملة حول أنشطتها في هذا المجال «مبررة ذلك في كل مرة بذرائع لا تحصى». وأضاف: «إذا لم يستخدموا حقاً الأسلحة الكيماوية، وإذا كانت روسيا صادقة عندما تزعم أنهم لا يقومون بذلك، فلماذا لم يستكملوا حتى الآن صياغة استمارتهم الأساسية (الضرورية للانضمام إلى منظمة حظر الأسلحة الكيماوية) ولم يجيبوا عن الأسئلة التي طرحت عليهم لاحقاً؟».

تنديد دولي بـ«تشريد» الآلاف من مخيم اليرموك

أعلنت الأمم المتحدة أن العمليات العسكرية في مخيم اليرموك الواقع في جنوب العاصمة السورية دمشق، أسفرت حتى الآن عن تشريد نحو سبعة آلاف شخص، فيما تتواصل الاشتباكات بين قوات النظام السوري وتنظيم «داعش» الإرهابي في المخيم والمناطق المتاخمة له، بالتزامن مع استمرار إجلاء فصائل معارضة في جنوب دمشق إلى شمال سورية.

وأكد بيان للناطق باسم الأمين العام للأمم المتحدة، ستيفان دوغريك، وزعه على الصحافيين في مقر المنظمة في نيويورك، أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) «أبلغنا أن العمليات العسكرية في مخيم اليرموك تكشف عن نزوح ٧ آلاف شخص، ٧٠ في المئة منهم من اللاجئين الفلسطينيين». وأشار دوغريك إلى أن اللاجئين نزحوا إلى بلدات يلدا وببيلا وبيت سحم، الخاضعة لسيطرة «الجيش السوري الحر» في ريف دمشق. وندد بالأعمال «العدائية» جنوب دمشق، التي أسفرت عن مقتل وإصابة مدنيين، فضلاً عن تشريد العديد منهم، وتدمير البنى التحتية.

انهيار الريال الإيراني يطيح رئيس المصرف المركزي

ذكرت وسائل إعلام إيرانية أن رئيس المصرف المركزي الإيراني، ولي الله سيف، قدم استقالته، وذلك بعد أيام من تسجيل ثاني انهيار للعملة بغضون أسابيع، حيث بلغ سعر صرف الريال الإيراني ٦٣ ألفاً مقابل الدولار الأميركي الواحد.

وأفادت وكالة «تسنيم» الإيرانية بأن رئيس المركزي قدم، استقالته للرئيس حسن روحاني، وأن الأخير وافق على الاستقالة وينظر في تعيين بديل له في هذا المنصب.

من جهته، قال الصحافي الإصلاحي البارز، المقرب من رئاسة الحكومة الإيرانية، بهمن أحمدي أمويي، في تغريدة عبر موقع «تويتر»، إن «روحاني وافق على استقالة سيف، ويبحث تعيين رئيس جديد للمصرف المركزي الإيراني».

وكان سيف قد عزا انهيار العملة إلى أسباب سياسية وضغوط خارجية، وتعهد الشهر الماضي أمام البرلمان بأن لا تشهد العملة الإيرانية انهياراً مرة أخرى، لكن أسعار الصرف سجلت رقماً قياسياً جديداً ومرشحاً للتصاعد.

«قرصنة» إسرائيلية لرواتب الأسرى والشهداء

نددت هيئة شؤون الأسرى والمحررين في فلسطين وفصائل فلسطينية بمصادقة الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي بالقراءة الأولى على قانون حسم ما يعادل رواتب الأسرى والشهداء والجرحى من عائدات الضرائب الخاصة بالسلطة الفلسطينية، ووصفتها بـ«القرصنة».

وقال رئيس الهيئة عيسى قراقع إن «الشعب الفلسطيني وقيادته لن يخضعا لهذه القرصنة والابتزاز المالي، وسنواصل دعم الأسرى والشهداء والجرحى وعائلاتهم كضحايا لجرائم الاحتلال الإسرائيلي المنظمة». وأوضح قراقع في تصريح صحافي، أن «الحرية والكرامة أهم من المال، رافضين المساعي الإسرائيلية التي تستهدف تجريد الأسرى من مركزهم القانوني والشرعي والتعاطي معهم كإرهابيين ومجرمين مجردين من أي حقوق». ووصف إسرائيل بأنها «دولة الإرهاب المنظمة في المنطقة وأسرانا أسرى حرية ونضال شرعي للخلاص من الاحتلال الإسرائيلي».

أردوغان يدعو إلى التحقق من «الادعاءات بالإبادة الأرمنية»

دعا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الجهات التي تتحدث عن تعرض الأرمن لإبادة جماعية على يد الأتراك عام ١٩١٥، إلى فتح صفحات الأرشيف والاطلاع على حقائق الأحداث التي دارت في تلك الحقبة الزمنية.

وقال اردوغان في كلمة ألقاها خلال مشاركته في حفل انتهاء ترميم ٢٥٠ وقفاً أثرياً، في ٧ ولايات مختلفة بتركيا «إن كنتم واثقين من ادعاءاتكم، فتعالوا لنقلّب صفحات الأرشيف، نحن مستعدون لذلك، فهل أنتم مستعدون؟».

من جهة ثانية، وفي تعليقه على اقتراح بعض الشخصيات الفرنسية بينهم الرئيس الأسبق نيكولا ساركوزي، حذف بعض الآيات من القرآن الكريم، قال أردوغان: «بالنسبة إلينا، هذا الاقتراح يعكس جهل هؤلاء، فلا يوجد فرق بينكم وبين تنظيم داعش الإرهابي». وأضاف: «كما نعارض حرق المساجد في الدول الغربية، كذلك نقف في وجه الذين يعبثون بالكنائس في سوريا والعراق».

ترامب لدول الخليج: ادفعوا.. فلولانا لما أصبحتم أغنياء!

دعا الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، يوم الثلاثاء، الدول الخليجية إلى نشر قواتها في سوريا، ودفع المزيد من الأموال لطرد «الإرهابيين» منها. جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقده ترامب من نظيره الفرنسي، إيمانويل ماكرون، عقب إجراء محادثات بينهما في واشنطن.

وقال ترامب إن «الدول الخليجية لم تكن غنية لولا حماية الولايات المتحدة، ولا يمكن لنا أن نستمر في دفع التكلفة المرتفعة لتواجدنا العسكري في المنطقة، فقد دفعنا أكثر من سبعة تريليونات دولار، ولم نحصل على أي مقابل».

وأضاف أن «الدول الغنية جداً في المنطقة ستدفع المزيد من الأموال في سوريا، ولن نستمر في الدفع، وأريد أن يعود جنودنا إلى الوطن»، داعيًا الدول الخليجية إلى نشر قواتها في سوريا.

ومضى قائلاً إن بلاده وفرنسا وبريطانيا وجهوا ضربات جوية لأهداف الأسلحة الكيميائية التابعة للنظام السوري، «وهذا رادع قوي لاستخدام هذه الأسلحة».

وقال الرئيسان الفرنسي والأمريكي إنهما يتفقان حول الملف السوري، وكذلك بشأن نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.

وجدد ترامب حديثه عن أن الاتفاق النووي مع إيران عام ٢٠١٥، «كان سيئاً، ووجب عدم التوقيع عليه أساساً»، محملاً المسؤولية للإدارة الأمريكية السابقة (برئاسة باراك أوباما) والكونغرس.

وبخصوص التواجد الإيراني في سوريا، قال ترامب: «لا نريد أن نعطي إيران فرصة الوصول إلى البحر المتوسط، وسنعيد القوات قريباً (إلى الولايات المتحدة)، وقمنا بعمل كبير ضد (تنظيم) داعش في سوريا والعراق». فيما قال الرئيس الفرنسي إنه «لا يمكن تمزيق الاتفاق النووي الإيراني دون إيجاد إطار بديل أوسع من الاتفاق الحالي».

وخاطب ماكرون نظيره الأمريكي بالقول: «أنت تعتقد أن الاتفاق مع إيران كان صفقة سيئة، وأنا أقول إنه غير مثالي، لكنه سيمكننا إلى سنة ٢٠٢٥ من عدم السماح لإيران بالقيام بأنشطة نووية، وكذلك وضع حدّ للأنشطة (الصاروخية) الباليستية، وإيجاد الظروف اللازمة لابتكار حلول سياسية لتقييد نشاط إيران في المنطقة».

ومضى قائلاً: «سنواصل عملنا حتى نهزم الإرهاب، وقد قررنا زيادة مساهمتنا في القتال ضد داعش في سوريا».■

ترامب يمعن في احتقار العرب

بقلم: حمزة منصور

لا يكاد يمرّ يوم دون أن نقرأ تصريحات وتغريدات للرئيس الأمريكي دونالد ترامب تعبّر عن احتقاره للعرب، ومصادرته لحقوقهم وكرامتهم، مستغلاً ما آلت اليه أوضاعهم من فرقة وتنازع وفساد واندلاق على كبار موظفي البيت الأبيض لنيل بركاتهم في منصب يتطلعون إليه، أو الاستقواء على أشقائهم، ففي حديث له في ميتشغان يخاطب ترامب العرب قائلاً: سنجعلكم تنفقون وتنفقون، زاعماً أنّ بلاده أنفقت سبعة ترليونات دولار في الشرق الأوسط هدراً ولم تجن منها شيئاً. إنّ حالة الوهن والغثائيّة التي وصلت اليها الامّة جرّاء سياسات خرقاء لأنظمة حكم لا تملك تفويضاً من شعوبها بحكمها أفقدتها أدنى مقوّمات الصمود، فقوّتها وسلاحها وتنمّرها لا تظهر إلا في استعراضات عسكرية في ذكرى الاستقلال – الذي نسميه استقلالاً تجوزاً – لتخويف شعوبها، ووأد نزوعها لتحقيق إصلاح يعيد السلطة للشعب، ويجعله مصدر السلطات، وفيما عدا ذلك فيصدق عليها قول الشاعر (أسد عليّ وفي الحروب نعامة). هذا الواقع المريض والمرير هو الذي يحمل الرئيس الأمريكي على التنمّر الذي لا نشهده إلا في مواجهة العرب ، فقد رأينا كيف تراجع ترامب عن تهديدات كوريا الشماليّة حين هدّدت بردّ الصاع صاعين. وسنشهد مثله أيضاً إزاء تهديدات إيران التي تردّ على التهديد بمثله أو أشد، وأمّا حين يكون الحديث مع العرب أو عن العرب فهو الازدراء والاحتقار، وحسبنا منه قوله (إنّ بعض الدول في الشرق الأوسط لن تصمد أسبوعاً دون الحماية الأمريكيّة).

وانطلاقاً من هذه القناعة لدى ساكن البيت الأبيض فإنّه لا يرى في العرب إلا مصدراً لتمويل سياساته ومغامراته، فهو يسوق جنودهم، ويستنزف ثرواتهم بأتاوات أو صفقات سلاح لا يستخدم إلا في قمع الشعوب وتهديد الأشقاء، وحسبنا دليلاً على ذلك ما جاء على لسان ترامب في مؤتمر صحفي عقده مؤخراً مع الرئيس الفرنسي ماكرون حيث قال: أريد من هذه الدول ضخّ الأموال والجنود لدعم الجهود الأميركيّة في سوريّة، فإلى متى يبقى العرب يصمتون صمت أصحاب القبور على إذلالهم، وامتهان كرامتهم، واستنزاف ثرواتهم، وسوق جنودهم لخدمة دول تقدّم كلّ يوم ألف دليل ودليل على عدائها للعرب وإمعانها في سلب حقوقهم ؟■

تحالف المعارضة التركية من أجل محاولة السيطرة على البرلمان

نشرت قناة «سي إن إن تورك» التركية ليلة الأربعاء الماضية؛ خبراً عاجلاً مفاده أن أربعة أحزاب سياسية توصلت إلى اتفاق لتشكيل تحالف في الانتخابات البرلمانية، وهي: حزب الشعب الجمهوري، وحزب السعادة، والحزب الصالح، والحزب الديمقراطي. ويقال إن التحالف الانتخابي الجديد سيتم الإعلان عنه بشكل رسمي يوم الخميس.

هناك تحالف انتخابي آخر سبق أن شكله حزب العدالة والتنمية برئاسة رجب طيب أردوغان، وحزب الحركة القومية برئاسة دولت بهشتلي، باسم «تحالف الجمهور». ومن المتوقع أن يطلق على التحالف الجديد «تحالف المبادئ»، كما سبق أن أعلنه رئيس حزب الشعب الجمهوري كمال كيليتشدار أوغلو. وتم تشكيل كلا التحالفين من أجل الانتخابات المبكرة المزمع إجراؤها في ٢٤ حزيران المقبل، إلا أن هناك فرقاً بين التحالفين، وهو أن «تحالف الجمهور» سيخوض الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، ويدعم ترشيح أردوغان لرئاسة الجمهورية، فيما يهدف التحالف الجديد إلى خوض الانتخابات البرلمانية فقط، ليدعم كل حزب مرشحه في الانتخابات الرئاسية.

«تحالف الجمهور» تشكل منذ فترة بعد استشعار رئيس حزب الحركة القومية بضرورة الحفاظ على أمن البلاد واستقرارها، في ظل التطورات الساخنة التي تحدث في المنطقة، والتحديات الإقليمية الكبيرة التي تهدد حاضر تركيا ومستقبلها. ووضعت أولى لبناته بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي قام بها ضباط موالون للكيان الموازي، التنظيم السري لجماعة غولن، في ١٥ تموز ٢٠١٦، وأدّى هذا التحالف إلى تغيير النظام في تركيا من البرلماني إلى الرئاسي. وما يجمع الحزبين هو تقارب وجهات النظر في السياسة الخارجية المتعلقة بالملفات الإقليمية، كالملف السوري والملف العراقي، كما يتفقان في ضرورة مكافحة التنظيمات الإرهابية، كتنظيم الكيان الموازي وحزب العمال الكردستاني، والتصدي لمحاولات التدخلات والمؤامرات الخارجية. وبالتالي، يمكن وصف «تحالف الجمهور» بـ«الاستراتيجي» بدلاً من «الانتخابي».

أما التحالف الجديد فالهدف الأول، إن لم يكن الوحيد، هو إسقاط أردوغان بأي طريق وثمن. وتختلف التوجهات السياسية التي يتبناها حزب الشعب الجمهوري «اليساري»، وحزب السعادة «الإسلامي»، والحزب الصالح «القومي»، والحزب الديمقراطي «اليميني»، إلا أن هناك قضايا وآراء تجمعها، كرفض التدخل العسكري في سوريا لمكافحة حزب العمال الكردستاني، والقول بأن الحل في بلاد الشام يمر عبر دعم بشار الأسد.

بقلم: إسماعيل ياشا

حزب العدالة والتنمية حصل على ٤٩,٥ في المئة من أصوات الناخبين في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ١ تشرين الثاني ٢٠١٥، فيما حصل حزب الحركة القومية على ١١,٩ في المئة، ما يعني أن «تحالف الجمهور» حصل على ٦١,٤ في المئة من الأصوات. أما الأحزاب الأربعة التي من المتوقع أن تشكل تحالفاً انتخابياً، فحصل حزب الشعب الجمهوري في تلك الانتخابات على ٢٥,٣ في المئة، فيما حصل حزب السعادة ٠,٧ في المئة، والحزب الديمقراطي ٠,١ في المئة، ما يعني أن نسبة الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب الثلاثة مجتمعة هي ٢٦,١ في المئة، وهي تقريباً ذات النسبة التي حصل عليها حزب الشعب الجمهوري وحده.

الحزب الصالح الذي أسسته البرلمانية السابقة مرال آكشنير؛ لم يخض حتى الآن أي انتخابات، وبالتالي ليس هناك ما يشير إلى شعبيته، غير استطلاعات الرأي. وتعطيه بعض الاستطلاعات حوالي ١٠ في المئة، فيما تشير أخرى إلى أن شعبية حزب آكشنير أقل من ذلك بكثير. ولو افترضنا أن شعبية الحزب الصالح تبلغ ١٠ في المئة، لا يعني ذلك أنه سيضيف إلى أصوات التحالف ١٠ في المئة، لأن جزءاً من تلك الأصوات جاءت إليه من الناخبين الذين صوّتوا في الانتخابات البرلمانية الأخيرة لحزب الشعب الجمهوري.

التحالف الجديد، بعد أن يئس من هزيمة أردوغان في الانتخابات الرئاسية، يسعى الآن إلى الحصول على الأغلبية في البرلمان التركي الذي تم رفع عدد مقاعده من ٥٥٠ مقعد إلى ٦٠٠ مقعد ضمن التعديلات الدستورية الأخيرة. إلا أن هذه المهمة لن تكون سهلة، في ظل الأرقام السابقة التي حتى لو تغيرت خلال حوالي ثلاث سنوات، لا يمكن أن تتغير بشكل راديكالي يقلب المشهد السياسي رأساً على عقب.■

انتخابات تركيا.. تحالف الأضداد لمواجهة أردوغان

قالت وسائل إعلام تركية إن حزب الشعب الجمهوري (حزب المعارضة الرئيسي في تركيا) شكل تحالفاً مع ثلاثة أحزاب أخرى ذات توجهات سياسية مختلفة لخوض الانتخابات المبكرة المقرر إجراؤها يوم ٢٤ حزيران المقبل.

ووفقاً للأنباء الواردة، فقد توصل حزب الشعب الجمهوري إلى اتفاق مع حزب «الخير» المنشق عن حزب الحركة القومية، وحزب السعادة صاحب التوجه الإسلامي، والحزب الديمقراطي.

ويفترض أن توقع الأحزاب الأربعة اتفاق التحالف يوم الخميس. ويساعد هذا الاتفاق الأحزاب الصغيرة في التحالف على تجاوز القاعدة التي تلزمها بالحصول على ١٠٪ على الأقل من مجموع أصوات الناخبين حتى يسمح لها بالتمثيل البرلماني.

وتنتهي يوم ٦ أيار الجاري مهلة محددة لإخطار اللجنة العليا للانتخابات بتشكيل أي تحالفات انتخابية. وقد شكل حزب العدالة والتنمية الحاكم بقيادة رئيس الدولة رجب طيب أردوغان تحالفاً مع حزب الحركة القومية.

وتنظم تركيا انتخابات برلمانية ورئاسية مبكرة يوم ٢٤ حزيران المقبل تتحول بها رسمياً من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي.

ويبدو أردوغان صاحب حظوظ وفيرة للبقاء في الرئاسة، ولم تقدم القوى الأخرى حتى الآن مرشحين لمنافسته، عدا حزب «الخير» الذي أعلن ترشيح رئيسته ميرال أكشنار لهذا المنصب.

وقد وافقت اللجنة العليا للانتخابات في تركيا، على طلبات أربعة مرشحين لخوض الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها، ورفضت طلبات ثلاثة أشخاص.

وأعلنت اللجنة في بيان، قرارها بشأن طلبات الترشح التي تقدم بها كل من رؤساء أحزاب: «الوطن» دوغو بارينجاك، و«إيي» مرال أكشنار، و«السعادة» تمل قره ملا أوغلو، و«العدالة» فجدت أوز.

تجدر الإشارة إلى أن القانون الانتخابي في تركيا يشترط على الأحزاب السياسية أن تكون أسست فروعاً لها في نصف الولايات التركية على الأقل (٨١ ولاية)، وعقدت مؤتمرها التأسيسي قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ الانتخابات، أو وجود كتلة برلمانية لها مؤلفة من عشرين نائباً، من أجل خوض الانتخابات.■

انسحاب أمريكا من العراق.. ووهم انتهاء داعش

أعلنت واشنطن «انتهاء العمليات الأساسية في العراق»، وقام القادة العسكريون الأمريكيون يوم الاثنين بنقل المناطق التي يسيطرون عليها إلى القوات العراقية. هذا لا يعني أن جميع القوات ستعود إلى الولايات المتحدة، إذ عندما سئل وزير الدفاع الأمريكي جيم ماتيس يوم الاثنين عن حجم القوات، قال إن عدد القوات يتم تعديله للتأكد من أن القوة «مناسبة لمهمتها الحالية»، وستتحول هذه المهمة «من دعم وتمكين العمليات القتالية إلى تدريب وتطوير قدرات أمنية عراقية ذات اكتفاء ذاتي»، حسب بيان التحالف.

ويعني هذا التحرك أن القوات التي تم نشرها مؤخراً في المنطقة، مثل مقر الفرقة الجبلية العاشر الذي وصل في آذار، ستستمر في مهمة «التدريب وتقديم المشورة والمساعدة». الخلاصة أن البنتاغون سينهي العمليات القتالية الرئيسية ضد الدولة الإسلامية في البلاد، لكنه يسعى للحفاظ على وجود طويل الأمد هناك لمنع تنظيم الدولة من إعادة التجمع.

يبقى أن هذا القرار واجه انتقادات متعددة الأسباب. أبرزها أن داعش لم ينته، وأن هذا الإعلان يبدو استعراضياً أكثر من أي شيء آخر. في الأسابيع الأخيرة فقط، نقل موقع اعلامي: «جدد مقاتلو تنظيم الدولة البيعة لزعيم التنظيم أبي بكر البغدادي، فيما يعتقد أنه أول تعهد علني بالولاء له منذ انهارت ما تسمى بـ«دولة الخلافة» في سوريا والعراق العام الماضي. وقال مقاتلو التنظيم في بيان نشروه على (حسابات) للتواصل الاجتماعي تابعة للتنظيم: إغاظة للكفار وإرهاباً لهم، نجدد بيعتنا لأمير المؤمنين وخليفة المسلمين الشيخ المجاهد أبي بكر البغدادي الحسيني القرشي حفظه الله».

وقد أدى انفجار بعبوة ناسفة شمال العراق منذ أسبوعين «لمقتل ١٦ شخصاً على الأقل؛ كانوا يشاركون في تشييع مقاتلين عراقيين مناهضين لتنظيم «الدولة الإسلامية»، وفق ما أفاد مسؤول محلي في شمال العراق».

بقلم: طارق الكحلاوي

المسألة تتجاوز داعش إلى طيف «جهادي» واسع لا يزال بصدد التأقلم. ومثلما أشار المحلل الإسرائيلي زفي مازل في «الجيروزاليم بوست» منذ أيام قليلة: هل هي حقاً نهاية داعش؟». يضيف مازل: «ربما لا تكون نهاية حلم استعادة الخلافة، بل مجرد نكسة أخرى لتطبيق المخطط الكبير. وأفادت مصادر عربية في كانون الأول بأن فتح الشام (المعروفة سابقاً باسم «النصرة»)، وهي فرع لـ«القاعدة» في سوريا، متحصنة في منطقة إدلب المتاخمة للمنطقة العلوية، تحاول أن تتحد مع أحرار الشام، وهو تنظيم إسلامي مدعوم بالمال السعودي. وستكون النتيجة «منظمة سورية إسلامية» ترحب بجماعات جهادية أخرى تحاول اختراق منطقة الأسد العلوية، وهو مشروع طموح بالنظر إلى الدعم الروسي للزعيم السوري. بعبارة أخرى، مع اختفاء «الدولة الإسلامية» ككيان جغرافي، ستتم إقامة تحالفات جديدة للحفاظ على الكفاح من أجل نظام إسلامي، من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل التي قد تكون مفاجئة».

العسكري الأمريكي المتقاعد أنتوني كوردسمان، وهو كبير الباحثين في «مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية» في واشنطن، قال إن الإدارة الحالية بصدد «اتخاذ جميع الخطوات الخاطئة في سوريا والعراق ومكافحة الإرهاب». وأشار في ورقة نشرها بداية شهر نيسان إلى أن «الرئيس اتخذ القرار الصحيح في تأخير الانسحاب من سوريا، لكنه يحتاج إلى الذهاب إلى أبعد من ذلك. هناك حرص للحد من دور الولايات المتحدة في سوريا. ليس لدى الولايات المتحدة سبب لتقديم المعونة للأسد في إعادة بناء سلطته في سوريا، ولا يوجد سبب لعدم وضع العبء الكامل على تمويل نظام الأسد على إيران وروسيا. يمكن أن يكون هذا النوع من الضغط جزءاً أساسياً في تشكيل نوع من الاستراتيجية الأمريكية للتعامل مع الأجزاء الكبيرة من سوريا، التي أصبحت الآن تحت سيطرة دكتاتور فاشل».

لكنه يضيف في ما يخص التعاون الأمريكي العراقي في العراق: «إنهم سيقللون من التكاليف المستقبلية في العملية من خلال بناء القوات الشريكة العراقية التي يمكنها تحطيم وتفكيك ودحر داعش في نهاية المطاف... هذه الأموال تذهب إلى توفير قدرات إضافية لتأمين التضاريس الرئيسية للمقاطعات الخمس المحررة وشعوبها والحدود الغربية مع سوريا والبنية التحتية الحيوية. وسوف يدعمون خمس كتائب لحرس الحدود، وعشرين وحدة استجابة للطوارئ في المحافظات، وست كتائب لشرطة الطاقة». بالإضافة إلى ذلك، قد تتطلب التحديات المالية مساعدة من التحالف في ما يتعلق بالاستمرارية والدعم المالي؛ لضمان سلامة قوات الأمن العراقية وقدرتها على الحفاظ على القدرات التشغيلية».

هذه المنهجية التي تقوم على التعويل على قوات طائفية أساساً (الحشد الشعبي) تعني المراهنة الأمريكية على الانقسام والتناحر الطائفي للسيطرة على الوضع في الأنبار، وهي استراتيجية قديمة أثبتت فشلها، وتكرارها الآن لن يغير في الأمر شيئاً، بل ستوفر الأرضية لعودة داعش، إذ الأخيرة تغذت وستتغذى دائماً كمشروع سياسي ومسلح من الطائفية، والدولة السلفية الجهادية كحل وحيد لتجنب السيطرة الطائفية الشيعية.■

ما بعد الحراك الإسلامي.. جدليّة النظرية والواقع

بقلم: نبيل البكيري

شكّلت جدلية «المابعديات» إحدى أهم مراحل وظواهر الجدل العلمي والثقافي طوال العقود الثلاثة الماضية وحتى اللحظة؛ فمن «ما بعد الاستعمار» إلى «ما بعد الحداثة»، و«ما بعد الصهيونية» و«ما بعد الإسلام السياسي»، كلها مقاربات مسكونة بتفاعلات اللحظة المعاشة فحسب دون النظر إلى تداعياتها من منظور علمي شامل.

وقد جاءت مرحلة أسموها «ما بعد الإسلام السياسي»، ودخلت مرحلة اختبار حقيقي حين قاربت هذه النظرية تخوم هذه الظاهرة الهوياتية الاجتماعية المعقدة.

مثّل كتاب «فشل الإسلام السياسي» للباحث الفرنسي أوليفيه روا أول مظاهر الاستعجال العلمي في الحديث عن ظاهرة معقدة بشيء من الاستعجال والتسطيح، الذي حوّل العمل البحثي الأكاديمي الرصين إلى ما يشبه عملاً صحفياً لا هدف له سوى استباق الأحداث بصنع الحدث وعنونته بالمانشيت العريض، بغض النظر عن جدّية المصدر وصوابية الخبر.

ثم جاء بعده مباشرة الباحث الفرنسي أيضاً جيل كيبل بكتاب عنوانه «انتشار وانحسار الإسلام السياسي»، وكلا الباحثيْن اعتمد قراءة سريعة ومستعجلة لتداعيات الانتخابات الجزائرية مطلع التسعينات، حين فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتم الانقلاب على نتائج تلك الانتخابات في جولتها الأولى، وإعلان حالة الطوارئ وتفجر حرب أهلية طاحنة (العشرية الحمراء).

وفي المقابل؛ كان هناك صاحب الأطروحة التفسيرية المغايرة تماماً والمعارضة لأطروحة «ما بعد الإسلام السياسي»، وهو الفرنسي فرانسوا بورغا الذي كان له موقف مناهض لهذه الأطروحة، طارحاً بديلاً تفسيرياً أقرب إلى الواقع بحديثه عن أن الإسلام السياسي ليس مرحلة، بل هوية مجتمعية، فضلاً عن كونه صوتاً معارضاً للاستعمار؛ وقد عبّر عن مقولته هذه من خلال كتابه الأشهر «الإسلام السياسي: صوت الجنوب».

ولم يقف بورغا هنا في رده على تهافت أطروحة «ما بعد الإسلام السياسي»، كمدخل للتعاطي مع الظاهرة الإسلامية أو ما يسمونه «الإسلام السياسي»؛ فقد ذهب إلى تحديد ثلاثة عوامل رئيسية مصاحبة ومساعدة في استمرار ظاهرة الإسلام السياسي.

أولها: أن استمرار الظروف الاجتماعية والاقتصادية الراهنة في العالم العربي والإسلامي كفيل باستمرار وجود تيار الإسلام السياسي. وثانيها: قدرة الإسلاميين على إنتاج خطاب داخلي بشأن الحداثة لتعبئة جمهورهم وأنصارهم. وثالثها: وجود أنظمة تبرز خطر التهديد الإسلامي وتتلاعب به.

وفي نفس السياق؛ كان هناك الباحث الفرنسي الشهير آلان روسيون الذي رفض هو الآخر أطروحة «ما بعد الإسلام السياسي»، لكنه لم يفعل كما فعل بورغا بطرح رؤية تفسيرية للقضية من وجهة نظر لا تختزل الظاهرة في إطار نظري شامل، وتقيم على أساسه رؤيتها التفسيرية المطلقة للظاهرة، تكون غير قابلة للنقاش والبحث والاختبار؛ وهو ما ترك مثل هذه الرؤية في حالة من اللايقين العلمي والمنهجي.

وتبقى رؤية روسيون في رفضه أن تفسر مقولة «ما بعد الإسلاموية» جميع الظواهر الدينية والسياسية الحالية في العالم الإسلامي، وأن يكون من شأن عموميتها أن تخفي ما يمتاز به مسار المجتمعات الإسلامية من تعقيد وتركيب؛ هذه الرؤية إذن تبقى الأقرب لخصوصيات المجتمعات وخلفيات الباحث المنهجية والثقافية وزوايا انطلاقه في فهم وتفسير الظاهرة.

ومن هذا المنطلق أيضاً؛ كانت رؤية الباحث المصري الراحل حسام تمام، الذي دعاه (عام ٢٠٠٧) مركز دراسات الشرق الأوسط في الجامعة الأميركية (بالقاهرة) للتعقيب على ورقة عمل قدمها روسيون ذاته وكان عنوانها: «في انتظار ما بعد الإسلاموية»؛ فكانت ورقة التعقيب من قبل تمام بعنوان: «في انتظار الغائب الذي لا يجيء: نماذج تتحدى فرضية ما بعد الإسلام السياسي».

ومن خلال هذه الورقة؛ رأى حسام تمام أنه يجب عدم القطع والتسليم بمثل هذه المقولات المطلقة كانتهاء الإسلام السياسي، وأن يتأسس منظور مختلف ينبع من خصوصية الباحث العربي المسلم في رؤيته للظاهرة الإسلامية، ويمكن أن يكتشف من خلاله اختلاف مناهج النظر وموقع السياسة في مشروع الحركة الإسلامية.

ولا يغفل – في هذا السياق – المقاربة التي سبق أن طرحها عام ١٩٩٦ الباحث الأميركي ذو الأصل الإيراني آصف بيات، في مقال شهير له بعنوان: «قدوم مجتمعات ما بعد الإسلام السياسي»، وطوّرها لاحقاً إلى كتاب صدر عام ٢٠٠٧ بعنوان: «جعل الإسلام ديمقراطياً: الحركات الاجتماعية وخطاب ما بعد الأسلمة».

وقد اقتصر على مقاربة الحالة الإيرانية وتحولاتها من الإسلام السياسي الشيعي إلى ما بعد الإسلامية، وكانت مقاربة مشدودة لحركة المجتمع الاحتجاجي الرافض لحكم نظام الولي الفقيه، التي توّجت لاحقاً بما عرف بـ«الثورة الخضراء» عام ٢٠٠٩.

ومع ذلك؛ فإن حالة «ما بعد الإسلام السياسي» ليست معادية للإسلام أو غير إسلامية ولا حتى علمانية، ولكنها تمثل مسعى لدمج التدين بالحقوق، والإيمان بالحرية، والإسلام بالتحرر.

أي أنها بحسب بيات نفسه محاولة لقلب مبادئ «الإسلام السياسي» الأساسية رأساً على عقب، وذلك عبر التركيز على الحقوق بدلاً من الواجبات، والتعددية بدلاً من السلطة الفردية، والتاريخية بدلاً من النصوص الثابتة، والمستقبل بدلاً من الماضي.

إنها تريد عقد مزاوجة للإسلام مع حق الفرد في الاختيار والحرية، ومع الديمقراطية والحداثة (وهو أمر تركز عليه حالة «ما بعد الإسلام السياسي»)، لتحقيق بعض ما وصفه البعض بـ«الحداثة البديلة».

ومثل هذه المقاربة التي ربما تعجل الكثير في وضعها كإطار نظري ومدخل تعريفي مفتوح لكل تفسيرات ظاهرة «الإسلام السياسي»؛ تبقى مقاربات مستعجلة في إطلاق الأحكام على ظاهرة قبالة للتحول والتبدل، وتسيطر عليها خاصية الثبات أكثر من خاصية الدينامية الاجتماعية، التي تسم المجتمعات وطبيعة تحولاتها وتفاعلاتها السياسية والاجتماعية المعقدة.

في المقابل؛ لا يخفى على المراقب بروز شريحة نخبوية شابة في قلب الحركة الإسلامية، ولكي نكون أكثر دقة نقول إنها قادمة من قلب حركة الإسلام السياسي وفاعل إعلامي وثقافي كبير فيه، وكانت جزءاً لا يتجزأ من شرارة ثورات الربيع العربي.

وبلورت جزءاً من شعارات هذه الثورات، مثل شعارات: العدالة والحرية والكرامة والمواطنة المتساوية. وقد وجد جل شباب هذه الشريحة أنفسهم وجها لوجه مع مقارعة الأنظمة الاستبدادية التي لا تناسب توجههم ومزاجهم وسقف طموحاته المرتفع. وهذه الشريحة النخبوية الشابة ليست معزولة عن ظهير فكري تنظيري عالي المستوى في قلب الحركة الإسلامية، وممن ينظر في هذه المرحلة لضرورة الفصل أو التمييز بين السياسي والدعوي، وضرورة مغادرة حالة التيه التي وجدت الحركة الإسلامية نفسها داخلها بسبب الاشتباك السياسي والدعوي القائم على فكرة دولة الشريعة والحاكمية، إلى دولة الحقوق والحريات المدنية. لكن هل تعني مقاربة الفصل أو التمييز بين السياسي والدعوي –في ما تعنيه– أننا أمام مرحلة «ما بعد الإسلام السياسي» بكل تجلياتها، وانحسار الحالة الإسلامية الدعوية والسياسية في إطار حزب سياسي كغيره من الأحزاب البرامجية، على غرار الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا؟

هذا السؤال أيضاً بحاجة إلى مقاربة أكثر دقة لتفكيك زاوية الإشكال القائم في المجتمعات العربية والإسلامية، وذلك باعتبار أن الإسلام بقدر كونه دين شعائر تعبدية هو أيضاً مادة ثورية تحريضية نقيضة للظلم والاستبداد والاستكانة، ما يجعله مادة ووقوداً لكل الحركات الثورية الاحتجاجية في مجتمعات الاستبداد السياسي التي فشلت فيها محاولات الانتقال السياسي والديمقراطي، كمجتمعات بلدان الربيع العربي التي أجهِضت ثوراتها المنادية بالدولة المدنية الديمقراطية.■

أردوغان: مستقبل البشرية ستحدّده القضية الفلسطينيّة

هاجم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ما وصفه برياء المجتمع الدولي في تحقيق الأمن والسلام، معتبراً أن القضية الفلسطينية باتت رمزاً لكل المضطهدين في العالم.

وقال أردوغان في كلمة له بمؤتمر «جبل الزيتون» حول القدس وفلسطين في إسطنبول، إن ما يحدث في فلسطين وخاصة في القدس يأتي ضمن جهود الظالمين لإضفاء الشرعية بل وحتى لمأسسة الظلم.

وأضاف أن القضية الفلسطينية والقدس ليست مجرد قضية أمة أو منطقة أو مدينة بعينها، مشيراً إلى أن الفلسطينيين باتوا رمزاً لكل المضطهدين في العالم بسبب الفظائع والمذابح والمظالم التي يتعرضون لها.

وتابع أردوغان أن صمت المجتمع الدولي تجاه استشهاد العشرات وإصابة الآلاف من الفلسطينيين يشير إلى مستقبل لن يعيش فيه أي شعب أو شخص في أمان.

واعتبر أن مستقبل البشرية ستحدّده نتيجة الامتحان في موضوع فلسطين والقدس، «فإما أن تتجه البشرية نحو النور والحرية والقيم الأخلاقية أو إلى غياهب الظلم والاضطهاد».

وأعرب أردوغان عن استغرابه لما كان قد قاله رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل أرييل شارون، بأن أكثر اللحظات سعادة في حياته هي عندما يكون في مهمة على ظهر دبابة لقتل الفلسطينيين. وتساءل الرئيس التركي: هل تستطيعون تخيل ذلك؟ هذه هي سجاياهم وأخلاقهم.

ودعا إلى إصلاح نظام الأمم المتحدة، قائلاً إنه لا يمكن استمرار نظام يترك أمن جميع البلدان في العالم رهناً لمصالح بل وحتى لأهواء خمس دول فقط، في إشارة إلى الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدائمة العضوية.

وأضاف أردوغان أن رياء المجتمع الدولي وخاصة الهيئات المعنية بإرساء الأمن والسلام وصل إلى مدى لا يمكن تحمّله، مؤكداً أن العالم أكبر من خمس دول.

يشار إلى أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب أقر في كانون الأول الماضي بأن القدس المحتلة عاصمة لإسرائيل، وهو ما أثار سخطاً على الساحة الفلسطينية وانتقادات عربية ودولية.

وانطلقت في ٣٠ آذار الماضي مسيرات «العودة الكبرى» شرقي قطاع غزة لتأكيد حقهم في العودة ورفضهم لممارسات إسرائيل والانحياز الأميركي إليها، سقط فيها عشرات الشهداء وآلاف المصابين برصاص جنود الاحتلال.■

الانتخابات البلدية في تونس
حراك محلي ورهانات كبرى

شهد الشارع السياسي التونسي أجواء أول حملة انتخابية تعددية، لاختيار أعضاء المجالس البلدية، تُعقد عليها الآمال في التأسيس للحد الأدنى من الإدارة المحلية، والتخفيف من المركزية السياسية والاقتصادية والتنموية والخدمية التي وسمت نظام الحكم منذ منتصف خمسينات القرن العشرين. وبالتوازي مع تقدّم الحملة الانتخابية، تتراكم المؤشرات والتفاصيل المساعدة على قراءة الحدث، واستشراف المشهد السياسي القادم بفاعليه وتحالفاته وتحولاته. ولا تقتصر أهمية الانتخابات البلدية الحالية على سياقاتها السياسية والتشريعية، بوصفها الأولى في تاريخ البلاد، وعلى الآمال المعقودة عليها في التأسيس لقدرٍ من الحكم المحلي فحسب، بل ترجع أهميتها أيضاً إلى العدد الكبير من المرشحين والقوائم المتنافسة، وإلى خصوصية المشهد المحلي الذي تدور فيه.

المرجعية التشريعية والسياق السياسي

تأتي الانتخابات البلدية، التي بدأ الاقتراع فيها يوم ٢٩ نيسان بالنسبة إلى الأمنيين والعسكريين، ويوم ٦ أيار بالنسبة إلى عموم الناخبين المدنيين، في سياق أحكام الدستور المصدّق في ٢٦ كانون الثاني ٢٠١٤، الذي نصّ الفصل ١٤ منه على أن الدولة «تلتزم دعم اللامركزية واعتمادها بكامل التراب الوطني في إطار وحدة الدولة»، وحدد فصله ١٣١ التقسيم الإداري اللامركزي من خلال «جماعاتٍ محلية، تتكون من بلديات وجهات وأقاليم، يغطي كل صنْف منها كامل تراب الجمهورية».

لم تتحول الانتخابات البلدية إلى مطلب سياسيّ مُلحّ إلا بعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لسنة ٢٠١٤. وعلى الرغم من أن الرئيس السابق، المنصف المرزوقي، وحزبه، بكّرا، في المطالبة بإجراء انتخابات بلدية، بعد أشهر قليلة من الثورة، فإن مطلبهما لم يلقَ تجاوباً وقتها، ولم يتحول إلى همّ مشترك للنخبة السياسية التي كانت أولويتها انتخاب مجلس تأسيسي وصياغة دستور جديد. وازداد تراجع المطلب، مع تعمّق حدة الاستقطاب بين حكومة «الترويكا» من جهة، وخصومها من جهة ثانية، ومع ما شهدته البلاد من اهتزازات أمنية واختناقات سياسية أدت إلى إعادة ترتيب المشهد السياسي، وفق نتائج انتخابات ٢٠١٤ التي منحت الصدارة للحزبين الرئيسين في معادلة الاستقطاب، النهضة ونداء تونس، اللذين انتقلا في ما بعد، إلى خيار التوافق والمشاركة في الائتلافات الحكومية، إلى اليوم.

انتخابات محلية ورهانات كبرى

وعلى الرغم من أن المتحفظين عن إجراء الانتخابات أرجعوا تحفظهم إلى عوامل موضوعية، فإن البحث عن خيط رابط بين هويتهم السياسية والحزبية، ومواقفهم النمطية خلال السنوات الأخيرة، وطبيعة اصطفافاتهم في محطات سياسية سابقة، وخريطة انتشار قوائمهم الانتخابية، من جهة، وبين تحفظهم عن إجراء الانتخابات البلدية، من جهة أخرى، من شأنه الإحالة على أسباب غير معلنة؛ أولها عدم جاهزيتهم لخوض الاستحقاق الانتخابي البلدي، وهو ما تأكد من خلال عجزهم عن تقديم قوائم في أغلب البلديات، وثانيها الخشية من أن يقابل ضعف انتشارهم اكتساح الأحزاب الكبرى، وخصوصاً حركة النهضة، أغلب المجالس البلدية القادمة، بعد أن تمكّنت من اختيار قوائمها المرشحة منذ آب ٢٠١٧.

ترشح للانتخابات البلدية الحالية ٥٣٦٦٨ شخصاً، نصفهم من النساء، ضمن ٢٠٧٤ قائمة؛ تتوزع إلى ١٠٥٥ قائمة حزبية، و١٥٩ قائمة ائتلافية، و٨٦٠ قائمة مستقلة. وينص القانون الانتخابي على التناصف بين الرجال والنساء في كل قائمة، وعلى التناصف الأفقي في القوائم الحزبية؛ أي التناصف في رئاسة القوائم داخل الولاية الواحدة، وهو الشرط الذي حال دون ترشيح عدد من الأحزاب الصغرى قوائم باسمها؛ فقد لجأت، بدلاً من ذلك، إلى تشكيل قوائم مستقلة أو ائتلافية.

المشهد الحزبي عشية الانتخابات

تُعد هوية القوائم المرشحة للانتخابات البلدية مؤشراً مبدئياً، إلى مدى حضور المتنافسين وحظوظهم. ففيما تمكّنت قوائم حزب النهضة من تغطية جميع الدوائر، وعددها ٣٥٠ دائرة، تلاها حزب نداء تونس بـ ٣٤٥ قائمة، لم تتمكّن أي من الأحزاب الأخرى من تغطية ربع الدوائر، فقد حل حزب التيار الديمقراطي (وسطي ديمقراطي) في المرتبة الثالثة بعد «النهضة» و«نداء تونس»، بـ٦٩ قائمة، ثم حركة مشروع تونس، المنشقة عن نداء تونس، بـ٦٧ قائمة، وحراك تونس الإرادة، حزب الرئيس السابق منصف المرزوقي، بـ٦٤ قائمة. واستناداً إلى هذه المعطيات، يصبح تقدّم حزبَي النهضة ونداء تونس عن بقية الأحزاب أمراً واقعاً، قبل الاقتراع، حتى في حال تحقيق كل منهما نتائج متوسطة أو دون المتوسطة، إلا في حال إحداث القوائم المستقلة اختراقاً مفاجئاً ونوعياً، وهو احتمالٌ ضعيف؛ لافتقارها إلى أي وحدة أو مرجعية أو تجانس تنظيمي، وإلى أي خزان انتخابيّ مضمون، وقياساً على التجارب الانتخابيةً السابقةً التي خرج منها المستقلون بنتائج ضعيفة، وأماكن متأخرة جداً، مع الأخذ في الاعتبار أنّ فرص المستقلين على المستوى المحلي أكبر من فرصهم على المستوى الوطني العام.

وفيما كانت الحملات الانتخابية لعدد من القوائم المستقلة، وحتى الحزبية، في حدودها الدنيا، باستثناء بعضها، شهدت معظم المدن والقرى حضوراً لافتاً للحزبين الشريكين في الائتلاف الحاكم (النهضة ونداء تونس)، من خلال الخيم الانتخابية في الساحات العامة، ومن خلال الفِرق التي تتولى توزيع المطبوعات الدعائية والبيانات الانتخابية. وإلى جانب ذلك، عقدت حركة النهضة مهرجانات جماهيرية؛ خصوصاً في المناطق الداخلية في الجنوب والوسط والشمال الغربي، فيما يبدو أنها أرجأت اجتماعاتها في العاصمة وصفاقس والمدن الساحلية الكبرى إلى الأسبوع الأخير. أما حزب نداء تونس، فلم يعقد، حتى الآن، نشاطات من هذا النوع.

خاتمة

على الرغم من أن نتائج الاستحقاق البرلماني والرئاسي لسنة ٢٠١٤ تظل مرجعية صالحة للقياس، نسبياً، وخصوصاً حتمية تقدم حزبَي النهضة ونداء تونس، بناءً على خريطة انتشار قوائمهما، فإن توقّع استنساخ هذه النتائج من دون مراعاة متغيرات كثيرة هو أمرٌ محفوف بالمخاطر. فحزب نداء تونس، مثلاً، يخوض الانتخابات الحالية، وقد تشظت الجبهة التي استطاع تجميعها في سنة ٢٠١٤، وتحولت إلى كيانات متنافرة، كما هجره عدد كبير من قياديي الصفوف الأولى، وأغلقت الكثير من مكاتبه في الأحياء والقرى والمدن الداخلية، واختفت دعوات «التصويت المفيد» التي جلبت له أصوات أطياف من اليسار والنقابيين والنساء. وإضافة إلى ذلك، تخشى النخبة السياسية من حدوث عزوفٍ كبير عن التصويت، في ظل اليأس من جراء تواصل الأزمة الاقتصادية وتصاعد الضغوط المعيشية، على الرغم من الوعود المتكررة بتجاوزها في كل مناسبة انتخابية.

وبغضّ النظر عن نتائجها، تكتسب الانتخابات البلدية في تونس أهميةً بالغةً تتجاوز بُعدَها المحلي، ويُعوّل عليها في تثبيت ملامح المشهد السياسي الحالي، أو إعادة ترتيبه، بعد سنة من الاستحقاق البرلماني والرئاسي. كما يراقبها الفاعلون الإقليميون والدوليون، باهتمام، في إطار تقييمهم التجربة التونسية واتجاهاتها المستقبلية.■

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

محللون: تصدّر حركة النهضة ونداء تونس البلديات.. فوز بطعم الخسارة

شكلت نتائج أول انتخابات بلدية تشهدها تونس بعد الثورة حديث الشارع التونسي بجميع أطيافه السياسية والاجتماعية، بين من اعتبرها مخيبة للآمال بالنظر إلى نسبة عزوف الناخبين، حيث لم تتجاوز نسبة الاقتراع ٣٤ في المئة، وبين من وصفها بالخطوة الجيدة نحو تكريس مسار الانتقال الديمقراطي في البلاد، وبالنظر إلى كونها أول تجربة انتخابات بلدية بعد الثورة.

وأكد عضو الهيئة المستقلة للانتخابات، عادل البرينصي، أنه بعد فرز ٩٥ بالمئة تقريباً من الأصوات، تصدرت القوائم المستقلة (مجتمعة) المرتبة الأولى بنسبة ٣٣ بالمئة من الأصوات، مشكلة بذلك المفاجأة في هذه الانتخابات البلدية، تلتها حركة النهضة نحو ٢٩ في المئة، ثم نداء تونس بـ٢٢ في المئة..

فقدان الثقة بالطبقة السياسية

وفي قراءته لنتائج الانتخابات البلدية، اعتبر المحلل السياسي شكري بن عيسى أن أهم ما يميّز الانتخابات هو ارتفاع نسبة عزوف الناخبين، لا سيما من الشباب، وهي رسالة مضمونة الوصول تؤكد فقدان هذه الشريحة الثقة بالأحزاب السياسية التي أخلفت بجميع وعودها الانتخابية، وفي مقدمتها التنمية والتشغيل، ولم تجد خيراً من سلاح المقاطعة لمعاقبة هذه الطبقة السياسية.

من جانبه، اعتبر القيادي في حزب النهضة، نوفل الجمالي، «أن من يروّج لخسارة النهضة قاعدتها الشعبية وأصوات أنصارها خلال هذه الانتخابات لم يفهم جيداً طبيعة هذا الحزب».

وتابع: «لو فرضنا أن هناك عزوفاً عن الانتخاب، رغم أني أرى نسبة الاقتراع محترمة جداً بالنظر إلى أول تجربة بعد الثورة، هل يضمن من يروّج لذلك أن المقاطعين كانوا سيصوّتون لحركة النهضة دون غيرها، وأنهم عاقبوها اليوم».

وختم بالقول: «مشهد التوافق الذي فرضه حزب النهضة ونداء تونس هو الخيار الأمثل لضمان استقرار البلاد، ومحاولة الخروج من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية».

خسارة متوقعة للنداء

من جانبها، اعتبرت النائبة في البرلمان عن كتلة «نداء تونس»، هالة عمران، أن خسارة حزبها في الانتخابات البلدية أمام النهضة كان متوقعاً.

وتابعت: «في ظل ما تعيشه البلاد من عزوف نسبة مهمة من الشعب التونسي عن الحياة السياسية بشكل عام والانصراف نحو مشاكل الحياة اليومية كارتفاع الأسعار وتواصل مشاكل البطالة، فإن مقاطعة جزء مهم من التونسيين للانتخابات هي رسالة مضمونة الوصول لكل الطبقة السياسية، وعلينا في حزب نداء تونس أن نقوم بمراجعات عميقة».■

مرشحة «النهضة» التونسية تفوز برئاسة بلدية العاصمة

تصدّرت قائمة حركة النهضة في بلدية العاصمة بقيادة سعاد عبد الرحيم، نتائج الانتخابات البلدية بـ٣٣,٨ بالمائة، لتصبح بذلك اول تونسية ترأس بلدية العاصمة، وفق استطلاع نشرته التلفزة الحكومية التونسية. وقالت البيانات المنشورة إن حركة نداء تونس (٥٥ نائباً) جاءت في المرتبة الثانية بـ٢٥,٨ بالمائة ثم التيار الديمقراطي (٣ نواب) بـ١٠,٧ بالمائة، والتحالف المدني (ائتلاف ١١ حزباً من الليبيراليين واليسار المعتدل) والجبهة الشعبية (ائتلاف ١١ حزباً يسارياً وقومياً ١٥ نائباً) بـ٦,٨ بالمائة من الأصوات.

وفي مقابلة خاصة مع وكالة الأناضول، الأسبوع الماضي، اعتبرت سعاد عبد الرحيم، مرشحة حركة «النهضة» لرئاسة بلدية العاصمة التونسية، أن فوزها بالانتخابات المحلية سيحمل صورة المرأة ببلادها للعالم بأسره، مشددة على أن لا بديل من التوافق في تسيير البلديات عقب الاقتراع.

وعلى المستوى الوطني العام، تصدّر حزب حركة «النهضة» نتائج الانتخابات البلدية بحسب نتائج الاستطلاع، التي بثها التلفزيون الرسمي، فقد حلّ حزب حركة «نداء تونس» في المرتبة الثانية بنسبة ٢٢,٥٪ من الأصوات.

ووفق الاستطلاع، الذي أجرته شركة خاصة لصالح التلفزيون التونسي، فقد توزعت النسب الباقية بين بقية الأحزاب وائتلافات حزبية متنافسة.

وأعلنت الهيئة العليا للانتخابات أن أكثر من ١٧٠ مركز اقتراع، من أصل ٤٥٥٢ مركزاً عاماً، شهدت «وضعاً استثنائياً»؛ إذ فتحت أبوابها أمام المقترعين متأخرة ساعة عن الموعد المقرر، لأسباب أمنية، لم توضحها.

وأدلى راشد الغنوشي (رئيس حركة النهضة بتصريح قال فيه: «هذا ما أراده الشعب.. اقامة حكم محلي عبر انتخابات نزيهة، وهذا حدث عظيم في تاريخ تونس، ويوم من أيام الديمقراطية».

ووجه الغنوشي دعوة للشباب التونسي كي يتوجه الى التصويت، قائلاً: «نأمل أن يقبل الشباب على أقلام الاقتراع ويعبّروا عن إرادتهم».■

رمضان.. انطلاقة بالقرآن

بقلم: عبد الله غنيم

يبقى لشهر رمضان مذاقه الذي يميّزه عن باقي الشهور، فيجعل القلوب تشتاق إليه، والنفوس تهفو عليه، والأفئدة تتطلع إليه، فالكل يترقب قدوم رمضان، ويعدُّ الأيام ابتهاجاً بقدومه؛ فماذا في رمضان ليس في غيره من الشهور؟ حتى يظفر بهذا الشغف، وذاك الانتظار!

لا شك أننا لو أردنا أن نعدّد فضائل رمضان فسوف يطول بنا المقام، وربما نجد أنفسنا في روضة من الفضائل لا حد لها، وهذه الفضائل تكفي لأن يحظى رمضان بتلك المشاعر الإيمانية والروحية لدى كل المسلمين، فهو شهر تتنزل فيه الرحمات، وشهر استجابة الدعاء، وشهر رفع الدرجات ومحو السيئات، وشهر المواساة، وشهر التراحم.

لكن أبرز ما في رمضان أنه شهر القرآن ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ﴾ البقرة: ١٨٥، وهذه الآية تستدعي منا وقفات تلو الوقفات؟

سؤال يحتاج أن نبحث عن إجابته في نفوسنا، قبل أن نبحث عنه في الكتب، أو نسأل عنه العلماء، وبصيغة أخرى؛ ماذا يعني القرآن الكريم لكل مسلم؟ ما التصور الحقيقي للقرآن؟ هل حروف يردّدها اللسان؟ أم نغم تتمايل له الآذان؟ أم ختمات نتسابق على إحراز أكبر عدد منها في رمضان؟

من المؤسف أن هذا حال الكثيرين منا في رمضان، وقليلاً ما نلتفت للإجابة الحقيقية لهذا السؤال الذي طرحناه، ما مهمة القرآن في حياتنا؟

القرآن كما يعرِّفه صاحب «الظلال» عليه سحائب الرحمة: «هو كتاب الأمة الخالد، ودستورها الراشد، أخرجها من الظلمات إلى النور، فأنشأها هذه النشأة، وبدَّلها من خوفها أمناً، ومكّن لها في الأرض، ووهبها مقوماتها التي صارت بها أمة، ولم تكن من قبل شيئاً»، «إن الله يرفع بهذا الكتاب أقواماً، ويضع به آخرين».

وإذا استعرضنا آيات القرآن، وهي تتحدث عن القرآن، الكريم فسنجد تلك المعاني واضحة جلية، ومن ثم أصبح من الواجب على مسلمي العصر، أن يراجعوا أنفسهم في تعاملهم مع القرآن، فالقرآن كتاب هداية للناس، كل الناس ﴿هُدًى لِلنَّاسِ﴾، هداية للمتقين ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ البقرة: ٢، يهدي للتي هي أقوم ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ الإسراء: ٩، روح تحيي القلوب والأجسام، ونور يضيء الطريق للجوارح والأبدان ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُوراً نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ الشورى: ٥٢..

في ظلال هذه المعاني ينبغي أن تكون الحياة مع القرآن انطلاقاً من شهر رمضان، والحياة مع معانيه؛ أكثر من الانشغال بمبانيه، وتدبر آياته أعمق من ترديد كلماته، والعمل بتعاليمه أكثر شغلاً واهتماماً من عدد ختماته، فرب قارئ للقرآن والقرآن يلعنه، وكم من قارئ للقرآن لا يتجاوز حناجره، ولا يرفع عن رأسه قدر أنملة، كم من أمر في القرآن تلوناه ولم نأته، وكم من نهي في القرآن تلوناه ونأتيه، إننا بحاجة لأن نحسن تعاملنا مع القرآن بالقدر الذي يليق بمكانة القرآن، الذي جعل من رعاة البقر والغنم قادة وسادة للأمم، ومن عبدة الأصنام هداة على مر الزمان؛ لنسعد في دنيانا، ونفوز بأعظم حظوظ الآخرة.

فالنبي صلى الله عليه وسلم يقول: «من قرأ القرآن، واستظهره، فأحل حلاله وحرّم حرامه؛ أدخله الله به الجنة، وشفّعه في عشرة من أهل بيته كلهم وجبت له النار» رواه الترمذي.

وعن النواس بن سمعان رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «يؤتى يوم القيامة بالقرآن وأهله الذين كانوا يعملون به في الدنيا تَقدُمُهُ سورة البقرة وآل عمران تحاجان عن صاحبهما» رواه مسلم.

والفرصة لتحقيق هذه المنازل في رمضان سانحة؛ فليكن رمضان بداية الانطلاقة نحو حياة أفضل، عنوانها: يهدي إلى الحق وإلى طريق مستقيم، فاللهم اجعلنا ممن يقيم حروفه وحدوده، ولا تجعلنا ممن يقيم حروفه ويضيّع حدوده.■

شروط رؤية هلال رمضان في ليلته الأولى

يترقب المسلمون في مختلف بقاع الأرض بعد أيام ظهور هلال شهر رمضان المبارك، حيث يتوقع له أن يرى مساء يوم الجمعة التاسع والعشرين من شهر شعبان من جميع بقاع المعمورة. فكيف سيحدث ذلك؟ وما هي طرق رصد الهلال والعثور عليه في السماء؟ وما هي شروط رؤية هلال رمضان بليلته الأولى؟

ثمة طريقتان متبعتان لبدء شهور العبادات كرمضان وشوال وذي الحجة، وهي الأشهر الثلاثة من بين أشهر السنة الهجرية الاثني عشر التي يهتم المسلمون بمعرفة بداياتها لأنها تسبق عباداتٍ كالصيام والعيد والحج.

الأولى، هي بتحري الهلال والبحث عنه في يوم التاسع والعشرين من الشهر، فإن لم تثبت رؤيته بالعين أو بالأجهزة البصرية كالمناظير والتلسكوبات، أكمل الناس عدة الشهر ثلاثين يوماً. وهذه هي الطريقة المتبعة عند معظم البلدان الإسلامية عملاً بالحديث الشريف «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فأكملوا عدّة شعبان ثلاثين». فالشهر القمري مكوّن من تسعة وعشرين يوماً ونصف اليوم. فإما أن يحذف هذا النصف فيصير الشهر تسعة وعشرين، أو أن يضاف فيكتمل ثلاثين.

أما الطريقة الثانية، فهي الحساب الفلكي دون الرؤية، تماماً كالحسابات الفلكية المعتمدة لأوقات الصلاة، فلا يرى أصحاب هذا الرأي داعياً لتحري الهلال ما دام العلم قد حسب بداية الشهر الجديد بالدقيقة والثانية. ولا غرو في دقة الحسابات الفلكية، فهي قادرة على أن توصل مركبات الفضاء إلى الكواكب وتجعلها تدور حولها وتصوّرها، بل وتحط عليها أو على أحد أقمارها، أفلا تكون قادرة على حساب مدار أقرب الأجرام إلى الأرض وأيسرها حركة، وهو القمر؟

وقد اشتهر بلد إسلامي واحد حتى اليوم باتباع هذه الطريقة، هو تركيا، ويوافقه مجلس الإفتاء الأوروبي، الذي حسم أمره في حسابات تاريخ رمضان وعيد الفطر بناء على معطيات الحسابات الفلكية التي توفرها البرمجيات الفلكية مسبقاً لعشرات السنين القادمة بل ومئاتها.■

الدول الإسلامية تتحرك ضد ميانمار لإنهاء مأساة الروهينغا

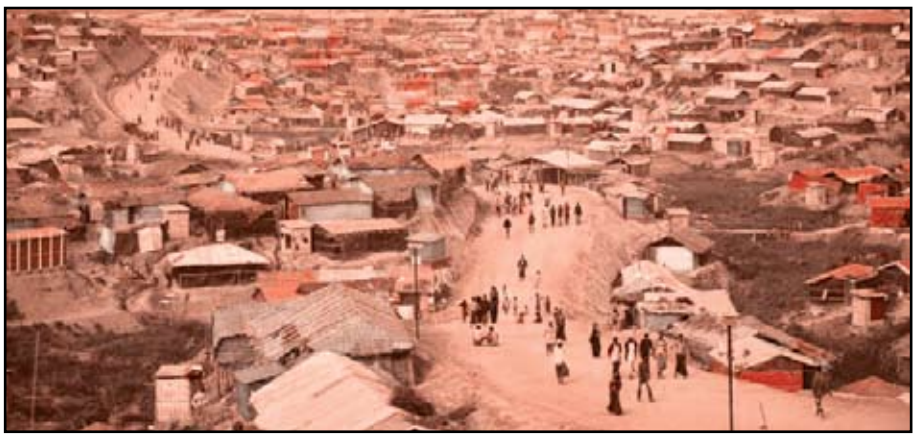

أطلق وزراء خارجية الدول الإسلامية يوم الأحد حملة لحشد الدعم الدولي للتحرك ضد ميانمار بسبب أزمة لاجئي مسلمي الروهينغا، وذلك بعد زيارة وفد من منظمة التعاون الإسلامي لمخيمات اللاجئين العالقين على حدود بنغلاديش.

وقرر دبلوماسيون ووزراء خارجية من ٥٣ دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي، تشكيل لجنة لإدارة الحملة خلال محادثات تستمر يومين في مدينة دكا عاصمة بنغلادش.

ووصف الأمين العام للمنظمة يوسف بن أحمد العثيمين الخطوة بأنها أساسية لإنهاء الأزمة التي سببت خروج نحو ٧٠٠ ألف من الروهينغا المسلمين من ميانمار التي يدين غالبية سكانها بالبوذية إلى مخيمات في بنغلاديش.

وقال إن اللجنة الجديدة «ستحشد وتنسق الدعم الدولي للمحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان ضد الروهينغا»، وأضاف: «هذا أمر بالغ الأهمية، وهذه واحدة من الخطوات الملموسة التي تم اتخاذها لتخفيف المشكلة عن أشقائنا وشقيقاتنا من الروهينغا».

وقال العثيمين إن على الدول الإسلامية «الضغط على المجتمع الدولي»، وأضاف أن «هذه ليست مسألة دينية، بل هي مسألة حقوق إنسان أساسية لأشقائنا وشقيقاتنا خلال الخمسين عاماً الماضية».

ويأتي ذلك بعد زيارة وفد من المنظمة يوم الجمعة لمخيمات لاجئي الروهينغا العالقين على حدود بنغلاديش، عقب فرارهم من هجمات المليشيات البوذية وقوات الجيش ضدهم في إقليم أراكان غربي ميانمار.

وضم الوفد المكون من ٧٠ شخصية وزراء خارجية وسفراء ومندوبين عن الدول الأعضاء بالمنظمة، إضافة للمبعوثين الخاصين للمنظمة من فرنسا وبريطانيا وكندا وإيطاليا.

وأشار بيان للمنظمة إلى أن الوفد استمع من وزير خارجية بنغلاديش أبو الحسن محمود علي وممثلين عن هيئات أممية إلى موجز عن الأوضاع في مخيمات الروهينغا والاحتياجات الإنسانية للاجئين.

كما استمع الوفد إلى قصص مروعة رواها عدد من اللاجئين عن عمليات التعذيب والحرق والقتل والاغتصاب التي تعرضوا لها في أراكان، على يد الجيش والميليشيات البوذية.

وكان جيش ميانمار قد شن حملة عسكرية على إقليم أراكان في شهر آب من العام الماضي بهدف إخراج الأقلية المسلمة باتجاه بنغلاديش، حيث انضموا إلى ٣٠٠ ألف لاجئ آخرين يعيشون في مخيمات بائسة بعدما فروا من عمليات عنف سابقة.

وقالت الأمم المتحدة والولايات المتحدة إن حملة القمع ترقى إلى مستوى التطهير العرقي، إلا أن جيش ميانمار قال إنه يستهدف المسلحين فقط.■

البشير: متفقون تماماً مع إثيوبيا حول سدّ النهضة

أكد الرئيس السوداني، عمر البشير، أن بلاده متفقة تماماً مع موقف إثيوبيا في إطار قضية سدّ النهضة، متعهداً بأن حصة مصر من مياه نهر النيل لن تتأثر بهذا المشروع.

وقال البشير، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس وزراء إثيوبيا، أبي أحمد، عقد في الخرطوم عقب محادثات ثنائية بين الزعيمين: «نحن متوافقون تماماً مع إثيوبيا منذ أن كان سد النهضة فكرة، وتبيّن لنا أن آثار السد الموجبة أكثر من السالبة».

وأضاف البشير مشدداً: «السد يهم ثلاث دول منها مصر، وبالنسبة إلينا هناك التزام قاطع بأن حصة مياه أخوتنا في مصر لن تتأثر بالسد».

بدوره، قال أحمد إن «الأمر الأكثر أهمية هو خفض الجانب السلبي للمشروع»، مبيناً: «إننا نعمل على ذلك لحماية مصالح الدول الصديقة». وأردف رئيس وزراء إثيوبيا: «ليس لدينا أي نيّة للإضرار بالسودان أو مصر».

وكان قادة كل من مصر وإثيوبيا والسودان قد وقعوا، في آذار ٢٠١٥، اتفاقاً يتضمن عشرة مبادئ أساسية حول سد النهضة تحفظ في مجملها الحقوق والمصالح المائية، والتعاون على أساس المنفعة المشتركة، وتراعي الاحتياجات المائية لدول المنبع والمصب بمختلف مناحيها، وعدم التسبب في ضرر لأي من الدول الثلاث.

لكن في ١٣ تشرين الثاني الماضي أعلنت مصر تعثر المفاوضات الفنية مع إثيوبيا والسودان، بعد أن وافقت القاهرة مبدئياً على تقرير أعده مكتب استشاري فرنسي حول السد، بينما رفضته الخرطوم وأديس أبابا.

وتخشى مصر من أن يؤدي السد الإثيوبي إلى تقليل كميات المياه المتدفقة إليها من مرتفعات الحبشة عبر السودان، فيما تقول إثيوبيا، التي يتضامن معها السودان، إن السد الذي تبلغ استثماراته أربعة مليارات دولار لن يكون له تأثير قوي على مصر.■

عودة الاهتمام الروسي بأفريقيا
التجليات والحسابات

بقلم: سيدي ولد عبد المالك

يعود اليوم اسم روسيا إلى واجهة الأحداث الدولية عبر تأثيرها في عدد من الأحداث العالمية الساخنة، وتأتي هذه العودة –في ما يبدو– ضمن استراتيجية جديدة تسعى من خلالها موسكو لحجز موقع مؤثر وفاعل في المشهد السياسي الدولي؛ ولذلك لا تبدو قارة أفريقيا في منأى عن دائرة الاهتمام الروسي.

فقد أظهرت روسيا –في السنوات الأخيرة– اهتماماً متزايداً بأفريقيا تعددت مظاهره ما بين السياسي والاقتصادي، وذلك عبر مساندة المواقف الأفريقية وتوجيه مؤسسات استثمارية روسية للعمل في أفريقيا.

وتنطلق حسابات الانفتاح الروسي على أفريقيا من طموح موسكو الساعي لمنافسة القوى العالمية التي بدأت تتقاطر على أفريقيا على مدار العقدين الأخيرين، ومن سعي موسكو لكسب تأييد الدول الأفريقية في إطار الاصطفافات الحاصلة في الملفات الخلافية الدولية.

شيء من التاريخ

تعود روسيا لأفريقيا بعد فتور طويل طبع علاقات الطرفين، كان لانهيار الاتحاد السوفياتي عامل كبير فيه؛ فقد انحسرت الصِّلات التقليدية والولاءات الاستراتيجية التي نسجتها روسيا بأفريقيا إبان فترة الحرب الباردة. وكانت علاقات الاتحاد السوفياتي بأفريقيا مكثفة وقوية ومتنوعة، وقد عززتها الدوافع الأيديولوجية التي غذت آنذاك الاهتمام الروسي بأفريقيا، ما ساهم في زيادة النفوذ العسكري والسياسي والتجاري والثقافي لموسكو داخل القارة.

فقد شكلت موسكو منافساً أيديولوجياً شرساً ومقلقاً للقوى الاستعمارية لأفريقيا وحليفاتها كفرنسا وأميركا، وقد دفع هذا القوى ذات التأثير في أفريقيا لتصفية رجالات موسكو أو تحييدهم، كحادثة اغتيال الزعيم الكونغولي باتريس لومومبا –المحسوب على الاتحاد السوفياتي حينها– عام ١٩٦١.

لقد أدى انهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١ إلى تلاشي مرتكزات النفوذ الروسي بأفريقيا؛ فقد أغلقت روسيا الكثير من السفارات والمصالح الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية والمراكز الثقافية الروسية، وتراجع تدفق الطلاب والموظفين الأفارقة على روسيا بسبب قطع المنح الدراسية والدورات التكوينية، وتقلصت كثيراً المساعدات الروسية المقدمة لأفريقيا. وتراجع تبعاً لذلك الحضور الروسي في أفريقيا بدرجة كبيرة، ففقدت موسكو معظم أدوات التأثير الناعم والخشن في هذه القارة، بعد أن كانت تمتلك أكثر من ٤٠ ألف مستشار في مجالات التعاون العسكري والثقافي والاقتصادي في أربعين بلداً أفريقياً خلال ١٩٧٠–١٩٧٥.

تدخل روسيا أفريقيا مجدداً ضمن دبلوماسية جديدة شعارها تنويع العلاقات الخارجية، والتحرر من الاعتبارات الأيديولوجية التي كانت مطيّة روسيا لإيجاد موطئ قدم بأفريقيا، وذلك إثر انحسار بل اختفاء الحركات اليسارية التي تعتبر الظهير الأيديولوجي الداعم لروسيا في الأحزاب السياسية وقوى المجتمع المدني بأفريقيا. وتُركز روسيا –في هذه العودة– على أدوات التجارة والاقتصاد بوصفها مفاتيح لشراكة قوية مع أفريقيا. وترجمت هذا التوجهَ زيارةُ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عام ٢٠٠٦ لبعض الدول الأفريقية، رفقة وفد كبير من رجال الأعمال.

وسعت موسكو في السنوات الأخيرة لتعزيز روابط التحالف الاستراتيجي مع دول وازنة في أفريقيا من خلال الاتفاق لإنشاء منطقة حرة للتبادل التجاري مع المغرب، ودراسة إنشاء مشروع مفاعلات نووية لأغراض سلمية بجنوب أفريقيا.

كذلك استحدث الكرملين منصب مستشار خاص بأفريقيا على مستوى وزارة الخارجية الروسية، في خطوة تعكس قوة الاهتمام بالملف الأفريقي في دوائر صنع السياسة الخارجية الروسية.

بين المنافسة والشراكة

ألغت روسيا عام ٢٠٠٩ نحو ٨٠٪ من ديونها الخارجية على أفريقيا التي تصل نحو ٢٥ مليار دولار أميركي، كما أرسلت عام ٢٠١٧ أول شحنة من الأسلحة إلى دولة وسط أفريقيا بعد حصولها على موافقة من مجلس الأمن بذلك.

ولا تعتبر روسيا اليوم لاعباً رئيسياً في أفريقيا بالنظر إلى رصيد حركة تبادلاتها التجارية مع القارة التي تناهز نحو خمسة مليارات دولار أميركي، فيما يبلغ معدل تبادلات الصين التجارية مع أفريقيا ٨٥ مليار دولار، ويصل بالنسبة إلى تركيا إلى ٢٠ مليار دولار.

إلا أن كل هذا لا يعني عجز موسكو –في المنظور القريب والمتوسط– عن تأسيس مرتكزات تأثير سريعة على المستوى الأفريقي؛ فموسكو قد توظف لصالحها الإرث الاستعماري لدول ما زالت ذات تأثير في أفريقيا كفرنسا مثلاً. فقد تداولت تقارير صحفية –في شباط الماضي– خبر لقاء عُقد بين وزير الاقتصاد الروسي ونظيره الفرنسي، وهدد فيه الأول باللجوء إلى فرض عقوبات اقتصادية على البضائع الفرنسية إذا واصلت باريس فرضها ربط العملة الأفريقية بالمصالح الاقتصادية لفرنسا.

ونُقل عن الوزير الروسي قوله في هذا اللقاء: «لا يمكن أن نتفرج على الفقر المدقع الذي يعيشه الأفارقة بسبب عملة مفروضة عليهم؛ الاستعمار انتهى وآن الأوان لأن ينال الأفارقة استقلالهم الكامل».

ومن ناحية أخرى؛ قد تصب السياسة الخارجية الأميركية الحالية ومواقف وتصريحات الرئيس دونالد ترامب تجاه أفريقيا في صالح الحسابات الروسية، فمن المحتمل أن تؤثر سياسة «العزلة» التي يتبناها ترامب على تراجع النفوذ الأميركي في أفريقيا. ومن المؤكد أن سخرية ترامب من الأفارقة وإهاناته المتكررة لهم ستترك جرحاً غائراً في ذاكرة النخب الأفريقية حاكمةً ومحكومةً، ما سيُضعف رصيد الثقة بالولايات المتحدة الأميركية مستقبلاً.■

الأحزاب اليمنية تلجأ للسعودية لإزالة «الاحتلال الإماراتي»

عبّرت القوى والأحزاب المؤيدة للسلطة الشرعية في اليمن عن رفضها واستنكارها الخطوات الأحادية المنفردة لدولة الإمارات في جزيرة سقطرى، ورأت أنها أدّت إلى عسكرة الجزيرة وأقلقت السكينة العامة والسكان.

وقالت هذه القوى والأحزاب في بيان مشترك يوم الثلاثاء إنّ الإمارات تزج بسقطرى في حسابات لا علاقة لها بمواجهة الانقلاب واستعادة الشرعية، كما وصفت احتلال القوات الإماراتية لميناء سقطرى ومطارها بأنه مساس بالسيادة الوطنية للجمهورية اليمنية.

وأكدت الأحزاب دعمها خطوات الحكومة الشرعية، وطالبتها بتكثيف الاتصالات مع السعودية للضغط على الإمارات لسحب قواتها من سقطرى فوراً ودون شروط، مشيرة إلى أنّ طلب التدخّل في اليمن أرسل إلى السعودية.

وحمل البيان توقيع كل من حزب المؤتمر الشعبي العام (جناح الرئيس عبد ربه منصور هادي)، وحزب التجمع اليمني للإصلاح، والحراك الجنوبي السلمي، وحزب العدالة والبناء، وحزب الرشاد، وحركة النهضة للتغيير السلمي، وحزب السلم والتنمية، واتحاد القوى الشعبية.

ويعزز موقف القوى السياسية اليمنية الداعمة للشرعية موقف الحكومة اليمنية التي نددت قبل يومين بسيطرة قوات إماراتية على جزيرة سقطرى، ووصفت الانتشار العسكري الإماراتي فيها بغير المبرر، وقالت الحكومة اليمنية إن الإجراء العسكري الإماراتي انعكاس لحالة الخلاف بين الشرعية وأبو ظبي.

وقد خرجت مظاهرات في محافظة أرخبيل سقطرى اليمنية رفضاً للتدخل في شؤون سقطرى أو الوصاية عليها من قبل الإمارات، وتنديداً بوجود قوات عسكرية إماراتية في المحافظة دون معرفة أو تنسيق مع الحكومة الشرعية.

وأقر التحالف العربي بالأزمة، وتحدث عن اختلال في وجهات النظر بين الإمارات والحكومة اليمنية. والتقت لجنة سعودية الحكومة اليمنية في إطار ما وُصف بمحاولة لإنهاء الأزمة، لكن الاجتماع لم يفض إلى حل.■

السودان
جدل الانسحاب من اليمن

بقلم: ياسر محجوب الحسين

ثمة جدل كثيف هذه الأيام في الخرطوم بلغ عنان السماء لغطاً واحتداماً، حول القوات السودانية المشاركة في حرب اليمن. وقد أصبحت تلك المشاركة محاصرة داخلياً بعدد من الأسئلة والاستفهامات الملحة. ففيما قدّم السودان جنوده ضمن التحالف الذي شكلته السعودية؛ لم تفعل ذلك مصر وباكستان ودول أخرى تربطها بالسعودية علاقات استراتيجية. وفيما بدا أن مصر تدرك مخاطر المغامرة في اليمن، بدا السودان مندفعاً دون مبرّر. ويبدو أن مصر توخت ألا تلدغ من جحر اليمن مرتين، فقد تعلمت من درس قواتها في حرب اليمن في عهد عبد الناصر في ستينات القرن الماضي، واعتبر المصريون تلك المشاركة «فيتنام مصر». وبسبب كل ذلك، ومع تواتر أخبار ارتفاع ضحايا الحرب من الجنود السودانيين، أصبحت الضغوط الشعبية تتزايد على الحكومة، وهذا ما أفرز تحركاً برلمانياً يطالب بالانسحاب من هذه الحرب.

وبعد التطورات والمستجدات الأخيرة، لم يعد أمام الحكومة السودانية إلا التفكير بسرعة في سحب فوري لقواتها من اليمن. فلم تعد المشروعية الدينية والعقدية التي بنت الخرطوم عليها قرار المشاركة متوافرة، بل إن أموراً تتعارض تماماً مع تلك المشروعية قد تبدّت. لكن يبدو أن إعلان الخرطوم أنها ستدرس وتقوّم المشاركة في حرب اليمن نتيجة للضغط الشعبي، لا يعني بأي حال نيّتها الانسحاب. ويستشعر المراقب أن ذلك الإعلان جاء كمناورة لتحقيق هدفين أساسين: الأول محاولة امتصاص غضب الشارع الذي تزداد معارضته لهذه المشاركة يوماً بعد يوم والإيحاء له بإمكانية الانسحاب. أما الهدف الآخر فيتمثل في ممارسة ضغوط على التحالف خاصة السعودية والإمارات، واستثمار ذلك في دفعهما للإسهام في تخفيف وقع الأزمة الاقتصادية الخانقة على السودان، التي بلغت حداً ينذر بكارثة سياسية قد تعجل برحيل النظام أو باندلاع أعمال عنف وفوضى لا يمكن التكهن بآثارها وتداعياتها.

لكن من الأفضل والأسلم أن تنظر الحكومة – إن كانت تستبين النصح قبل ضحى الغد – بجدّية في قرار الانسحاب بمعزل عن معالجات الأزمة الاقتصادية؛ لأن المعالجات المرتبطة باستمرار المشاركة انتظاراً لمدد من السعودية والإمارات تظل معالجة مؤقتة وتحت رحمة المانحين وربما ابتزازهما، فضلاً عن أن حلاً سياسياً قد يحدث في اليمن، وهذا ما تسعى إليه خاصة الرياض بشكل سري لاقتناعها بعدم جدوى استمرار تورّطها في هذه الحرب، مع تململ واشنطن ومطالبتها للسعودية بوضع حد للحرب، لكن الرياض تسعى لمخرج يحفظ ماء وجهها. وعليه فإنه في حال حدوث حل سياسي في اليمن، تبقى حاجة السعودية للقوات السودانية صفراً على الشمال، وسترفع دعمها مباشرة لأنه كان مرتبطاً بالمشاركة وتحت الضغط والتهديد بالانسحاب. ومهما كان الدعم السعودي للسودان كبيراً، وفي ذلك شك كبير تؤكده التجارب، فإنه لا يساوي بأي حال من الأحوال ما يخسره السودان اليوم جراء مشاركته، من خسائر بشرية وأخلاقية وسياسية. مع الإشارة إلى أنه بعد موافقة السودان على الدفع بقواته، وجه العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز حكومته وصناديق التمويل والمستثمرين السعوديين لتقديم الدعم الكامل للسودان. بيد أن ذلك لم يتعدّ محطة الوعود، قياساً بالدعم السخي الذي ظلت تقدمه الرياض لمصر رغم امتناعها عن المشاركة في حرب اليمن عدا مشاركة رمزية، ويقدّر الدعم السعودي لمصر بنحو عشرة مليارات دولار سنوياً.

لا ينبغي أن تفكر الخرطوم البتة في ربط حل الأزمة الاقتصادية بالانسحاب من حرب اليمن، فدماء أبناء السودان ليست للبيع أو المقايضة. والانسحاب يجب أن يكون مبدأ قائماً بذاته ومطلوباً في حد ذاته.

ومن جهة أخرى يجب أن يكون حل الأزمة الاقتصادية حلاً مستداماً وبإرادة وطنية وليس منّة من أحد أو تسوّلاً لدى أحد، فمن أراد أن يستثمر ويشارك السودان في استثمار موارده، يجب أن يكون محل ترحيب. وإلا فعلى الدولة السودانية أن تزرع أراضيها الخصبة الشاسعة والعطشى للعمل والإنتاج، بيد أن ذلك يحتاج لإرادة سياسية يبدو أنها لا تتوافر حالياً، ولحل سياسي شامل يبدو كذلك سراباً.■

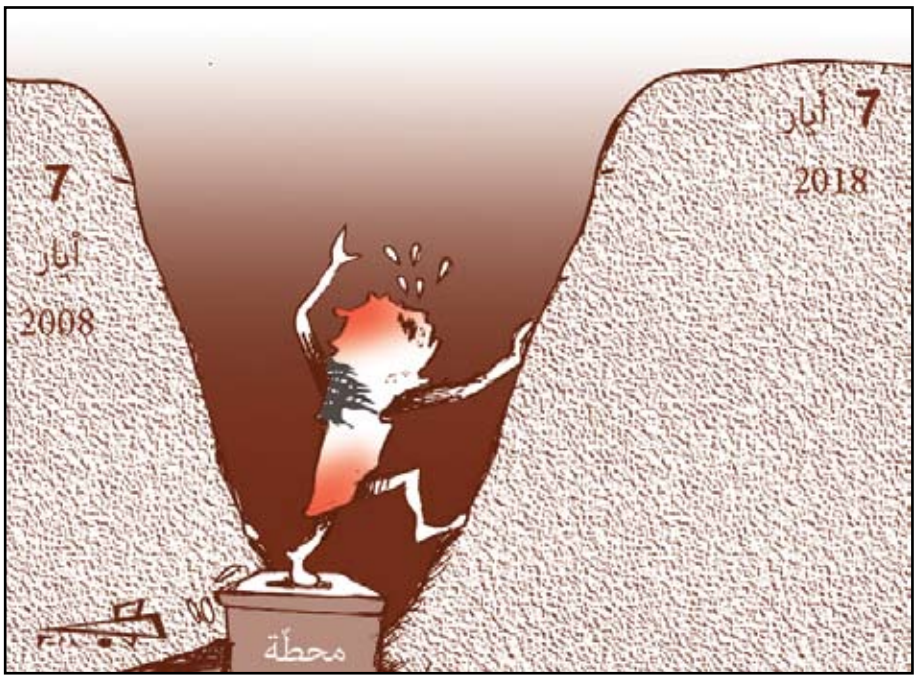

مسؤول في إخوان ليبيا يندّد بعمليّات «حفتر» بدرنة

ندد المسؤول العام لجماعة الإخوان المسلمين الليبية (أحمد السوقي) بالعمليات العسكرية التي تشنها قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر على مدينة درنة بهدف السيطرة عليها.

وقال السوقي في بيان أصدره إنه يستنكر «العمليات العسكرية التي تشنها قوات ما تسمى عملية الكرامة على مدينة درنة المجاهدة»، واستهجن ما وصفه بـ«الصمت الرسمي الداخلي والتجاهل الدولي المثير لشديد من القلق والأسف».

واعتبر أن درنة وكل من فيها يعاقبون تحت ذريعة «محاربة الإرهاب»، لافتاً إلى أنها المدينة التي طردت تنظيم الدولة الإسلامية.

وكان اللواء المتقاعد خليفة حفتر –الذي عاد قبل أيام من رحلة علاجية في فرنسا– قد أعلن في وقت سابق فشل مساعي الصلح التي كانت تستهدف تجنيب مدينة درنة ويلات الحرب، على حد قوله.

واتهم حفتر –في كلمة له بمناسبة الذكرى الرابعة لانطلاق ما تسمى عملية الكرامة– من وصفهم بالجهلة بتحويل درنة إلى إمارة للإرهابيين، معلناً بدء ساعة الصفر لتحريرها.

ونشر ما يسمى الجيش الوطني الليبي الذي يقوده حفتر في الأسابيع الأخيرة وحدات جديدة في منطقة درنة، وزار اللواء المتقاعد في نهاية الشهر الماضي قواته المتمركزة خارج المدينة.

إنذار واستغراب

من جهته، قال عضو المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبية (محمد عماري) إن استهداف قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر مدينة درنة وقصفها بالطيران ينذر بوقوع كارثة تحيق بسكان المدينة المحاصرة.

ووصف عماري العملية بجريمة حرب لا تسقط بالتقادم، وقال إن الأعمال العسكرية التي تشنها قوات حفتر على درنة تهدف إلى نسف جهود الحوار والمصالحة.

وأبدى استغرابه مما وصفه بصمت البعثة الأممية والمجتمع الدولي تجاه ما يجري في مدينة درنة، مطالبا المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني بتحديد موقفه من استهداف المدينة.

يأتي ذلك بينما أعلن مقاتلو مجلس شورى مجاهدي درنة استعادة مواقع سيطرت عليها في وقت سابق قوات حفتر.

وقالت مصادر من مجلس شورى درنة إن الاشتباكات بين الجانبين أسفرت عن مقتل تسعة من مقاتلي قوات حفتر وإصابة ثلاثين مقابل مقتل أحد عناصر المجلس وإصابة ثلاثة.

ودرنة هي المدينة الوحيدة في الشرق الليبي الخارجة عن سيطرة قوات اللواء خليفة حفتر، وهي واقعة على الطريق الساحلي الرئيسي بين بنغازي ومصر، واقتصرت قوات حفتر في المدة الماضية على تطويق المدينة مع شن غارات جوية وقصف بين الحين والآخر.

يشار إلى أن درنة وقعت في عام ٢٠١٤ تحت سيطرة تنظيم الدولة، الذي طرده مجلس شورى مجاهدي درنة في تموز ٢٠١٥ بعد معارك دامية.■

الانتخابات تنهي الوكالات الحصرية

بقلم: أواب إبراهيم

انتهت الانتخابات النيابية على خير، وانتهى معها قطوع رفع فيه المتنافسون نسبة التجييش الطائفي والمذهبي والسياسي بين مؤيديهم إلى أعلى مستوياته. وكما في كل استحقاق شعبي، شكلت صناديق الاقتراع مشهداً جديداً للخارطة السياسية، فمنحت أطرافاً مزيداً من الوهج والتألق والتقدم، وسلبت آخرين وهجاً طالما تنعموا به مستندين على أكبر كتلة نيابية طوال تسع سنوات، كانوا خلالها ينامون على حرير، وكانوا يتوقعون التجديد لهذه الكتلة، مهملين إرادة شعبية تبدل مزاجها خلال هذه السنوات.

رغم الصفعة المؤلمة التي وجهتها صناديق الاقتراع لبعض الزعامات والقوى، إلا أنها لم تكن كافية كي يتحلى هؤلاء بالشجاعة والجرأة لمواجهة جمهورهم ومعهم كل اللبنانيين بأن النتائج الضعيفة التي حققوها تعود لأخطاء ارتكبوها. بل إنهم على العكس من ذلك، يكابرون على أنفسهم وعلى قواعدهم الشعبية، ويعتبرون النتائج انتصاراً كبيراً حققوه نظراً إلى الحرب الشعواء التي تكالبت قوى الأرض لشنها عليهم، وأن ما تحقق هو إنجاز كبير وصفعة مدوّية لكل القوى التي سعت لإلحاق الهزيمة بهم.

الذريعة الأبرز التي يقدمها هؤلاء لتصوير تراجعهم على أنه انتصار، الادعاء بأن القانون الذي جرت على أساسه الانتخابات تم تفصيله فقط لإلحاق الهزيمة بهم والسعي لتقليص عدد مقاعدهم في مجلس النواب. تناسى هؤلاء أنهم هم الذين فصّلوا القانون وأجازوه، وأنهم شاركوا في اللجنة الوزارية التي قامت بقصقصة الدوائر الانتخابية حسبما يرغبون كي يتمكنوا من تحقيق النتائج الأفضل، وأنهم صوّتوا على هذا القانون في مجلس النواب وصادقوا عليه، وأنهم الذين فاخروا أمام الملأ بأن إقرار القانون الانتخابي هو أبرز الإنجازات التي حققوها. فكيف يكون القانون الانتخابي من إنجازاتهم وفي الوقت نفسه يكون الهدف منه السعي لتحجيمهم وتقليص نفوذهم في مجلس النواب!

الذريعة الأخرى التي قدمها البعض لذرّ الرماد في العيون وتبرير التراجع الذي أصاب كتلهم النيابية، هي الادعاء بأن الآخرين تآمروا عليهم وتجرأوا على ارتكاب جريمة خوض الانتخابات في مواجهتهم وتشكيل لوائح مقابلة للوائحهم. مشكلة هؤلاء أنهم يعيشون الوهم، فهم يعتقدون أنهم وحدهم من يحق لهم خوض الانتخابات، وأنهم وحدهم من يحق لهم الوصول إلى الندوة البرلمانية، وأنهم وحدهم من يمثلون الناس، وأنهم وحدهم من يحق لهم التحالف مع من يشاؤون ومناصبة العداء لمن يشاؤون، وأنهم وحدهم من يحق لهم نيل تأييد جمهورهم سواء كان أداؤهم مخزياً أو كان مشرّفاً. يتغافل هؤلاء عن وجود آخرين من قوى وأحزاب وبيوتات سياسية يحق لها أن تتمثل خارج عباءتهم، وأن يكون لهم صوت خاص بهم ولا يكون صدى لأصواتهم.

الذريعة الأخطر التي قدمها البعض لتبرير تراجعه هو الربط بين وجودهم وبين وجود الطائفة، والادعاء أن مواجهتهم هو تآمر الآخرين على الطائفة التي يمثلون. فبات الزعيم والتيار هو الطائفة وليس جزءاً منها، وباتت مواجهة هذا الزعيم هي مواجهة مع الطائفة، وبات تراجعه هو تراجع للطائفة، كأن الطائفة هي له وحده، ولا يحق لأحد من أبناء الطائفة أن يمثلها، فله وحده الحق الحصري بالحفاظ على عروبة بيروت، وله وحده حصرية تمثيل نهج الاعتدال، وله وحده مواجهة القوى التابعة للوصاية السورية والإيرانية، وكل ما عداه من أبناء الطائفة، هي قوى تتآمر على الطائفة وتساعد خصومها للقضاء عليها.

الانتخابات النيابية انتهت، وأفرزت واقعاً جديداً على جميع القوى التعامل معه ودراسة النتائج التي أفرزها. فمن تراجعت كتلهم النيابية وكانوا يعتقدون أنهم الممثلون الوحيدون لطوائفهم عليهم التواضع قليلاً والإقرار بالمشهد الجديد، والتعامل مع رغبة ناخبيهم بسحب حصرية تمثيلهم، وأن هناك أطرافاً أخرى تملك حيثية شعبية حقيقية يحق لها أن تتمثل وأن تكون موجودة في المشهد السياسي. فاحتكار التمثيل السياسي للطوائف لم يعد وارداً في القاموس اللبناني.

مواقيت الصلاة

حسب توقيت مدينة بيروت

أيام الأسبوع	شعبان ورمضان	أيار	الفجر		الشروق		الظهر		العصر		المغرب		العشاء	
			ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د
السبت	٢٦	١٢	٣	٥٥	٥	٣٩	١٢	٣٤	٤	١٨	٧	٣٤	٩	٠٢
الأحد	٢٧	١٣	٣	٥٤	٥	٣٨	١٢	٣٤	٤	١٨	٧	٣٤	٩	٠٣
الإثنين	٢٨	١٤	٣	٥٢	٥	٣٨	١٢	٣٤	٤	١٨	٧	٣٥	٩	٠٤
الثلاثاء	٢٩	١٥	٣	٥١	٥	٣٧	١٢	٣٤	٤	١٨	٧	٣٦	٩	٠٥
الأربعاء	١	١٦	٣	٥٠	٥	٣٦	١٢	٣٤	٤	١٨	٧	٣٧	٩	٠٦
الخميس	٢	١٧	٣	٤٩	٥	٣٥	١٢	٣٤	٤	١٨	٧	٣٧	٩	٠٧
الجمعة	٣	١٨	٣	٤٨	٥	٣٥	١٢	٣٤	٤	١٨	٧	٣٨	٩	٠٨

تصدرها شركة «بلاغ» للإعلام والصحافة والنشر
رئيس التحرير: إبراهيم المصري
المدير المسؤول: أيمن إبراهيم
الإدارة: بسام غنوم
الإدارة: بيروت - المصيطبة - شارع العمارة ص.ب ١١/٥٢٦٦
هاتف: ٦٥٨٦٠٥ (٠١) فاكس 961.1.650308+
صفحة الإنترنت: www.al-aman.com Web page:
البريد الإلكتروني: info@al-aman.com E.mail:
صف الأحرف والفرز: Creative Advertising
هاتف: ٠١/٨١٥٦٧٨
التوزيع: الناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات
هاتف: ٠١/٢٧٧٠٠٧